

قاسم الصمد

تاريخ الضنية

السياسي والاجتماعي في العهد العثماني

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع



تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني

قاسم الصمد

الطبعة الاولى

اهداء

الى من أنار لي دروب العلم والامل والحياة
الى من علمني الصبر والثبات أمام المصاعب
الى والدي الحبيب
مع كل الحب والتقدير

قاسم الصمد



التصميم

الباب الاول

التاريخ السياسي

ـ آل رعد بين بشير الكبير وأولاد يوسف

٤ ـ الفصل الرابع :

ـ الضنية ومصطفى بربر

ـ ايعال تنفصل عن مقاطعة الضنية

ـ آل رعد يتآمرون على بربر

٥ ـ الفصل الخامس :

ـ الضنية والحملة المصرية

ـ لماذا ثار أهالي الضنية على المصريين ؟

ـ معركة بخعون .

٦ ـ الفصل السادس :

ـ الادارة العثمانية في الضنية

أ ـ الادارة قبل عصر التنظيمات

ب ـ الادارة في عصر التنظيمات

٧ ـ الفصل السابع :

ـ الضنية في عصر التنظيمات

ـ الغاء نظام الالتزام

ـ هل نعمت الضنية بسياسة الاصلاح العثماني ؟

٨ ـ الفصل الثامن :

آل رعد

ـ أصلهم ـ ظهورهم في الضنية

ـ أهم شخصياتهم

فاضل رعد ـ عباس شديد رعد

محمد الفاضل ـ خضر عباس رعد

الباب الثاني

التاريخ الاجتماعي

٥ ـ **الفصل الخامس :**

- الحياة العائلية
- الزواج
- سمات الزواج

٦ ـ **الفصل السادس :**

- العادات الاجتماعية
- العرس ـ ولادة الصّبي ـ ختمية القرآن ـ الختان ـ المأتم

٧ ـ **الفصل السابع :**

- الحياة العلمية
- الكتاتيب
- بعض الذين تعلموا حتى أواخر العهد العثماني

٨ ـ **الفصل الثامن :**

- الطوائف في الضنية

أ ـ الشيعة

ب ـ الطوائف المسيحية : مردة ـ موارنة ـ أرثوذكس .

ج ـ السنة

المقدمـــة

اذا كانت عملية التأريخ صعبة ، ومهمة البحث عن الحقيقة شاقـة وعسيرة ، لما تتطلبه من جهد ومن تحرّ عميق ، واستقصاء وفهم للاخبار والمعلومات دقيق .

واذا كانت كتابة التاريخ تبدو للبعض سهلة في أيامنا ، نظرا لتقدم العلوم وسهولة المواصلات وكثرة المصادر والمراجع في مكتباتنا .

فان اختياري لموضوع « تاريخ الضنية في العهد العثماني » كان أشبه بمغامرة تستحق المغامرة ، دفعني لذلك أمور واسباب وجيهة ، واعترضت سبيلي خلال البحث والتنقيب عراقيل كثيرة .

فالضنية هي احدى مناطق برّ الشام الجبلية ، والتي كانت تابعة لمتصرفية طرابلس حتى نهاية الحرب الكونية الاولى ، ثم الحقت بدولة لبنان الكبير ، من ناحية المنية الساحلية تحت اسم قضاء طرابلس ، لكن بعض الخصائص التاريخية والجغرافية والبشرية تعطيها تمايزا ملحوظا عما يجاورها من مناطق ، كاللهجة العامية وأنماط المعيشة والاسلوب المتبع قديما في تطبيق النظام الاقطاعي .

اضافة الى ذلك ، وهو الاهم تاريخيا ، فان الضنية منـذ زوال سيطـرة آل حمـادة الشيعة عنها في الربع الاخير من القرن ١٧ ، كان الحكم والنفوذ فيها لعائلة رعد وحدها والتي قدّر لأكثر من فرد فيها ، ليس فقط حكم الضنية ، بل ومنطقة الزاوية وتسلم مقاليد الامور في قائمقامية طرابلس بالذات ، مضافا اليها الادوار الهامة التي كان البعض منهم يلعبها في فترات حرجة من تاريخ الساحل السوري وما يجاوره .

كل ذلك كان دافعا قويا ليَ لأن أتتبع بشغف مراحل التاريخ السياسي والاجتماعي

لمنطقة كاد الزمن والاهمال يطويان تاريخها ، مما جعلني أتحين الفرص لاخراج الفكرة التي طالما راودتني منذ زمن الى حيز الوجود .

الا أنّ صعوبات كثيرة كانت تقف دوما في طريق اتمام محاولتي ، وتوصلني أحيانا الى حافّة اليأس من اكمال المهمة العسيرة ، كما جعلت استاذي الدكتور أحمد طربين يقول لي ، وأنا أشرح له الواقع ذات مرة : ان غيرك يغرف من بحر وأنت تحفر في صخر .

أما أهم تلك الصعوبات فأوجزها في ثلاث :

أولا :

عدم وجود أية دراسة تاريخية ، قديمة أو حديثة ، تناولت ، من قريب أو بعيد منطقة الضنية ، مما أوجب عليّ الدخول في متاهات قراءة متواصلة لمراجع ومصادر لا حصر لها ، جعلني أشعر دائما بالتقصير ، خاصة وأن كتبا كثيرة تشير في معرض كلامها عن حدث ما الى منطقة الضنية بقولها : في المنطقة القريبة من طرابلس ، أو حدث ذلك في مناطق عكار ويكون المقصود بها منطقة الضنية .

ثانيا :

استنادا الى هذا فان كتابة تاريخ منطقة كهذه تستوجب العثور على المخطوطات من وثائق ومراسلات ، التي تتناول أحوالا واخبارا وأحداثا وقعت فيها ، فأثرت الضنية من خلالها في تاريخ المناطق القريبة منها وتأثرت بها .

غير أنه كان دون العثور والحصول على تلك المخطوطات صعوبات وتحفظات لم تكن تخطر ببالي ، وأغربها هو ضياع معظم هذه الوثائق التي كان يفترض بقاؤها في حوزة أفراد العائلة الحاكمة في الضنية حتى اواسط القرن الحالي ، أو على الأقل حفظها في مكتبة جامعة أو مركز توثيق علمي حرصا عليها من التلف والضياع[1] .

ثالثا :

دخول السياسة طرفا وعاملا مؤثرا في الموضوع ، خصوصا خلال مرحلة التفتيش عن الوثائق وجمع المادة التاريخية .

---

(١) بناء على اشاعات مسرّبة من قبل أفراد من آل رعد ، قمت بالتفتيش ، دون جدوى ، عن مجموعة من الوثائق قيل انها مودعة في مكتبة احدى الجامعتين في بيروت (الاميركية او اليسوعية) . كما وصلني خبر اهداء نصوح الفاضل مجموعة الوثائق التي كانت بحوزته الى احد اصدقائه دون ذكر اسمه والى أحد الضباط الفرنسيين الذين قاموا بزيارته في سير .

فمن قائل انني بعملي هذا أعمل على احياء أمجاد آل رعد وتاريخهم ، في وقت قارب نجمهم السياسي أو كاد على الافول ،والى انغلاق المتنفذين ومن يحتمل امتلاكه لبعض الوثائق ، وتمنّعهم عن المساعدة واظهار ما لديهم لاسباب لا مجال لذكرها .

لكن سجلات المحكمة الشرعية في سراي طرابلس الشام ، أسهمت الى حد ما في القاء الضوء والكشف عن أمور ومجريات أحداث سياسية وعسكرية واجتماعية كثيرة ، لم يكن باستطاعتي مطلقا التعرف عليها لو أن الحريق ، الذي أصابها عام ١٩٧٦ ، امتد ليأتي على ما تبقى منها ، هذه السجلات لا غنى لأي باحث في تاريخ أية منطقة أو مقاطعة تابعة لولاية طرابلس من الاطلاع عليها ، بالرغم من الاهمال الذي تعرضت وتتعرض له وذلك بتركها دون عناية أو حفظ وحماية من الغبار والحشرات .

وفي هذا المجال أيضا ، فان مجموعة الوثائق المخطوطة التي يعود الفضل الاكبر في حفظها للدكتور الشيخ محمد الخطيب ، كان لها نصيب وافر من الاسهام في التعريف ببعض الجوانب السياسية والعسكرية في فترة من أهم الفترات التي قدّر للضنية ولشخصيات من آل رعد أن تلعب دورا هاما فيها عند قدوم الحملة المصرية وعند انحسارها عن الديار الشامية .

أما كتاب أخبار الاعيان في جبل لبنان لطنوس الشدياق ، وكتاب الغرر الحسان في اخبار أبناء الزمان للامير حيدر الشهابي ، وكتاب لبنان في عهد الامير فخر الدين المعني الكبير لأحمد الخالدي الصفدي ، وكتاب تاريخ سوريا لجرجي يني ، فقد أمدّني كل منها بمعلومات قيّمة ووافية عن الفترة الممتدة من بداية فخر الدين حتى حرب العامية ضد المصريين وبشير الكبير .

ثم كتاب تاريخ سوريا للمطران يوسف الدبس الذي روى بشكل تفصيلي ، وسنة فسنة ، الاحداث التي جرت في فترة الصراع الحاد للسيطرة على الضنية بين كل من آل حماده وآل رعد .

وهناك بعض المراجع الهامة أيضا التي كانت عونا لي في القاء الضوء على كثير من الامور الاجتماعية والادارية وتطورها خلال فترات الحكم العثماني لبلادنا . ومن هذه المراجع : تاريخ لبنان الحديث للدكتور كمال الصليبي ، وتاريخ لبنان من الفتح العربي حتى الفتح العثماني للدكتور محمد علي مكي ، والادارة العثمانية في ولاية سوريا للدكتور

عبد العزيز عوض وتاريخ لبنان الاجتماعي للدكتور مسعود ضاهر .

لقد احتوت رسالتي على بابين عدا المقدمة والتمهيد والخاتمة ، الأول في التاريخ السياسي والثاني في التاريخ الاجتماعي ، وتضمن كل منهما ثمانية فصول .

ففي التاريخ السياسي تضمن الفصل الاول اسم الضنية ، الموقع والحدود وتاريخ المنطقة من الفتح العثماني حتى نهاية فخر الدين ، والفصل الثاني النزاع بين ورثة يوسف سيفا ، والنزاع بين آل حمادة وآل رعد ، والفصل الثالث العلاقة بين آل رعد والامير يوسف وموقفهم من الصراع بين بشير الكبير وأولاد يوسف .

أما الفصلين الرابع والخامس فقد تضمنا علاقة الضنية وآل رعد بكل من مصطفى بربر والحملة المصرية ، والفصلين السادس والسابع الادارة العثمانية قبل وخلال عصر التنظيمات . وأفردت الفصل الاخير لآل رعد ، أصلهم وأهم شخصياتهم .

في التاريخ الاجتماعي تضمّن الفصل الاول النظام الاقطاعي والملكية العقارية ونظام المحاصصة في الضنية ، والفصلين الثاني والثالث تضمنا الزراعة وعمليات الري والضرائب وأنواعها ، والفصل الرابع كان في التجمعات السكنية وأثاث كل من دارة الاغا وبيت الفلاح .

أما الفصلين الخامس والسادس فقد تضمنا موضوع الحياة العائلية والزواج وبعض العادات الاجتماعية ، ثم الفصلين الاخيرين السابع والثامن أفردتهما للحياة العلمية وللطوائف في الضنية .

ومع ذلك ، فقد بقيت بعض الفترات التي لم أستطع العثور على المادة التاريخية الكافية لتغطيتها ، وأهم هذه الفترات الحقبة الاولى من تاريخ الحكم العثماني لبلادنا والممتدة حتى بداية النصف الثاني من القرن ١٦ م ، ثم الفترة التي حصلت فيها الحوادث الطائفية في لبنان والتي امتدت بين عامي ١٨٤٠ و١٨٦٠ نظرا لقلة المراجع والوثائق التي جاءت على ذكر الضنية خلال كل من الفترتين لذلك جاء بحثي عنهما دون المستوى المطلوب .

والان ، وبعد أن أنهيت دراستي ، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل من جميع الذين كانوا عونا لي في تذليل الصعوبات الكثيرة التي اعترضتني خلال مراحل البحث ، وفي مقدمتهم استاذي المشرف الدكتور أحمد طربين ، الذي اتسع صدره باعطائي الكثير من

الملاحظات وزودني بارشاداته وتوجيهاته ، وكذلك فضيلة الشيخ الدكتور محمد الخطيب الذي لم يبخل عليّ مطلقا بكل ما تحويه مكتبته العامرة من وثائق مخطوطة ومصادر ومراجع وتكرم بالكثير من الارشادات والتصويبات .

وفي هذا المجال ، فاني اشكر جميع الذين اتاحوا لي فرصة الاطلاع على الكتب التي تحويها مكتباتهم الزاخرة ، واخص منهم فضيلة العلامة المرحوم الشيخ نديم الجسر والسيدين جورج الخوري وأخيه رزق الله وفضيلة الشيخ سليم الحلبي .

كما أشكر الحاج سرحان رعد الذي تفضل باعطائي الكثير من وقته وجهده ، بالرغم من عجزه ، وامدّني بالمعلومات والتفاصيل السياسية والادارية والاجتماعية التي كانت سائدة ابّان الفترة التي سبقت اندلاع الحرب الاولى .

وأخيرا لا بد لي من أن أشكر زوجتي العزيزة التي أمّنت لي جميع وسائل الراحة وظروف البحث المثالية وشاركتني هموم البحث وعمليات النسخ والتصويب الكثيرة .

أرجو أن أكون قد وفّقت في عملي المتواضع في أول محاولة لكتابة تاريخ منطقة الضنية ، ولا أجافي الحقيقة أن أؤكد هنا أنني قد حرصت كل الحرص لكي تأتي كتابتي موضوعية وصادقة ما أمكنني ذلك ، سعيا وراء الامانة التاريخية أولا ودفعا لتهمة قد لا أنجو منها فيما بعد ثانيا .

والله من وراء القصد .



تمهيـــد

ان الآثار الكثيرة المنتشرة في أعالي قرى منطقة الضنية : السفيرة ـ نمرين ـ بشناتا ـ بطرماز ـ وداريا ، تؤكد سكنى جماعات بشرية مختلفة المذاهب والمشارب فيها .

فالقلعة الرومانية في السفيرة ، بسورها ومعبدها ومدرجها ومرصدها[1] ، والقلاع والحصـون الموزعـة على التـلال المحيطـة بقـرية بشناتـا والتـي تعـرف اكبرهـا « بقلغـة عيشة »[2] ، كما أن تنوع الاثار التي بدىء باكتشافها في قرية بطرماز وفي كل من نمرين وداريا[3] ، كل ذلك يكشف لنا أمر معرفة الضـنية بكثـير من الشعـوب والـدول التـي أخضعت الديار الشامية لحكمها .

وقد كان انتصار الفاطميين وتـأسيس عاصمـة دولتهـم « القاهـرة » بمثابـة العصر الذهبي للشيعة في لبنان ، حيث تكاثرت أعدادهم وبسطوا سيطرتهم في مطلـع القـرن الحادي عشر الميلادي على معظم مناطق لبنان الحالي ساحلا وجبلا ، فباتت أغلبية المناطق الساحلية ذات اكثرية ساحقة من الشيعة ، اضافة الى مناطق كسروان والضنية[4] .

وفي هذه الحقبة كانت البلاد الشامية مقسمة الى مقاطعات ادارية مبنية على طبيعة الامـاكن وعلى علاقـة الاهـالي مع بعضهـم ، فأقطعـت لافـراد امتـازوا بخدماتهـم

---

(١) انظر رسم القلعة في الملحق رقم ١٤ .

(٢) أغلب الظن أنها قلعة عائشة البشناتية التي سنأتي على ذكرها بعد قليل .

(٣) أهم المراكز الاثرية التي اكتشفت حديثا في جوار قرية بطرماز هي مغارة النمرود المحتوية على تماثيل وثنية ونـواويس وأدوات منزلية متنوعة . أما في داريا ونمرين فهناك آثار ظاهرة لمساجد مهدمة وبيوت مبنية على الطراز الاسلامي .

(٤) محاضرات في تاريخ لبنان الحديث ـ د . مسعود ضاهر ـ ص ٣ .

للحكومة[1] ، لكن سيطرتهم على هذه المقاطعات ظلت مستحيلة لسببين أولهما داخلي ينبع من كره السكان لهم بعد حكمهم الطويل وضرائبهم الباهظة ، وثانيهما خارجي ينبع من تغيير السلطة التي ارتدت طابعا سنيا على عهد الايوبيين والمماليك الذين حاولوا استرجاع السيطرة على البلاد من الفاطميين ، مما أدى بالضرورة الى الاصطدام بالمقاطعجية الشيعة في المناطق التي كانوا يسيطرون عليها[2] .

وبالمقابل فقد اعتبر النصارى مجيء الحملات الصليبية دعما لمركزهم وفرصة للتعبير عن مشاعرهم الدينية في مناصرتهم للصليبيين ، وهذا ما يفسر لنا بالضبط استقبال الحملة الصليبية الاولى بالعطف الشديد من جانب المسيحيين[3] .

ففي عام ١٠٩٩ م ، عندما كان الافرنج في طريقهم الى بيت المقدس ، بعد استيلائهم على انطاكية ، وبوصولهم الى عرقة « أتاهم قوم من المردة من جبل سير ، وهي من امهات قرى الضنية ومن الضنية وبلاد جبيل وسار معهم جماعة منهم يدلونهم على الطرق والمسالك حتى القدس ، وكانوا ينجدونهم في مواقعهم ويمدونهم بالميرة والذخائر والسلاح »[4] .

وفي نهاية الحكم الصليبي ، ومطلع عهد المماليك ، كان التمركز الاقطاعي في لبنان يتميّز بوضوح تام في بعض المناطق ، فقد رافق التشتت الصليبي وزوال سيطرته عن المناطق توسع هائل في نفوذ المقاطعية من آل حماده ، الذين سيطروا على مناطق كسروان وجبيل والبترون وجبة المنيطرة والضنية وبعلبك والهرمل . لذلك اعتبروا سقوط طرابلس بيد المماليك انذارا لهم بزوال نفوذهم فأعلنوا العصيان ضدهم منذ البداية[5] .

وهكذا فان سلوك النصارى والشيعة في الفترة الصليبية ، أثار عليهم نقمة الدولة السنية المملوكية فيما بعد ، اذ كان النصارى متّهمين بطبيعة الحال ، وبحق ، الميل الى الصليبيين . وكان الشيعة على الرغم من عدائهم للصليبيين ، غير متحمسين في ولائهم

---

(١) مباحث علمية واجتماعية ـ مجموعة من الادباء ـ ص ٤٣ .
(٢) محاضرات ـ د . ضاهر ص ٤ .
(٣) المرجع السابق ـ ص ٤ .
(٤) تاريخ الموارنة ـ البطريرك اسطفان الدويهي ـ ص ١٠١ ـ ١٠٢ .
(٥) محاضرات د . ظاهر ـ ص ٧ .

للسلطة المملوكية السنية اثناء الجهاد[1] .

فلما انتهى دور الصليبيين وتم طردهم من بلاد الشام جاء دور هاتين الطائفتين ، فأنزلت بهما الدولة السنية المملوكية لسنين عديدة شتى انواع الاضطهاد ، فجردت الحملات الى المناطق الشيعية في لبنان ، كان أولاها عام ١٢٩٢ م فانهزم سكان جبال عكار والضنية بسهولة امام هذه الحملات وتحوّل بعضهم الى المذهب السني فيما أخلى بعضهم الاخر مكانه لأهل السنّة[2] .

ومع ذلك ، فقد بقيت جماعات شيعية كثيرة تسكن المناطق الجنوبية من الضنية خاصة في قرية بشناتا والقرى المجاورة لها ، يظهر ذلك من خلال اشتراك بعضهم في المنازعات التي كثيرا ما كانت تحصل بين كل من الطائفتين : اليعاقبة والموارنة .

ففي عام ١٤٨٨ م ، اتفق عبد المنعم بن عساف مقدم بشري مع جرجس بن الحاج حسن الصوفي النابلسي ، شيخ حدشيت ، وأرادا مهاجمة بطريرك الموارنة وأهل اهدن ، لأنهم طردوا اليعاقبة من مناطقهم « واستنجد المقدم عبد المنعم بأولاد الشيخ زعزوع المتاولة ، أولياء بشناتا ، فأنجدوه وجمعوا رجال مقاطعة الضنية قاصدين اهدن ، ولما بلغ اهلها قدومهم ، أقاموا لهم كمينا في مكان يسمى حمينا ، ولما دنوا من الكمين ، وثب عليهم الكامنون فأهلكوهم في مرجة تولا ، وعندما بلغ الهراطقة ـ اليعاقبة ـ ذلك فروا هاربين »[3] .

وقد ظهر في العصر المملوكي ، امرأة قدّر لها أن تحظى بمكانة هامة في قلوب أهل الضنية وطرابلس على مرّ الاجيال . هذه المرأة هي عائشة البشناتية ، التي انحدرت برجالها من قرية بشناتا ، لتقدم المساعدات ولتكون عونا للظاهر بيبرس في محاصرة طرابلس ، وفي صعود عساكره الى جبال الضنية وفتحها لقرية بقرصونا في ثاني أيام عيد الفطر من عام ٦٦٩ هـ[4] .

ويرى بعض الباحثين ، أن سيرة الظاهر بيبرس طويلة ومليئة بالاعمال البطولية

---

(١) تاريخ لبنان الحديث ـ د . كمال صليبي ـ ص ١٧ .

(٢) تاريخ لبنان د . صليبي ص ١٥ - ١٧ .

(٣) اخبار الاعيان في جبل لبنان ـ طنوس الشدياق ـ ج ١ ص ٢١٠ .

(٤) تاريخ طرابلس ـ د . تدمري ص ٤٠٥ ـ انظر أيضا جريدة السفير تاريخ ٤/٩/٩٧٧ .

التي حفلت بها كتب التاريخ . وقد استحوذت شخصيته الفذة على افكار المؤرخين ، وصغرت أمام انتصاراته سير بعض الافراد الذين عاصروه أو عملوا تحت امرته . لذلك أهمل المؤرخون اسم عائشة البشناتية واسم أخيها المقدم حسن ، صاحب القلاع والحصون الكثيرة في بشناتا والمنطقة المحيطة بها ، والتي لا تزال اطلالها قائمة الى يومنا هذا[1] .

---

(١) نفس المرجع ـ ص ٤٠٥ .

البـــاب الاول

التـــاريخ السياسي



الفصـــل الاول

اسم الضنية :

لفظة الضنية هي تحريف لكلمة الظنية التي عرفت المنطقة بها منذ زمن بعيد ، حيث ان استعمالها كان متشابكا طيلة العهد العثماني الاول ، ففي سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس كان الاستعمال مقتصرا على الظنية في المراسلات الحكومية وفي جميع حجج الالتزام[1] ، أما في قضايا الدعاوى وفي الاستعمال العامي ، فان الامر كان يقتصر على كلمة الضنية ، وكذلك في كثير من الكتب والمراجع التاريخية لمؤرخين عاصروا أحداثا وقعت في فترات متقطعة من العهد العثماني[2] .

لكن تسمية الظنية اختفت تماما من سجلات المحكمة الشرعية ، ليحل مكانها اللفظ العامي « الضنية » ابتداء من عام ١٨٤٠ ، تاريخ انسحاب القوات المصرية من الديار الشامية وعودة الحكم العثماني اليها ، حيث الغى نظام الالتزام فاختفت لفظة الظنية مع اختفاء عبارة « حجة التزام الظنية » .

ماذا تعني « الظنية » وما هو مصدرها ؟

يرى بعض الباحثين المحدثين ، أنّ الظنية هي المنطقة التي كانت تسكنها احدى الفرق الشيعية المعروفة باسم الظنيين (النصيرية)[3] أو أن التسمية اطلقت على عدد من الفرق الباطنية وخاصة الاسماعيلية التي كانت تسيطر مع بقية الفرق الشيعية وتستقر في

---

(١) كان عنوان كل من حجج التزام المقاطعة يكتب هكذا : « حجة التزام الظنية » .

(٢) من هذه المراجع : تاريخ الامير فخر الدين للصفدي ، اخبار الاعيان للشدياق ، الغرر الحسان للامير حيدر ، تاريخ سوريا للدبس ، تاريخ الموارنة للدويهي .

(٣) تاريخ لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني - د . مكي ص ٢٢٨ .

هذه المنطقة قبيل الحروب الصليبية ، اذ أنه عند قدوم الحملة الصليبية الاولى ، كان بنو عمار - وهم من الشيعة - يحكمون طرابلس ويقال أن أتباعهم في المنطقة كانوا من الشيعة أيضا[1] .

وبما أن أكثر المراجع التي تناولت نشوء الفرق والطوائف الاسلامية وبخاصة الشيعة لم تأت على ذكر « الظنية » ، لا كطائفة ولا كمنطقة ، فالاغلب انها الفرقة المقابلة « للقطعية » ، احدى فرق الشيعة التي قطعت بموت موسى الكاظم بن جعفر الصادق أما الظنية ، فهي الفرقة التي شكّت بموته وقالوا بأننا قطعنا في دخوله دار الرشيد وشككنا بموته[2] ، والشكْ مرادف الظن فسميت هذه الفرقة بالظنية ، مع أن اسمها الشائع في العراق كان « الممطورة » ، كما كان مخالفوهم في العقيدة يطلقون عليهم لقب « الكلاب الممطورة »[3] .

لعل هذه التسمية تفسر لنا اختيار معتنقي هذه الفرقة أعالي جبال لبنان حيث يبدو أنهم كانوا ملاحقين من قبل الشيعة والسنة على السواء .

الموقع :

الضنية هي منطقة المنحدرات الغربية لقمة القرنة السوداء ، أعلى قمم سلسلة جبال لبنان الغربية . يحدها شمالا قضاء عكار وشرقا قضاءا الهرمل وبعلبك ، وجنوبا قضاءا بشري والزاوية ، وغربا قضاء الزاوية وبلدة المنية ، التي تشكل مع مقاطعة الضنية ما يعرف اليوم بقضاء طرابلس .

لذلك فان أراضي الضنية ذات طبيعة جبلية ، تحولت الى جلول ومدرجات ترابية مزروعة بأشجار الفواكه المتنوعة بعد أن كانت في العهد العثماني منطقة هامة لزراعة التوت في المنطقة الجردية ، والزيتون في المنطقة الساحلية . وكلتاهما ترويان بينابيع تتفجر من سفوح السلسلة الغربية ، وأهم هذه الينابيع : نبع السكر - نبع القسام - نبع سير .

أما منطقة المزارع - مجموعة القرى الجبلية المطلة على قضاء الزاوية - فان أراضيها

---

(١) تاريخ لبنان الصليبي - ص ١٥ .

(٢) مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين - الامام أبو الحسن الاشعري ج ١ ص ١٠٠ .

(٣) الفرق بين الفرق - عبد القاهر البغدادي - ص ٦٣ - ٦٤ .

بعلية نظرا لعدم وجود الينابيع فيها ، لذلك تسود فيها زراعة الدخان والكرمة واللوز .

من الفتح العثماني حتى فخر الدين :

منذ أيام الحكم المملوكي باتت مناطق لبنان السكانية حكرا على عائلات اقطاعية معينة ، ولم يتغير هذا الوضع مع قدوم العثمانيين الذين ثبتوا الوضع الجديد مع بعض التعديلات .

وقد عرفت مقاطعة الضنية من هذه العائلات ابان القرن الاول من الحكم العثماني ثلاثا وهي : الحمادية ـ ثم العسافية ـ واخيرا آل سيفا .

فبعد حملة كسروان التي قام بها المماليك ، انحسر نفوذ آل حمادة الشيعة الى جهة المنيطرة وبعض مناطق بلاد جبيل بعد أن كانت لهم مزارع في الكورة والزاوية كما أنهم حكموا مقاطعة الضنية فترة طويلة من الزمن وكان وادي علمات أكبر مراكزهم .

وفي أيام العثمانيين ، كرّر الحمادية محاولاتهم لاسترجاع ما فقدوه أيام المماليك دون جدوى حتى استطاع الامير يوسف الشهابي أن يوقف تلك الحملات نهائيا بعد الضربات الأليمة التي انزلها بهم الامير أحمد المعني[1] ، مما سنعرفه في فصول لاحقة .

أما بنو عساف التركمانيون ، فقد اسندت اليهم دولة المماليك حكم الجهة الشمالية مما كان يسمى جبل لبنان ، ولما جاء الفاتح العثماني السلطان سليم الاول ، زادهم بسطة في الولاية حتى جبيل حيث اتخذوا من بلدة غزير قاعدة لامارتهم الصغيرة التي توسعت وامتدت حدودها من بيروت حتى عرقا وما بينهما البترون وبشري والزاوية والكورة والضنية خاصة في أيام الامير منصور بن حسن العسافي الذي طالت مدة ولايته من عام ١٥٥٢ حتى عام ١٥٨٠[2] .

وتظهر لنا بعض المراجع أن المقدمين في بشري كانوا يوسعون سلطاتهم لتطال في بعض الفترات مقاطعة الضنية ويستخدمون أهلها لمناصرة أحدهم على غيره من المنافسين ، وهذا ما نجد شبيها له في عام ١٥٧٠ حيث وقعت فتنة بين المقدم (رزق الله) في بشري واخيه (عشينا) لأن هذا الاخير كان يقوم ببعض الاعمال التي لا يرضى عنها

---

(١) محاضرات ضاهر ص ١٢ .

(٢) تاريخ الاعيان ـ الشدياق الجزء الاول ص ٣٣٣ .

أخوه . وبعد مصالحتهما عاد (عشينا) الى تطاوله فقدمت فيه الشكوى الى نائب طرابلس بأنه نهب احدى القوافل عند المسقية ـ احدى قرى جبة بشري ـ فدعاه أخوه رزق الله الى البرج في بشري حيث كان قد أقام له كمينا من أهالي الضنية ، ولما دخل (عشينا) الى البرج وثبوا عليه وقتلوه[1] .

وفي عام ١٥٩٠ أقام يوسف سيفا كمينا للامير محمد العسافي في محلة المسيلحة الواقعة بين بلدتي شكا والبترون فقتله وبذلك انقرضت سلالة آل عساف[2] حيث تولى يوسف سيفا أمر طرابلس فاتخذ هو واولاده من الضنية معقلا حصينا لهم كما سنرى بعد قليل .

فخر الدين يستولي على الضنية :

في عام ١٦١٨ كتب الامير فخر الدين المعني الى والي طرابلس عمر باشا الكتنجي يشكو له أعمال يوسف باشا سيفا . ويظهر أن عمر باشا كان ناقما على يوسف فأجابه الى ذلك : « اذا شئت أن تحاربه فأنا أكون مساعدا لك وأضمن غضب الدولة عليه ـ على يوسف ـ »[3] .

سرّ الامير بهذا الجواب ، فكتب الى الامير علي الشهابي يستنهضه لنجدته وانتقل من صيدا الى بيروت حيث كتب الى مدبّره[4] الشيخ أبي نادر الخازن أن يرسل رجالا يرابطون عند جسر نهر ابراهيم ليمنعوا الذاهبين الى الجهة الشمالية لئلا يدري يوسف باشا . ثم استدعى رجاله من الشوف والغرب والجرد والمتن وكسروان وطلب من ولده علي أن يجمع رجال صفد وبشارة والشقيف وصيدا ويذهب بهم الى غزير والى الامير يونس الحرفوش أن يضبط ما لآل سيفا من المواشي والغلال في الهرمل[5] .

نهض فخر الدين بعد ذلك من بيروت الى نهر ابراهيم ثم الى جبيل وخاطب المحافظين الذين وضعهم يوسف سيفا في قلعتها أن يستسلموا فأبوا ذلك ، ثم انتقل الى قلعة سمار جبيل فأبى محافظوها الاستسلام ، عندها تركهم لانشغاله بما هو أهم وهو

(١) المرجع السابق ص ٢١٣ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٠٢ .
(٣) اخبار الاعيان ـ الشدياق ج ١ ص ٢٥٧ .
(٤) تاريخ الامير فخر الدين ـ أحمد الخالدي الصفدي ص ٩٥ .
(٥) اخبار الاعيان ـ الشدياق ج ١ ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

اللحاق بيوسف سيفا والقضاء عليه ، فقام من أميون ـ أكبر قرى منطقة الكورة ومنها الى قلعة بخعون[1] في الضنية ، حيث توجه بعض عساكره من أهل دير القمر للكسب فصادفوا الامير محمد بن حسين بن يوسف سيفا ، وعندما ابصرتهم الجماعة التي كانت تحرسه ، وكان ما يزال في الخامسة من عمره ، فرّت خوفا وتركت الطفل الذي قبض عليه أهل دير القمر وأحضروه الى فخر الدين الذي أرسل يخبر والدته بسلامة ولدها الصغير محمد لتطمئن عليه ونقلها من بلدة سير[2] الى عكار[3] .

وفي غضون ذلك ، قدم الى غزير الامير علي بن فخر الدين بعسكره ومعه الامير علي الشهابي ، أما الامير فخر الدين فانتقل بجيشه من قلعة بخعون الى قرية تولا ، ولما بلغ يوسف سيفا قدومه فرّ منهزما[4] .

أما في عام ١٦٢٠ ، فقد قصد الامير فخر الدين مدينة طرابلس لطلب الاموال المتبقية له مع يوسف سيفا الذي رفض دفع هذه الاموال ، فحصلت معركة في اسواق طرابلس العتيقة بين سكبان[5] كل من الامير ويوسف سيفا ، وقد اشترك فخر الدين بنفسه بالهجوم شاهرا سيفه مما أجبر رجال يوسف على الهرب[6] ، ثم رجع الامير بفرسانه الى منزله فلما بلغ الامير محمد سيفا ذلك أرسل من عمارة سير من مقاطعة الضنية ولده الامير علي الى فخر الدين بهدايا[7] .

وبالرغم من هذا كله ، فان الامر لم يستقم لفخر الدين في المناطق الشمالية من لبنان الحالي ، هذه المناطق التي جهد يوسف سيفا على ابقائها المجال الحيوي وربما الوحيد لباشويته مع حرص الدولة العثمانية على تقوية الامراء والباشوات المخليين لجعلهم مناوئين دائمين لفخر الدين .

---

(١) من أكبر قرى منطقة الضنية .
(٢) أكبر قرى الضنية ومركز حكامها وملتزميها .
(٣) اخبار الاعيان ـ الشدياق ج ١ ص ٢٥٨ .
(٤) المصدر السابق ص ٢٥٨ ، لم نستطع تفسير تصرف فخر الدين بانتقاله من قلعة بخعون الى تولا التي تبعد كثيرا عن عكار وطرابلس اذا ما قيس بعدهما عن بخعون نظرا لوجود يوسف سيفا اما في عكار وهذا الاغلب واما في طرابلس .
(٥) احدى الفرق التركمانية المكونة لجيش فخر الدين .
(٦) أخبار الاعيان ـ الشدياق ج ١ ص ٢٦٤ .
(٧) لبنان في عهد فخر الدين ـ الصفدي ص ١٠١ .

ففي عام ١٦٢٢ عزل يوسف سيفا عن طرابلس ، وعيّن مكانه عمر باشا الذي كتب الى الامير فخر الدين يطلب منه المساعدة حسب أوامر الدولة العثمانية لتحصيل المال المتبقي على يوسف ، فأجابه فخر الدين وأرسل الى عمر مملوكه سرور آغا وكيل فخر الدين في كسروان ـ ليدبّرا أمر خطة الهجوم على يوسف ، فأنعم عمر باشا على الامير باعطائه بلاد جبيل والبترون والضنية وبشري وعكار شرط أن يدفع له عشرة آلاف قرش مقدما . قبل فخر الدين ذلك وبعد وصوله الى طرابلس مع أعوانه قدم قبوجي[1] ومعه أمر بتقرير يوسف سيفا على طرابلس بتقرير سنجقية عجلون على الامير حسين ابن فخر الدين كترضية له وعندها عاد فخر الدين وعمر باشا المخلوع عن طرابلس الى بيروت[2] .

لكن الدولة العثمانية انعمت على فخر الدين في عام ١٦٢٤ بأن جعلته أميرا على عربستان من حلب حتى القدس[3] ، وقد جاء ذلك مرافقا لوفاة يوسف سيفا المناوىء الاكبر لفخر الدين في هذه الانحاء فاستقام له الامر وأرسل أعوانه يجمعون الاقامات للعسكر من جبة بشري والضنية والزاوية ووادي خالد وعكار والحصن وصافيتا وجبل الاكراد واللاذقية[4] .

---

(١) حامل بريد الدولة الرسمي الى الولايات والمقاطعات .

(٢) اخبار الاعيان ـ الشدياق ج ١ ص ٢٦٩ .

(٣) تلك كانت حدود البلاد التي كان يطلق عليها لفظة عربستان والتي تغير مدلولها في أيامنا فأصبحت تعني البلاد الممتدة من المغرب الى الخليج العربي .

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٨٨ .

الفصـــل الثانـــي

من ورثة فخر الدين حتى الشهابيين

الضنية بين ورثة يوسف سيفا :

عام ١٦٣٣ ، عندما قدم أحمد كجك باشا على رأس حملة عثمانية للقضاء على الامير فخر الدين ، انضم اليه ابناء يوسف سيفا وأحفاده فكافأهم الكجك على ذلك بأن أسند اليهم ايالة طرابلس والمقاطعات التابعة لها ، فتسلمها قاسم باشا بن يوسف سيفا الذي ما لبث أن دخل في نزاع مرير مع أقربائه الذين سعى كل منهم للظفر بالولاية ، فاتحد الامير علي بن محمد بن يوسف مع المقدم زين الدين الصواف وسارا معا برجالهما الى قرية ايعال الواقعة على الحدود بين مقاطعتي الزاوية والضنية[1] فلما بلغ الامير عساف بن يوسف سيفا ذلك جمع مشايخ آل حمادة الشيعة واتفق معهم على مناصرته للفوز بالولاية ، ودهم بمساعدتهم كلا من الامير علي والمقدم الصواف اللذين ظفرا به وتولى الامير علي أمر طرابلس وجبيل والبترون[2] .

وفي عام ١٦٣٥ ، تولى مصطفى نيشانجي ايالة طرابلس ففوض أمور بلاد جبيل والبترون والضنية للامير علي بن محمد سيفا وعكار والحصن وصافيتا لاقاربه ، ولكن عندما أرسلت الدولة العثمانية أمرها الى مصطفى نيشانجي للاشتراك في محاربة الصفويين في فارس فوّض محافظة البلاد للامير عساف بن يوسف سيفا ، وهذا ما أغضب الامير عليّا عندما بلغه ذلك ، فاستدعى المقدم محمد بن علي الصواف ودهما أميون ونهباها فجمع

---

(١) ظهر لنا من خلال مطالعة سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الشام أن قرية ايعال كانت تتبع مقاطعة الضنية الى أن استلم مصطفى بربر مقاليد الامور في طرابلس واتخذ من ايعال مقرا لحكمه ، وفي عام ١٨١٢ م استصدر « براءة سلطانية » تعفى فيها قرية ايعال من المال المتوجب عليها لملتزمي مقاطعة الضنية كما سنرى ذلك في حينه .

(٢) الشدياق ـ المرجع السابق ج ١ ص ٣٠٨ .

الامير عساف الرجال« . . . والتحم بينهما القتال في أرض عزقية الموجودة في أطراف الزاوية[1] فانكسر الامير علي منهزما الى الشوف ، ثم توجه الامير عساف الى برج سبير حيث عيال الامير علي فوجههم الى عكار واستولى على بلاد جبيل »[2] .

آل حماده يعودون لحكم الضنية :

مر معنا أنّ آل حماده ، بعد هزيمتهم امام الحملات المملوكية على جبال لبنان ، حاولوا استرجاع ما فقدوه نتيجة تلك الحملات من اقطاعات كانت حكرا عليهم منذ عهد الفاطميين الشيعة ، وقد شهد النصف الثاني من القرن السابع عشر العديد من هذه المحاولات ، ومنها ما حدث في عام ١٦٥١ عندما استلم حسن باشا ايالة طرابلس متخذًا أبا رزق البشعلاني مدبرا له ، فاتفق هذا مع الامير اسماعيل الكردي من رأس نحاش والمقدم علي بن الشاعر على مشايخ آل حماده المتاولة وعهد ايضا الى حسن آغا أمر جباية المال من بلاد عكار ودفعه الى الامير ملحم المعني ، لكن مصطفى باشا الصهيوني الذي كان من قبل مدبرا لولاية طرابلس عاد الى تدبيرها من جديد آخذا مكان أبي رزق البشعلاني ، فسلم جبة بشري الى أبي شاهين علي بن العجال من بشناتا وانكسرت بذلك شوكة أبي رزق البشعلاني واحزابه كما طرد الشيخ سرحال حماده المتحصن في عكار حسن آغا الذي كان البشعلاني قد ارسله لجباية المال منها[3] .

وفي عام ١٦٥٩ تولى قبلان باشا ايالة طرابلس ، فلما بلغ بني حماده أنه مأمور بقصاصهم فروا الى كسروان مع عيالهم ، فهدم الباشا دورهم وقرى وادي علمات[4] ، لكنهم عادوا الى تولّي مقاطعاتهم في ولاية حسن باشا عام ١٦٧٣ الذي رفع عنهم أكلاف المال فطمعوا وتصرفوا بالمال نفسه وقتلوا اناسا عند نهر رشعين ونهبوا تلك المقاطعات[5] .

وفي السنة التالية ١٦٧٤ ، أسند حسن باشا الى الشيخ سرحال حماده امر بلاد جبيل والبترون ، كذلك استدعى الشيخ أحمد بن قانصوه حماده ليوليه جبة بشري لكنه قبض

---

(١) عزقية تسمى اليوم عزقي وهي احدى القرى التي كانت وما تزال تابعة لمقاطعة الضنية استدللنا على ذلك من سجلات المحكمة الشرعية .

(٢) الشدياق ـ المرجع السابق ج ١ ص ٣٠٩ .

(٣) تاريخ سوريا ـ يوسف الدبس مجلد ٧ ص ٢٠٢ .

(٤) الشدياق ـ المرجع السابق ج ١ ص ١٩٤ .

(٥) المرجع السابق ص ١٩٤ .

عليه بحجة أن أحمد أحدث الخراب في البلاد ثم قبض أيضا على الشيخ محمد بن حسن ذيب الحمادي « لانه تصرف بمال الضنية في السنة السابقة »[1] .

وفي عام ١٦٧٥ قاد حسن باشا بصفته واليا على طرابلس وبمعاونة اسماعيل باشا والي صيدا وحسين باشا والي دمشق ، قاد حملة لطرد بني حماده بسبب عدم اداثهم الاموال الاميرية ثم أحضر أحمد بن محمد قانصوه ومحمد بن حسن ديب وامر أبناء عمهما أن يقتلوهما ففعلا[2] .

لكن تغيير الولاة واستبداد الاهواء والمصالح بهم جعلا آل حمادة يعودون بين سنة واخرى الى حكم اقطاعاتهم والتزامها كما جدث في الاعوام الممتدة بين سنتي ١٦٧٧ ١٦٨٤[3] .

آل حمادة وآل رعد يتنازعان السيطرة على الضنية :

عندما تولّى علي باشا النكدلي ايالة طرابلس في عام ١٦٨٦ ، صدر له الامر السلطاني بأن يقمع قبيلة من العرب تسمى « البغدلة » وما ان توجّه لتنفيذ الامر حتى وجدها الحمادية فرصة سانحة للثورة فقتلوا الشيخ أبا داغر شيخ حردين وابن رعد شيخ الضنية وغيرهما . لكن نائب الوالي قبض على اثني عشر رجلا من اتباعهم وأماتهم على الخازوق[4] .

وما ان رجع علي باشا حتي صدر له أمر جديد بمحاربة الا مير شديد الحرفوش لانه نهب قرية رأس بعلبك واحرق قلعتها ، فاستجضر علي باشا المقدم قايد بيه بن الشاعر وأبا فاضل رعد من الضنية وابن دندش من عكار ، كذلك كتب الى الامير بشير الشهابي طالبا انجاده بالرجال ففعل ، ثم زحف بهم الى بعلبك فهرب شديد الى بلاد جبيل مستجيرا بالحمادية مما أجبر علي باشا على الهجوم على العاقورة في أعالي بلاد جبيل فأحرقها وأربعين قرية من قرى المتاولة[5] .

---

(١) الدبس نفس المصدر م ٧ ص ٢٠٧ .
(٢) نفس المصدر ص ٢١٠ .
(٣) نفس المصدر ص ٢١٢ .
(٤) نفس المصدر ص ٢١٣ .
(٥) الدبس ـ نفس المصدر م ٧ ص ٢١٣ .

لكن الحمادية عادوا الى اقطاعاتهم جبيل والبترون والكورة وبشري والضنية مع ولاية محمد باشا عام ١٦٩١ الذي ولاّها لاولاد حسن ذيب حمادة[١] .

كذلك الامر في عام ١٦٩٢ حيث عزل محمد باشا عن ولاية طرابلس وتولاّها عوضه علي باشا الذي قدم اليها في آخر السنة فسمي « اللقيس » والذي قرر المشايخ الحمادية على اقطاعاتهم ، الاّ أن محمد باشا الذي عزل أصبح قائمقاما وكاتبا للصدر الاعظم فكتب الى خليفته علي باشا بأن ينهض على الحمادية ويرسل ثلاثة عشر رأسا من أعيان بيت قانصوه حمادة وطلب منه أن يكون متصرفا على بعلبك ايضا .

غيّر علي باشا الحكام في المقاطعات ، فسلم عكار والهرمل الى هزيم آغا دندش وجبيل الى حسين آغا الحسامي والضنية الى الشيخ أبي فاضل رعد والبترون الى المقدم قايد بيه بن الشاعر والزاوية وجبة بشري الى الشيخ ميخائيل بن نحلوس الاهدني . وكتب الى الامير أحمد المعني أن ينجده بالرجال لقتال بني حماده ، فقدم اليه « المشايخ الخوازنة » وبصحبتهم ألف رجل الى منطقة جبيل ، حيث انهزم الحمادية على طريق العاقورة وتتبعهم الرجال الى بعلبك ، وقتلوا منهم مئة وخمسين رجلا . وعند مخاضة نهر رشعين أرسل علي باشا حملة أخرى على بلاد جبيل فقبض رجالها على الشيخ حسين بن سرحال وحسن ديب وسبعة رجال من رفاقهم فقتلوهم جميعا[٢] .

هكذا نرى أن الصراع بين آل حمادة وآل رعد كان شديدا للفوز بحكم مقاطعة الضنية حيث جهد بنو حمادة لاستعادة مجدهم الغابر وكذلك آل رعد الذين كانوا يتلمسون طريقهم لتثبيت أقدامهم في مقاطعتهم الجديدة ، وقد كان الظفر بحكمها يتوقف أولا على علاقة والي طرابلس بكلٍ منهما ، وثانيا على ما يأتي من طرف الدولة العلية من أوامر يبعث بها الصدر الاعظم أو غيره لتثبيت بني حماده في اقطاعاتهم أو تجريد الحملات عليهم .

وتظهر لنا سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس أن آخر مرة التزم فيها بنو حماده مقاطعة الضنية كان عام ١٠٩٧ هـ ـ ١٦٨٥[٣] حيث التزمها كل من حسين حمادة وسرحان حماده من والي طرابلس علي باشا بمبلغ قدره ستة الاف قرش ، يسلمان ثلاثة ارباع المبلغ في

---

(١) نفس المصدر ص ٢١٦ .

(٢) الدبس نفس المصدر م ٧ ص ٢١٦ .

(٣) سجل المحكمة الشرعية في طرابلس شام رقم ٤ عام ١٠٩٧ هـ .

قسط الحرير بأول خزينه والربع الاخر في قسط الزيت .

بينما نرى أنه في حوادث عام ١٠٩٨ هـ/ ١٦٨٦ م ، كان ابن رعد شيخ الضنية ملتزما للمقاطعة عندما قتله الحمادية هو والشيخ ابا داغر شيخ حردين[١] وتلك هي المرة الاولى التي ثبت لدينا فيها ان احدا من آل رعد قد التزم المقاطعة ، ومن يومها بقي الالتزام حكرا على افراد منهم حتى قدوم المصريين في حملة ابراهيم باشا عام ١٨٣١[٢] مع استثنائين وحيدين :

الاول :

هو ما حدث في عام ١٦٩٢ عندما عين والي طرابلس علي باشا الشيخ ميخائيل نحلوس الاهدني حاكما على الزاوية وبشري معا ، وكان النحلوس من المشهورين بالبطش وقد شدد كثيرا على المتاولة حتى انه لم يترك احدا يقيم في اقطاعاته ، وسهل السبل للنصارى لاحتلال الاماكن التي كان يقيم فيها المتاولة ، وكانت زغرتا في ذلك الحين ملكا للاهدنيين[٣] لكن المتاولة كانوا ينازعونهم الولاية عليها ويمنعونهم من دق الاجراس في كنائسها ، وبفضل جرأة النحلوس تمكنوا من الولاية عليها نهائيا . « وبينما كان مقيما في برج سير من اعالي الضنية بمهمة تحصيل الاموال الاميرية اغتاله ليلا رجل من المتاولة يدعى ابن الشقراني وكان ذلك في ٢٣ تشرين الاول عام ١٧١٤[٤] .

يتبين من هذا النص أن ميخائيل النحلوس كان في تلك السنة - ١٧١٤ - ملتزما مقاطعة الضنية بدليل وجوده في سير بمهمة تحصيل الاموال الاميرية .

الثاني :

هو التزام عبدالله آغا عبد الصمد مقاطعة الضنية في عام ١٢٣٧ هـ/ ١٨٢١ م من قائمقام طرابلس علي بيك الاسعد من قبل عبدالله باشا والي صيدا وطرابلس بمبلغ قدره خمسون الفا من القروش الاسدية عن مال ميري المقاطعة المذكورة[٥] .

---

(١) جميع سجلات المحكمة تثبت ذلك ابتداء من سجل رقم ٥ ص ١٢ .
(٢) حردين احدى قرى منطقة الكورة .
(٣) تاريخ اهدن سمعان الخازن ج ١ ص ١٢١ .
(٤) اهدن في القرن السابع عشر - الياس الضناوي ص ٢٨ .
(٥) سجل المحكمة رقم ٤٦ ص ٢١٧ تاريخ ٢٢ ربيع اول ١٢٣٧ .

الفصــــل الثالـــث

من عين دارا
حتى نهاية
يوســـف الشهابـــي

تعتبر معركة عين دارا عام ١٧١١ أبرز معالم التقسيم الاداري زمن الحكم الشهابي ، فقد ترسخ بروز المقاطعات اللبنانية والعائلات المسيطرة عليها لفترة زمنية تجاوزت المئة عام حتى قام الامير بشير الثاني بمركز الامارة اللبنانية وجمع مقاطعاتها بين يديه[١] .

هذه المقاطعات الخاضعة للامارة اللبنانية ، امتدت من جوار مدينة طرابلس حتى زحلة وحدود صيدا ، في حين أن مدينة طرابلس ومنطقتي الضنية وعكار كانتا تتبعان ولاية طرابلس ولم تخضعا لحكم الامراء الشهابيين الا نادرا ، وأحيانا تتبعان ولاية دمشق ، اذ أن سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس المعاصرة لتلك الفترة تثبت أن الامير ملحم الشهابي التزم مقاطعات جبيل والبترون وبشري والزاوية من الحاج سعد الدين باشا محافظ طرابلس في الوقت الذي كان التزام مقاطعة الضنية من نصيب المشايخ أسعد وشديد وناصيف رعد[٢] .

كذلك في عام ١١٧٧ هـ/ ١٧٦٣ م ، فان الامير يوسف بن ملحم الشهابي التزم المقاطعات المذكورة أعلاه اضافة الى بلاد الهرمل في حين أن الشيخ ناصيف بن محمد رعد وكيلا عن أخيه ابراهيم التزم مقاطعة الضنية من محمد باشا المحتشم قائمقام طرابلس المحمية[٣] .

---

(١) محاضرات - ضاهر ص ١٦ .
(٢) سجل المحكمة رقم ١٣ ص ٣٤٥ تاريخ ١١٦٦ هـ .
(٣) سجل المحكمة رقم ٢٠ تاريخ ١١٧٧ هـ .

غير أن الامير حيدر ، بعد معركة عين دارا ، لم يكتف بتقوية سلطته في مقاطعات الجبل بل « أشرب حبه مشايخ بلاد بشارة وحاصبيا وراشيا والبقاع والضنية فمالوا اليه ومالؤوه على ما أراد فأصبح يدير الشؤون من مركزه في دير القمر أو بيروت »[١] .

الامير يوسف الشهابي وآل رعد :

بعد النزاع الطويل بين آل حماده وآل رعد للسيطرة على مقاطعة الضنية ، وبعد استتباب الامر لبني الرعد فيها ، تتفق جميع المصادر التاريخية المعاصرة على أن هؤلاء قد مالوا الى الحمادية واتفقوا معهم ضد الامير يوسف الذي جرد الحملات المتتالية للقضاء عليهم في أعوام ١٧٦٣ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ و١٧٧١ م . وفي نيسان ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م جمع الامير يوسف العساكر من دياره وسار قاصدا مقاطعة الضنية لقتال مشايخها بني رعد[٢] ، لانه رأى منهم ميلا وتوجها الى مظاهرة الحمادية[٣] ، وما زال يوسف سائرا بجيشه حتى بلغ قرية عفصديق[٤] التي خيّم فيها ، فحضر له كتاب من والي طرابلس يحمله قبوجي باشا الذي كان موجودا يومها في طرابلس مرسلا بأمر من قبل الدولة العلية العثمانية ، وقد حوى الكتاب عرضا للصلح بين يوسف وبني الرعد لأنه حينما بلغهم قدومه الى منطقتهم داخلهم الخوف وانحدر كبيرهم فاضل الى مدينة طرابلس متوسلا الى واليها التوسط في الامر واجراء الصلح .

أرسل الوالي كتابا منه مع قبوجي باشا الذي تحادث مع الامير يوسف وقربه الى المسالمة واصطلح الأمر بين الطرفين ثم قام من عفصديق آمرا بحرقها فأحرقوها لأن صاحبها أحمد الكردي كان يميل الى المشايخ الحمادية[٥] .

ان هذه الحادثة كانت بداية لعلاقة الامير يوسف ببني الرعد ، فمنذ أن تمّت المصالحة أصبح بنو الرعد أصحابه الخلّص بل وممن يهبّون برجالهم لنجدته ساعات الشدة ، ولم يقتصر الامر على ذلك بل تعداه الى صداقتهم الحميمة لاولاده بعد موته

---

(١) لبنان ، مباحث علمية - ص ٣٤١ .
(٢) الغرر الحسان - الامير حيدر الشهابي ج ٢ ص ٩٥ .
(٣) وفي طبعة اخرى : لأنه كان قد تحقق خون المشايخ بيت الرعد حكام الضنية مع المشايخ بيت حماده .
(٤) احدى القرى الشمالية الغربية من مقاطعة الكورة .
(٥) الغرر الحسان - الشهابي ج ٢ ص ٩٥ وكذلك اخبار الاعيان - الشدياق ج ١ ص ٣٣٣ .

خصوصا عندما أراد بشير الشهابي الاقتصاص منهم والقضاء عليهم لتصفو له أمور الولاية ، كل ذلك بالرغم من وقوف أحمد باشا الجزار وبقية ولاة بلاد الشام العثمانيين ضد أولاد يوسف في أكثر الاحيان .

ففي عام ١٧٧٧ ، أرسل يوسف باشا والي طرابلس نائبه عثمان بيك الشديد ليداهم الامير حيدر شقيق الإمير يوسف ونائبه على اهدن واستطاع أن يحاصره فيها يومين ، لكن رجال جبة بشري وجبيل ومشايخ بني رعد في الضنية سارعوا لانقاذ الامير حيدر ، فدفعوا عسكر طرابلس الذي انقلب راجعاً الى أميون وعندما بلغ الامير يوسف ذلك أرسل لنجدة أخيه عسكرا زحف على قوات الوالي وظهر عليها وقتل منها جماعة ، أما الباقون فقد انهزموا الى داخل طرابلس[١] .

بين يوسف واخويه :

أما في عام ١٧٧٨ ، فقد خلع الامير يوسف نفسه من الامارة وسلمها لأخويه سيّد أحمد والامير أفندي ، لكن الخلاف ما لبث أن ازداد بينهم فأرسلا محصلين لطلب الاموال الاميرية عن اقطاعة كسروان التي كانا قد اقطعاها له . غير أن يوسف طرد المحصلين مما أغضب سيّد أحمد والامير أفندي فنهضا بالرجال الى بعبدا وخيّما فيها لالقاء الرعب في قلب أخيهما الذي جمع أحزابه واستنجد باصحابه المراعبة ـ آل مرعب ـ ولاة الامر في عكار وبالرعدية ـ آل رعد ـ في الضنية .

قدم اليه عثمان مرعب وابراهيم رعد برجالهما فأنزلهما في المعاملتين مما قوّى ساعده وأظهر الهمة والحماسة لقتال أخويه اللذين جزعا فكتبا الى أحمد باشا الجزار يخبرانه بالامر ويطلبان منه مددا لطرد أخيهما يوسف من بلاد جبيل فأجابهما الى ذلك ووجه اليهما بعساكره[٢] .

لكن سرعة حركة الامير يوسف ومضايقته لأخويه وارهابه أهل البلاد وجرأته جعلت الجزار يبعث رسولا بمظهر التهديد لأهل البلاد بعدم الانقياد للامير يوسف وأمره سرا بأن يعد هذا الاخير بامارة الجبل ان هو تعهد بأموال وفيرة .

---

(١) الدبس ـ نفس المصدر م ٧ ص ٤٠٩ .

(٢) الشدياق ـ نفس المصدر ـ ج ٢ ص ٣٤٠ .

سرّ يوسف بذلك وأرسل للجزار يعده بمائة ألف قرش مقابل عزل أخويه ، فرضي الجزار وكتب الى قائد عسكره يأمره بالعودة من جبيل الى صيدا ، وأرسل خلعة الولاية الى يوسف الذي دخل دير القمر باحتفال عظيم[1] .

وفي عام ١٧٨٩ ، أسند درويش باشا والي طرابلس الى الامير يوسف أمر بلاد جبيل مما أوغر صدر الامير بشير الثاني الذي كتب الى الجزار يخبره بذلك ، فأرسل له الجزار عسكرا الى حرش بيروت وكتب الى بشير بأن يقوم بذلك العسكر لطرد يوسف من جبيل فخاف هذا الاخير ولجأ مدبّره الى سير الضنية ضيفا على حاكمها الشيخ فاضل رعد . لكنه بعد مدة أرسل كتابا الى الجزار يطلب منه الامان ويلتمس الاذن في الحضور الى عكا ، فاستدعاه الجزار وعقدا اتفاقا ينص على أن يدفع يوسف للجزار مبلغ ستمائة ألف قرش سنويا ، مقابل اعطائه امارة الجبل ، وعلى أن يبقي يوسف مدبّره الشيخ غندور الخوري رهنا على المبلغ ، فأرسل يوسف الى الضنية يستحضر مدبره المذكور ولما حضر رحب به الجزار وأكرمه[2] .

آل رعد بين أولاد يوسف وبشير :

بالرغم من نهاية الامير يوسف الشهابي شنقا في سجن عكا على يد الجزار في عام ١٧٩٠ ، فان الساحة لم تخل لبشير الكبير ولم يستتب الامر له ، اذ سرعان ما تحرك اولاد يوسف والتفّ حولهم الانصار والاصدقاء وفي مقدمتهم آل رعد حكام الضنية الذين كانوا يومها في أوج مجدهم ، حيث ان كبيرهم الشيخ فاضل رعد كان متسلما لمدينة طرابلس في عام ١٢١١ هـ/ ١٧٩٥[3] ، الامر الذي جعله يقف مناوئا ومناصبا العداء للامير بشير ، وبقي آل رعد ينجدون أولاد الامير يوسف : حسين ـ وسعد الدين وسليم في وقائعهم الكثيرة ومنازعاتهم المتواصلة مع نسيبهم الامير بشير .

ففي عام ١٧٩٥ ، أرسل الامير بشير أخاه حسن والامير حيدر أحمد والشيخ بشير جنبلاط ليداهموا الاميرين حسين وسعد الدين في البترون ففرا منها مذعورين ونزلا في طرابلس ضيفين على متسلمها ـ عاملها ـ فاضل آغا رعد[4] .

---

(١) الدبس ـ نفس المصدر م ٧ ص ٤١٠ .
(٢) الشدياق ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٣٥٢ .
(٣) الدبس ـ نفس المصدر ـ م ٧ ص ٤٢٦ .
(٤) راجع الملحق رقم ١ .

عندها ضبط بشير أملاك أولاد يوسف وجمع الاموال ليرسلها الى الجزار الذي كان يحتفظ بزوجة بشير وولده خليل وزوجة أخيه حسن كرهائن لديه فأطلق سراحهم[1] .

لكن خليل باشا والي طرابلس أنعم على الامير سليم ، صغير أبناء يوسف باعطائه حكم بلاد جبيل وأرسل معه عسكرا الى البترون كذلك صحبه محمد المرعب برجال عكار والشيخ عباس رعد برجال الضنية حتى صار عسكره نحو ستة الاف رجل . ولما بلغ الامير بشير قدومهم الى البترون ، أرسل الى أخيه حسن في جبيل الامير حيدر أحمد والشيخ بشير جنبلاط والمشايخ بني عماد برجالهم ، فزحف عسكر الامير سليم في ٣٠ كانون الاول ١٧٩٥ من البترون الى قرية عمشيت[2] ، حيث نشب القتال بينهم ، انهزم عسكر سليم وقتل منهم ستون رجلا وفرّ الباقي الى طرابلس حيث كتب بشير الى واليها خليل باشا ملتمسا منه ألاّ يقبل أولاد يوسف عنده لكن خليل باشا جهز لهم عسكرا آخر هزم مجددا وفرّ الى عكار دون قتال[3] .

وفي عام ١٧٩٩ رضي أحمد الجزار عن أولاد الامير يوسف وعزم على مناصرتهم ، لكن الامير بشير استطاع أن يكسب رضا الوزير القادم من حلب لقتال جيوش بونابارت الفرنسية والذي أنعم عليه بحكم جبل الدروز[4] ، غير أن سكان الجبل لم يقبلوه لخوفهم من أحمد الجزار خاصة وأنهم راسلوا هذا الاخير بأنّ بشيرا ساعد الفرنسين عند محاصرتهم عكا ، عندها قدّم الجزار خلع التزام البلاد للاميرين حسين وسعد الدين وأبقى أخاهم الصغير سليم رهينة عنده في عكا[5] .

بدأت عساكر الدولة العثمانية وأولاد يوسف بمطاردة الامير بشير الذي هرب من سبعل عن طريق جرد الضنية الى الهرمل ، وعندما عزم على التوجه الى دمشق أرسل ولده

(١) الدبس ـ نفس المصدر .
(٢) قرية ساحلية تقع بين جبيل والبترون
(٣) المصدر السابق ص ٤٢٦ .
(٤) يقصد حيدر الشهابي جبل لبنان لانه لو كان جبل الدروز المعروف في سوريا لكان أقر البت بحكمه لوالي دمشق وليس لوالي عكا أحمد باشا الجزار .
(٥) الشهابي نفس المصدر ـ ج ١ ص ٢٠٠ .

خليل الى الضنية مختبئا ، لكن حاكمها فاضل رعد لم يقبله فعاد لتوّه متوجها الى أبيه في الزبداني حيث وصل الى بشير أوامر من عبدالله باشا والي دمشق بأن يرجع الى بلاد جبيل وبعث معه بأوامر الى حكام عكار وصافيتا والى فاضل رعد في الضنية بأن « الجميع يجمعوا رجالهم ويمشوا صحبته وأينما حلّ يقدموا له الذخائر »[1] هنا رجع بشير الى عكار وبوصوله اليها حضر اليه علي بيك الاسعد واخوته فأكرموه وعرضوا عليه ضيافتهم وأبقى عندهم ولده خليل[2] .

---

(۱) نفس المصدر ص ۲۰۰ .

(۲) الشهابي ـ نفس المصدر ج ۱ ص ۲۰۰ .

الفصـــل الرابـــع

الضنية ومصطفى بربر[١]

ان علاقة مصطفى بربر بآل رعد ، حكام الضنية ، تعود الى عهد سبق تسلم بربر مقاليد الامور في طرابلس وجوارها ، اذ أن أول خدمة ارتبط بها كانت عند الامير علي الايوبي في قرية دده من مقاطعة الكورة ثم « خدَم في دار الشيخ فاضل رعد صاحب الضنية »[٢] .

ويظهر أن مصطفى بربر حفظ الود عندما علا شأنه وأصبح قائمقاما في طرابلس ، ففي عام ١٢١٨ هـ/ ١٨٠٣ م ، مع بداية حكمه ، سافر الى عكا لتحية أحمد باشا الجزار ، وقبيل سفره أناب عنه وكيلين في غيابه ، الاول على المدينة وهو الشيخ عباس شديد رعد والثاني على القلعة وهو الحاج مصطفى آغا زهرة وذلك بموجب بيورلدي لكل منهما[٣] .

« . . . فلزم أننا نصبنا وكيل من طرفنا عمدة الاماجد والاكارم ، جامع صنوف المحامد والمكارم أخونا الشيخ عباس شديد رعد ، فبناء على ذلك حررنا لكم طرسنا هذا عن يده ، حال وصوله ووقوفكم على مضمونه تكونوا جميعا يدا واحدة ورأي واحد مع المومى اليه . . . »[٤] .

---

(١) ولد مصطفى بربر في طرابلس عام ١١٨٠ هـ/ ١٧٦٧ م من أبوين فقيرين ، ونشأ في برسا ـ الكورة ثم خدم عند الامَراء الايوبيين في قريتي دده ورأس نحاش ، كما خدم عند الشيخ فاضل رعد في الضنية . صار متسلما لمدينة طرابلس عام ١٧٩٨ ، وتوفي في ايعال يوم ٢٨ نيسان ١٨٣٥ م معزولا بعد خلافه مع ابراهيم باشا المصري .

(٢) مجلة المباحث ـ جرجي يني ـ ١٩٢٢ ـ ص ٧٢ ـ تاريخ سوريا ـ جرجي يني ـ ص ـ ٤١٣ ـ .

(٣) البيورلدي هو المرسوم الذي يصدر عن مسؤول في الدولة .

(٤) سجل المحكمة رقم ٣٦ ـ ص ٤٠ ـ انظر الملحق رقم ١٣ .

ـ حملة باز وجنبلاط على الضنية :

هكذا نرى أنه مع بداية حكم بربر ، كانت العلاقة ودية ووثيقة بين الطرفين الى درجة أن بربرا قدّم النجدة والمساعدة لكل من عبود بيك الاسعد حاكم عكار والشيخ عباس رعد حاكم الضنية في صراعهما مع أبناء الامير يوسف ، حسين وسعد الدين وسليم حكام بلاد جبيل .

حصل هذا في عام ١٨٠٤ ، عندما كان الامير بشير وكاخيته جرجس باز[١] يساعدان والي عكا الجديد ، ابراهيم باشا المحصل ، بأمر من السلطان في حصاره للمدينة لطرد اسماعيل باشا الارناؤوطي منها ، لانه اغتصب الولاية مكان الجزار دون أمر الدولة . وفي هذا الوقت بعث أولاد الامير يوسف حملة من رجالهم الى عكار والضنية فنهبوا « جملة صالحة من خيل عبود بيك العكاري وخيل عباس رعد صاحب الضنية اللذين جمعا رجالهما وقصدا طرابلس مستنجدين بتسلمها مصطفى بربر الذي انجدهما برجاله ، وأغاروا على الكورة فأحرقوا فيها ونهبوا ما استطاعوا وأنزلوا في بلاد جبيل بعض الويل والدمار »[٢] .

بلغ جرجس باز ما جرى لامرائه أولاد يوسف ، وحالما انتهى من فتح عكا وتسلمها ابراهيم باشا المحصل ، حشد عسكرا من قبل هذا الاخير قاصدا عكار والضنية للاقتصاص من عبود وحليفه عباس لتطاولهما على بلاد جبيل اقطاع امرائه المذكورين[٣] .

جاء جرجس باز أولا الى بعلبك حيث ضم الى حملته الامير سلطان الحرفوش وسار الى بلاد جبيل التي كان قد وافاه اليها الشيخ بشير جنبلاط بعسكر من الشوف وقصد الجميع مقاطعة الزاوية حيث كان ينتظرهم الامير حسن شهاب بعسكره . وهناك عقد الجميع اجتماعا دبروا فيه خطط الهجوم على الضنية وعكار ، فسار جرجس باز والاميران حسن وسلطان الى عيون عشاش[٤] ، وصعد الشيخ بشير جنبلاط الى جرود الضنية مهاجما

---

(١) الكاخية أوكتخدا كلمة تركية تعني مدبر أمور أو أمين سر أو المستشار الاول . وجرجس باز هذا هو مدبر اولاد الامير يوسف بعد موت ابيهم وعندما صفا الجو عام ١٨٠٤ بين بشير واولاد يوسف بعد موت الجزار ، اصبح جرجس باز حليفا بالضرورة للامير بشير .

(٢) تاريخ مصطفى آغار بربر ـ الاب اغناطيوس الخوري ـ ص ٨٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) احدى القرى الصغيرة التابعة لمقاطعة الزاوية والواقعة على الحدود الغربية للضنية

بيت رعد ، وعندما بلغوا برج اليهودية[1] التقاهم عبود بيك برجاله ونشب القتال فانهزم عبود وتشرد عسكره ونجا بنفسه الى عكار[2] .

وفي الليلة ذاتها ، نزل عباس رعد الى الشيخ جرجس باز وارتمى على أقدامه طالبا « العفو دافعا له عشرين ألف قرش « خرج عسكر » ، فعفا عنه وأمنه وعدل عن احتلال الضنية ، وكتب بهذا التدبير الى الشيخ بشير جنبلاط الذي كان قد بات تلك الليلة في جرد الضنية حيث تكبد عسكره مشقة عظمى من شدة البرد ثم هبط برجال حملته الى حيث الشيخ جرجس في عيون عشاش وفيها تجمعت قواتهم لتحمل على عبود بيك الاسعد في عكار[3] .

وبعد استسلام المراعبة على نفس الطريقة في بلدة المنية ، قصدت الحملة مدينة طرابلس للاقتصاص من مصطفى بربر الذي ساعد كلا من عبود بيك وعباس رعد في غارتهما على بلاد جبيل ، ولكن جرجس باز تراجع عن طرابلس لتحصن بربر في قلعتها[4] .

اثر ذلك وفي نفس العام ، ١٨٠٤ م ، عقد بربر وجرجس باز اتفاقا وديا وتحالفا قويا بعد مراسلات بينهما ، وقوام هذا التحالف ان يتنازل بربر لجرجس عن الاموال الاميرية المترتبة على بلاد جبيل ، بصفته قائمقاما لطرابلس وباعتبار أن بلاد جبيل هي من المقاطعات التابعة اداريا لقائمقامية طرابلس شام ، كذلك تعهد بربر بتأمين الجردة[5] مقابل ان يترك جرجس للشيخ عباس رعد وعبود بيك ما كان قد تعهدا به في عيون عشاش وفي بلدة المنية فقبل جرجس باز ذلك وارتضاه[6] .

ــ رجال الضنية عونا لبربر :

مقابل ذلك وفي عام ١٢٢١ هـ / ١٨٠٦ م فان رجال الضنية كانوا عونا لمصطفى بربر في حملته على صقر المحفوظ شيخ صافيتا التي كانت تابعة لقائمقامية طرابلس والذي خرج

---

(١) برج صغير يقع بين الضنية والمنية

(٢) تاريخ بربر ـ اغناطيوس ـ ص ٨٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) تاريخ بربر ـ اغناطيوس ص ٨٤ .

(٥) الجردة هي القوات العسكرية المنوط بها تأمين الحماية لقوافل الحجاج في ذهابهم الى الديار المقدسة ومرافقتهم لدى ايابهم منها .

(٦) المرجع السابق ص ٨٤ .

عن الطاعة لعدم تأدية ما عليه من الاموال الاميرية ، وبوصولهم الى اطراف صافيتا ابتدأت القوات بحريق الحقول وكانت تلك ايام حصاد المحاصيل ، لذلك وجه صقر المحفوظ احد اولاد عمه الى جرجس باز[١] الذي قبله احسن قبول لانه كان يخاف من خيانة العساكر المجتمعة مع بربر ، فامر حالا بابطال الحريق وتصالح الطرفان على مئتين وخمسين كيسا يدفعها صقر لبربر ، فرجعت تلك العساكر كل الى محله[٢] .

وفي عام ١٨٢٠ ، وكان بربر معزولا عن حكم قائمقامية طرابلس[٣] حدثت حرب العامية[٤] عامية انطلياس ، ففر الامير فارس شهاب كبير زعمائها الى الضنية هاربا من وجه الامير بشير وملتجئا الى حاكمها الشيخ عباس رعد ، وعند قدوم الامير بشير بقواته الى نهر ابي علي في طرابلس ، وهو يلاحق فلول العامية ، حضر اليه مشايخ جبة بشري ومناطق الزاوية والكورة ، الاّ ان مشايخ آل رعد استنكفوا عن الحضور للتسليم عليه وتقديم فروض الطاعة والولاء الا بعدما ارسلوا يستشيرون مصطفى بربر بالرغم من عزله واقامته في قلعة ايعال، فاشار بربر عليهم باكرام الامير فارس وبان ينزل الشيخ عباس والشيخ محمد الفاضل للسلام على الامير بشير ويستعطفان خاطره على الامير فارس ، ففعلا كما اشار بربر ، غير ان الامير بشير لم يقبل رجائهما . وعندما بلغ علي بيك الاسعد نزول الامير فارس في الضنية بعث يشكو حكامها الى عبدالله والي عكا وطرابلس ففر فارس الى بلاد العلوية[٥] في الحصن نزيلا على واليها عباس اغا ابراهيم الذي قبله مكرما[٦] .

ـ ايعال تنفصل عن مقاطعه الضنية :

ي عام ١٢٢٧ هـ / ١٨١٢ م اشترى مصطفى بربر العمارة الكائنة في قرية ايعال

---

(١) حيث ان بربرا كان قد استنجد بالامير بشير وجرجس باز لمساعدته في الحملة على صافيتا وكذلك جمع بربر الرجال من بلاد جبيل وعكار .

(٢) الغرر الحسان ـ الشهابي ج ٢ ـ ص ٥٠١ .

(٣) حيث تولاها علي بيك الاسعد الذي استفاد من تقلب عبدالله باشا والي عكا وجشعه الى المال .

(٤) هي الحرب الاهلية التي تزعمها بعض الامراء الشهابيين لمناواة الامير بشير مستفيدين من نفور الاهالي وحكام المقاطعات نظرا لكثرة الضرائب التي يفرضها بشير عليهم وذلك لارضاء جشع ولاة عكا ونهمهم للمال .

(٥) هي المناطق التي تقع في القسم الشمالي الغربي من سوريا والتي كانت تعرف بجبال النصيرية .

(٦) الشدياق ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٤١١ ـ ٤١٢ وكذلك جرجي ينّي الذي نقل عن الياس صدقة مؤرخ برُبر وحرب العامية

التابعة لناحية الضنية والمشتملة على طبقتين « سفلى وعلوى ومنافع ومرافق مع ما هو تابع لها من الدوارة المقابلة لباب القبو السفلي ، وتعرف العمارة المذكورة بانشاء المرحوم الشيخ ابراهيم رعد ، « . . . بثمن قدره من القروش الاسدية معاملة يومئذ الف وثلاثمائة قرش دراهم نقود سلطانية مقبوضة تماما . . . »[1] .

عندما اتخذ بربر من قرية ايعال مقرا ، وبعد ان بنى فيها قلعته الحصينة ، كتب الى سليمان باشا والي الشام وصيدا وطرابلس يلتمس منه اعفاء قرية ايعال من الضرائب ، فاجابه سليمانَ باشا على رسالته بالموافقة « . . . صدرت المساعدة الملوكية باصدار امر خاقاني خطيا الى حضرة والي طرابلس - سليمان باشا نفسه - بمعافية القرية المذكورة وعدم تعرض احد لها من ملتزمين الضنية وغيرهم بطرابلس لا كلي ولا جزوي - جزئي - وانها مفروزة التملم ممنوعة القدم من سائر الرسومات والتكاليف ، سربستية[2] ، محررة ومستقلة ، مخلدة الى ما شاء الله تعالى . . . فبوصول الامر السلطاني تشهروه الى ملتزم الضنية وغيره لاجل الاشعار بعدم مقارشة - مطالبة - القرية المذكورة حسب منطوق الباب العالي . . . »[3] .

آل رعد يتآمرون على بربر :

بقيت الامور تسير سيرا حسنا ، والعلاقات تتوطد قوية بين كل من مصطفى بربر من جهة وآل رعد من جهة اخرى ، يشهد على ذلك استمرار بربر في تلزيم مقاطعة الضنية لافراد من ال رعد ابان فترات حكمه المتقطع من عام ١٨٠٠ الى عام ١٨٣٣[4] .

الا ان حبل الودّ ما لبث ان انقطع بين الجانبين في عام ١٨٢٠ حيث تسلّم منصب قائمقامية طرابلس علي بيك الاسعد الذي استفاد من تقلب عبدالله والي عكا وحمله على عزل بربر وتنصيبه هو على طرابلس وملحقاتها[5] .

---

(١) الصك موجود في قلعة ايعال - انظر الملحق رقم ٢ .

(٢) سربستية كلمة تركية تعني السير باستقامة في معاملة الناس مع بعضهم

(٣) اصل الصك موجود في قلعة ايعال - انظر الملحق رقم ٣ .

(٤) سجلات المحكمة الشرعية التي تحمل الارقام : ٣٦-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٥-٤٦ حيث نجد ان التزام مقاطعة الضنية كان حكرا على الشيخ عباس رعد ومحمد فاضل رعد وعلي خضر رعد دون افراد اخرين كانوا من ملتزمي المقاطعة من نفس العائلة في اوقات سبقت استلام بربر اغا لطرابلس وملحقاتها .

(٥) تاريخ بربر أغناطيوس ص ١٧٦ .

ويظهر ان علي بيك لم يكتف بذلك بل اراد ان ينهي حياة مصطفى بربر لانه كان المنافس الرئيسي والقوي له .

ولقد فصل لنا كاتب معاصر في مخطوطته الاحداث والمعلومات الـوافية عن ذلك بقوله :

« نورد هنا ما تلقيناه من شيوخ المدينة - المعاصرين لبربر - واختياريتهـا العارفـين بحقيقة الواقع ، وهو ان عبدالله باشا الخزندار اصدر امره الى علي بيك الاسعد متسلـم طرابلس بان يتوجه الى ايعال ويهجم على مصطفى بربر ويرمي القبض عليه ، اما ان يقتله او يرسله الى الباشا المشار اليه ، وان يضبط جميع موجوداته ومتروكاته ليصرفها ويرسل له اثمانها[1] .

فرح علي بهذا الامر وسر للغاية لانه كان العدو الالد لبربر ، لكنه لم يرد ان يخرج اليه برجاله فقط بل اراد ان يعزز قومه باخرين فاستدعى اليه بني الرعد شيوخ الضنية ، واطلع محمد اغا الفاضل وابن عمه خضر العباس على الامر وشاورهما فيما يجب فعله . وبما ان قلعة ايعال محصنة للغاية وخوفا من الحصار وطول المدة وتغيير الاراء ، وقع الرأي بينهم جميعا على ان محمد اغا الفاضل يخدع بربر بهذه الخديعة وهي :

ان يتوجه في اليوم التالي قبل رفاقه بحصة كافية من النهار ويصل الى بربر شاكيا ونادبا متظلما من علي بيك الاسعد بانه اهانه وكسر اعتباره وفعل ما هو كذا وكذا . . . ، ويقيم عنده ملتجئا اليه داخل القلعة الى ان يصل علي بيك وباقي اعوانه فيجدون باب القلعة مفتوحا ، او ان محمد اغا يفتحه لهم فيدخلون ويفعلون ما هم قاصدون »[2] .

وقد تأكدنا من هذه المعلومات عن طريق وثيقة هامة وجدناها بين اوراق اغـوات قلعة ايعال ، وهي عبارة عن رسالة موقعة بختم محمد فاضل وارسلان رعد موجهـة الى جناب العم الاكبر كنج[3] ، يخبرانه فيها بوصـول تحـرير من سيادة الوالـد البيك - علي الاسعد - ليبعثانه بدورهما الى كنج ويستحثانه فيه بالتوجه الى ايعال و« . . . تضبطوها

---

(١) انظر مخطوطة نوفل - ميكروفيلم في الجامعة الاميركية = ورقة رقم ٤٥ .

(٢) نوفل مخطوطه ورقة رقم ٤٦ .

(٣) يستدل من لهجة المرسلين ان كنج المرسل اليه هو كبير مشايخ ال رعد اذ يناديانه « جانب العم الاكبر كنج ، والظاهر انه كان مقيما في سير والمرسلان مقيمان في طرابلس حيث كان من عادة الأغوات قضاء معظم اشهر السنة .

وتتسلموا مفاتيحها وتستقيموا بها وذخيرتكم من الذخائر الموجودة في العمارة . . . » .

وبدوره ارسل كنج هذا رسالة الى خضر بيك العباس حاكم الضنية يطلب منه فوراً النزول الى عمارة ايعال و« . . . تستولوا عليها وتدخلوها بزلامكم ، بل انما نرغب من نجابتكم لا تدعوا احد يشعر بالقضية الاّ وانتم داخلينها واعملوا غاية نشاطكم وفراستكم بالاقدام[1] .

كذلك فان الشيخ كنج كتب بالمهمة الى ابن خالته عبد الحميد كرامي يخبره فيها عما هم قاصدون فعله ، فاجابه عبد الحميد برسالة يتهيب فيها احتلال القلعة « . . . وان حضورهم بخصوص تنزيل الاغا الشقي من القلعة فنحن عرّفنا سعادته ، اي علي بيك ، على حساب ما نحن راسلين ان هذا الامر بعيد عن الفكر فيبقى الامر لله سبحانه وتعالى . . . »[2] .

اتصلت هذه المؤامرة بابراهيم اغا ابن خضر اغا ، خال الشيخ خضر العباس ، وكان من اعيان بربر وانصاره ، فركب في الليلة ذاتها متوجها بسرعة الى ايعال واخبر مصطفى بربر بتفاصيل المؤامرة فشكره بربر على اخلاصه وركب خيوله وتوجه بحريمه واتباعه ملتجئا الى الديمان مقر البطريرك الماروني[3] .

وفي اليوم التالي وصلت الجماعة ـ حملة ال رعد ـ الى ايعال فوجدت القلعة خالية من السكان فنهبوها واخذوا كل ما فيها وانزلوها الى خان الصاغة في طرابلس لاجل البيع[4] .

---

(١) اصل الرسالتين محفوظ اليوم في مجموعة الوثائق عند الشيخ محمد الخطيب في طرابلس . انظر الملحق رقم ٤ .

(٢) الاصل محفوظ في مجموعة وثائق الشيخ محمد الخطيب ـ انظر الملحق رقم ٥ .

(٣) الديمان قرية تقع قرب بلدة بشري ، وهي مركز البطريرك الماروني قبل انتقاله الى بكركي وما تزال مصيفا للبطاركة في بعض الاحيان .

(٤) نوفل ـ مخطوطة ورقة رقم ٤٦ .

الفصـــل الخامـــس

الضنية والحملة المصرية

عند قدوم ابراهيم باشا في حملته على البلاد الشامية ، كان مصطفى بربر معـزولا للمرة الثالثة عن قائمقامية طرابلس وملحقاتها[1] ، بل وكان مطلوبا رأسه حيا او ميتا من قبل الدولة العلية العثمانية ، لذلك نراه في مقدمة من هلل لمجيء تلك الحملة ومن ابرز الذين قاتلوا في صفوفُها .

وعندما طال امد الحصار عند اسوار عكا المنيعة ، وكان بربر مشاركا فيه ، ارسله ابراهيم باشا متسلما على طرابلس ممهدا لقدوم الجيوش المصرية اليها ، فارسل بربر نائبا عنه على المدينة الشيخ مرعي بن عباس رعد[2] ، الذي لم يقبله اهـل طرابلس متسـلما عليهم لسبب ربما يكون استمرار تأييدهـم للدولة العثمانية او لخوفهم منها[3] .

لذلك صدر امر ابراهيم باشا الى مصطفى بربر بأن يصحب معه اربعمئة نفر من العسكر الجهادي المصري الى طرابلس ، وفي ٢٥ رجب عام ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ م جاء بربر متسلما عليها من قبل قائد الحملة المصرية[4]

---

(١) عزل في المرة الاولى عام ١٨٠٨ ، عزله فيها الكنج يوسف باشا والي دمشق .
وفي المرة الثانية عام ١٨٢٠ ، عزله فيها عبدالله باشا والي عكا .
وفي المرة الثالثة عام ١٨٢٣ ، عزله فيها ابراهيم بن محمد علي باشا .

(٢) يظهر ان مرعي هذا كان من مشايعي الحملة المصرية القلائل من ابناء عشيرته ، وكان يحارب مع بربر تابعا له في حصارهم لمدينة عكا .

(٣) الشهابي ـ نفس المصدر ج ٣ ص ٨٢٠ .

(٤) المصدر السابق .

هنا لا بد لنا من التساؤل : هل كان ال رعد من مؤيدي الحملة المصرية ، وهل قاتل رجال الضنية في صفوف هذه الحملة تحت راية بربر ؟ ام هل كان قسم من وجهاء ال رعد في جانب المصريين والقسم الباقي في الجانب الاخر مع الدولة العثمانية ؟

يبدو لنا للوهلة الاولى ، ان حكام الضنية كانوا ممن وقف الى جانب المصريين، حيث ان احد كبارهم قاتل في صفوف حملتهم وجاء طرابلس متسلما ووكيلا عن مصطفى بربر حامل لواءها ، غير ان ذلك لا يعبر الاّ عن نصف الحقيقة بصدد موقف اهل الضنية وحكامها من الحملة المصرية .

فعندما بدأت طلائع هذه الحملة تظهر في جنوب البلاد الشامية ـ اناطت الدولة العثمانية مهمة الوقوف في وجه المصريين الى محمد باشا والي حلب الذي ارسل بدوره عثمان باشا اللبيب واليا على طرابلس وقائدا لطلائع القوات العثمانية التي اسند اليها تنفيذ هذه المهمة . لذلك وجه محمد باشا اكثر من رسالة الى مشايخ ال رعد ملتزمي الضنية والى ال مرعب ملتزمي عكار . وقد جاء في رسالة مشتركة موجهة الى مصطفى بيك الاسعد واسعد بيك الخضر ومحمد اغا القدور والى محمد اغا الفاضل ملتزم الضنية ، ابلاغهم شكر المولى والدولة لهم « . . . قد اجريتم حقوق النعمة واديتم مراسم الخدمة لدى جانب الدولة العلية . . . فشكر المولى سعيكم وحسن اعمالكم وجزاكم به دنيا واخرى . . . » ، ثم يخبرهم فيها تحرّك جيوشه ويطلب منهم العضد والمساعدة : « . . . ومعلومكم اننا بلطفه جلّ شأنه يوم الاربعاء المباركة حادي عشر شهر الحال نزلنا باوردينا[1] المنصور وعساكرنا المظفرة مرحلة خان شيخون ويوم الخميس المبارك ننزل حماه ، ومن غير مكث نتوجه الى ذلك الطرف واما قضية قفول عسكرنا من ذلك الطرف فبحسب القدرجرت[2] ، وبحوله تعالى نحن بنفسنا متوجهين ، فان شاء الله تعالى انتم ايضا جميعكم تصيرون يدا واحدة مع جملة المطيعين ولا تهولكم اباطيل المخالفين وتصيرون ثابتين الجأش والقدم بكلما يراد ويلزم وهذا وقت الخدمة . . . »[3] تاريخ ١١ ذو القعدة عام ١٢٤٧ هـ .

---

(١) اوردينا تعني جيشنا او قواتنا .

(٢) يعزو محمد باشا الى القضاء والقدر انهزام طلائع الجيش العثماني امام قوات الحملة المصرية في جنوب البلاد الشامية ليبرر تراجع هذا الجيش من جهة وليقوى من عزام انصار العثمانيين في بلادنا من جهة اخرى .

(٣) اصل الرسالة محفوظ في مجموعة وثائق الشيخ محمد الخطيب ـ انظر الملحق ٦ .

ثم تلا هذه الرسالة باخرى موجهة فقط الى « فخر الاغوات المكرمين ملتزم مقاطعة الضنية محمد اغا الفاضل » جاء فيها :

« . . . هو انه وردنا معروضك الحاوي اظهار مراسم الصداقة والاستقامة وقبل هذا كان صدر امرنا اليك بالحضور لساحة مكارمنا ، وفي هذه الاثناء بحسب انفصال ايالة طرابلس عن عثمان باشا ونفوضيها لعهدة حضرة الدستور الاكرم جناب اخينا علي باشا المفخم[1] فعلى هذا لزم اقامتك في ذلك الطرف بخدامة حضرة المشار اليه ، فان شاء الله تعالى تقضي غيرتك وصدق خدامتك تكون على تأدية الخدمة ولوازم الاستقامة الجمة . . . فلاجل افادتك الكيفية من ديوان ايالات حلب ورقّة ومقام سر عسكرية الاقطار العربية ومرحلة حمص حررنا البيورلدي واصدرناه . ٢٣ ذو القعدة١٢٤٧ هـ »[2] .

ان الرسالتين السابقتين تبينان لنا ان محمد اغا الفاضل بصفته الرسمية ملتزما لمقاطعة الضنية كان قد قدم خضوعه وعرض مشايعته ومساعدته لمحمد باشا والي حلب ، وبديهي ان ذلك لم يكن باسمه فقط بل باسم اكثرية ابناء مقاطعته الذين لامحالة سائرون في ركابه وتحت امرته طوعا ام كرها ، وهذا دأب الناس في ذلك العصر ، اذ يكفي ان يكون ملتزم المقاطعة بصفته ممثلا للسلطة المركزية ، اضافة الى تحكمه برقاب اكثرية افراد عائلته والغالبية العظمى من جموع الفلاحين الذين لم نجد في المصادر التاريخية ، مخطوطات كانت ام مراجع ، حالة واحدة تدل على وقوفهم في وجه ملتزم مقاطعتهم او غيره من ابناء العشيرة المتنفذة[3] ، والذي يتحكم في لقمة عيشهم وعيش عيالهم اضافة الى كونه مالكا لجميع مصادر رزقهم من املاك اومرافق اخرى او انه يسيطر عليها او يتحكم في استعمالها واستثمارها .

كل ذلك يكفي للتأكد من ان الضنية قد وقفت من الحملة المصرية موقف المناوىء لا بل المحارب لها . يؤيد ذلك لنا وثيقة هامة غفل من التوقيع ، هي ملحق لرسالة مفقودة حسب خطة ذلك العصر ، موجهة الى البطريرك الماروني الذي كان على اتصال مع

(١) سبب ذلك هو عجز عثمان باشا عن تثبيت اقدامه في طرابلس امام عسكر مصطفى بربر ورجال الامير خليل بن الامير بشير الشهابي .

(٢) الاصل محفوظ في مجموعة وثائق الشيخ محمد الخطيب . انظر الملحق ٧ .

(٣) على الاقل حتى نهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر .

مصطفى اغا بربر بصـدد موقف الـدروز واتباعهـم ومشايعيهـم من الحملـة المصرية ، وتطوعهم في الجيش العثماني بقيادة عثمان باشا اللبيب .

هذه الوثيقة حاوية لخبر هام كان مصطلحا على تسميته « حاوي سر » او « حاوي خبر »[1] ومفاده ان الاكثرية من ال رعد في الضنية كانوا من مشايعي الدروز فيما تقدم وهذا نص الوثيقة حرفيا :

« . . . وبخصوص تخبيركم عن الضنية وعكار ، انه ربما لا يتوجـه لعنـد الباشـا عثمان التركي الأ محمود ابن شديد رعد ، وان البقية مرتبطين مع بربر . جنابه بربر افهمنا ان هذه المادة صارت بخلاف ظنكم لان محمود المذكور هو الذي ربط نفسه مع بربر والامير خليل وعمه (عم محمود) والبقية بعد ان كانوا في طرابلس طلبوا اذنا للخروج لكي يصدوا اهل بلادهم (بالظاهر فقط) عن التوجه لعنـد الـوزير عثمان باشـا للتطـوع في جيشـه العثماني ، فتوجهوا كلهم لعند الوزير وباقي محمود رعد فقط »[2] .

هكذا يتبين لنا جليا ، ان نفراً قليلا من ال رعد ، وهم محمود بن شديد رعد وعمه ومرعي بن عباس رعد اضافـة الى أخيه الشيخ خضر بن عبـاس الـذي التـزم مقاطعـة الضنية[3] من المعلم وهبه صدقة بوكالته عن مصطفى بربر بمبلغ قدره / ٤٥ / الف قرش المعبر عنها بتسعين كيسا وذلك في اذار ١٨٣٢[4] ، هذا النفر كان مؤيدا لحكم المصريين بينما الاكثرية المطلقة كانت تقاتل مع القوات العثمانية المنهزمة امـام جحافـل ابـراهيم باشـا المصري .

لكن حبل الود ما لبث ان انقطع بين خضر الرعد من جهة وبين مصطفى بربر ، رجل الحكم المصري في طرابلس وملحقاتها ، من جهة اخرى ، فقد عثر بـين اوراق البطريركية المارونية على رسالة وجهها الى البطريرك خضر عبـاس رعـد موقعـة باسمـه باعتباره متسلما للضنية بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٤٨/ ١٨٣٣ م .

---

(١) تاريخ بربر ـ اغناطيوس ص ٢٤٥ .

(٢) المجلة السورية ـ الخوري بولس قرالي ـ عدد ٥٩٤ ـ ١٩٢٨ .

(٣) حيث ان نظام الالتزام لم يكن قد الغي بعد كما هو معروف وقبل ان يثبت ابراهيم باشا اقدامه في هذه البلاد ، فجاء بربر ليلزم المقاطعات كما كان يحدث سابقا ايام الحكم العثماني .

(٤) نقلا عن سجل المحكمة الشرعية رقم ٥٢ تاريخ ٨ ذي الحجة ١٢٤٧ هـ .

في هذه الرسالة يكشف لنا خضر الرعد بعض اسماء افراد عائلته الذين ظلوا يأملون في تقهقر القوات المصرية وانحسار نفوذها عن طرابلس فيقول : « . . . وبوقتها كان ابن عمنا علي خضر رعد واخيه مستقيم في قرية ديرنبوح[1] ومستنظر الاخبار والفرص لأن دائما التحارير تورد له من قبرص من عبد الحميد كرامي في الاخبار ، ولما حضرت بشارة قونية ـ احتلال ابراهيم باشا لسوريا ـ وتأكد بأن تلك الاخبار ـ اخبار السلطان وحشوده ـ كاذبة وبطاله فتوجه لمقابلة سعادة الامير بشير الشهابي ، توجه يعرض لسعادة الامير بزعمه بعض ما يأول لصالحه ولعطلنا ـ لضررنا ـ ولكن حاشا شيم سعادة ولي نعمتنا الامير بشير بان يعطي اغضا على من مثلنا الذي يكون عبد رق ووقف لدولته وجنابكم غبطتكم بمحل والد ونحن معولين بمشيئة الباريء ان متى سعادته شرّف بتدين ـ بيت الدين نتوجه للثم اياديه ونجدد المحسوبية . . . »[2] . واخيرا يشكو خضر للبطريرك من مصطفى بربر فيقول : « . . . واما جناب مصطفى اغا بربر ، الان بدّا (فضّل) وعلى حالنا ابراهيم خضر اغا ، ورفتنا (نزعنا) مَن مودته حيث تأكد ان ارواحنا لسعادة الامير المحترم وصار ينطق علينا دعاوى عتق (قديمة) ولكن نحن رضينا جنابكم وسعادة الامير بدل عن الجميع . . . »

هكذا نرى ان علاقة الضنية برجال الحكم المصري كانت متقلبة تبعا لتقلب متسلميها واعوانها من طرف لاخر حسب ما تقتضيه مصالحهم الشخصية ، فمن كانت مصلحته تقتضي الوقوف بجانب العثمانيين ـ علي خضر رعد الذي كان مستقيا في دير نبوح عندما كان الوضع متأرجحا ـ انقلب الى الامير بشير يسعى لكسب وده على حساب من وقف مشايعا لمصطفى بربر والحملة المصرية ـ خضر عباس رعد ـ عند قدوم الحملة المصرية .

ـ معركة بخعون :

وفي شتاء ١٨٤٠ ، سنة رجوع البلاد الشامية الى حظيرة الدولة العثمانية ، قامت الحرب العامية في لبنان على الحكم المصري ورجله القوي الامير بشير ، وكان احد زعمائها ابو سمرا البكاسيني قد جاء الى ايعال مستحثا الناس للقيام بالثورة فقصده عسكر طرابلس

(١) احدى قرى مقاطعة الضنية الواقعة على الحدود مع مقاطعة الزاوية .

(٢) نص الرسالة مثبت في تاريخ مصطفى بربر ـ اغناطيوس الخوري ص ـ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

المصري الى ايعال حيث شن العامية الغارة فانهزم الى طرابلس واعمل اللبنانيون ـ العامية ـ فيهم السلاح وغنموا من العسكر المصري مدفعا وقتلوا منه خمسين رجلا في حين قتل منهم عشرون رجلا[1] .

غير ان اللبنانيين انفضوا عن ابي سمرا ، فسار بعشرين نفر من المتاولة الى الضنية حيث استقبله المشايخ بنو ألرعد ، وفي الحال جمعوا رجالهم ونهضوا على متسلم الدولة المصرية فقتلوه وإستلموا مقاطعتهم ، وعندما بلغ ذلك والي طرابلس ـ من قبل المصريين ـ ارسل عسكرا لمحاربة الثائرين في الضنية الذين التقوا عسكر المصريين الى قرية بخعة[2] « وانتشب الحرب بينهم فانكسر العسكر المصري الى قرية مرياطة وقتل منه جماعة ، وفي اليوم التالي رجع العسكر المذكور وحاربهم فانكسروا وتبددوا وقتل منهم ثلاثون رجلا واسر عشرة رجال »[3] .

ويتبادر سؤال يطرح نفسه :

لماذا ثار اهل الضنية بقيادة آل رعد على المصريين ؟

لقد لبى رجال الضنية دعوة ابي سمرا للثورة على المصريين ليس لان حكم الدولة العثمانية كان اخف وطأة من الحكم المصري على الفلاح والمواطن بصفة عامة في البلاد الشامية ، بل لان الذين قادوا رجال المقاطعة الى الثورة هم مشايخ بني الرعد اصحاب النفوذ والمصلحة الحقيقية في ذلك لان هذه المصلحة كانت قد اصيبت في الصميم ابان الحكم المصري الذي الغى نظام الالتزام ، فحرم بذلك ملتزمي ومقاطعجية المقاطعات من اهم مرتكزات حكمهم واجود موارد رزقهم ، وانجع اساليب سيطرتهم على سكان مقاطعتهم .

ولم يكن صعبا على المقاطعجية والمشاريخ سوق رجال مقاطعاتهم الى الحزب ، او اجبارهم على الهدوء والاستكانة خاصة في ذلك الزمن الذي لم يكن للفلاح من وسيلة للعيش الا بارضاء سيد اقطاعه ولم يكن امامه من سبيل للنجاة بحياته سوى الاذعان لاوامره . فضلا عن ايهامهم بان ذلك يماشي الدين ويرضي السلطان الذي يرفع لواء الدين .

(١) الشدياق ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٤٦١ .

(٢) الاصح بخقعون ، من اكبر قرى الضنية ، اذ اننا لم نعثر في قرى مقاطعة الضنية ولا عكار ولا منطقة الزاوية على قرية تعرف بهذا الاسم او قريبا منه سوى بخعون .

(٣) الشدياق ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٤٦١ .

من هنا ندرك ان الحركة الفلاحية في الضنية كانت مرهونة لصالح الاقطاعي وبقيادته المباشرة وتحت تأثيره القوي ، اضافة الى ما عاناه الفلاح مما قامت به الحكومة المصرية من تشددها في الاضطهاد الضريبي بسبب استعداداتها الحربية ، كما اصبحت الضريبة على الاشخاص تجبى من اسر الاموات والمقتولين ، وغالبا ما كانت السلطات المصرية تطالب اصحاب المزارع المضمحلة او التي لم تكد تؤتي اكلها بعد بدفع ضريبة الميري[1] ، اضافة الى ما استحدثته من انواع جديدة من الضرائب خاصة ضريبتي الفرضة والشونة[2] وكانت هذه الضرائب تجبى بكل صرامة ويطبق مبدأ الكفالة المتبادلة على نطاق واسع ، وقد اعيد احصاء السكان الذكور من اجل تدقيق قوائم دافعي الضرائب وطبّق مبدأ الجندية الاجبارية لاول مرة على الاهالي المسلمين خاصة تجنيد العمال والفلاحين الذين بدأوا يهربون الى الجبال والصحارى في كل مرة يجري فيها السوق الى الجندية ، اذ ان التجنيد انقلب الى كارثة مفزعة لدى الاهالي واصبح يسمى عندهم في بعض المناطق « سفح الدم » لقلة عدد الذين يعودون من الجيش الى منازلهم . وقد عانى الفلاحون السوريون الويلات من بناء المنشآت العسكرية ومن نقل اللوازم للجيش المصري مما كان يضطر الفلاحين للانقطاع عن العمل في حقولهم لمدة شهرين او ثلاثة[3] .

ان هذه الممارسات الجائرة والتي لم تكن غريبة عما كان يفعله العثمانيون سابقا ولاحقا ، كانت من اهم الاسباب التي دفعت سكان المناطق والمقاطعات الى الثورة خصوصا اذا عرفنا ان متمردي حرب العامية قد قدموا شروطهم اثناء المفاوضات التي جرت لوقف الثورة الى الامير بشير ، وكان اهمها وابرزها البند الاول الذي جاء فيه : « اننا لا ندفع الاّ مالا واحدا فقط ، والبند الرابع : ان ترفع عنا السخرة وحفر الارض لاستخراج المعادن ، والبند الخامس ان تبقوا لنا السلاح[4] .

وسرعان ما أيّد الاقطاعيون هذه المطالب ، حيث انضم الى معسكر المتمردين فئة كبيرة منهم وفي مقدمتهم طبعا سيكون مشايخ ال رعد لاسباب عديدة اهمها :

---

(١) الحركات الفلاحية في لبنان ـ نيسكايا ـ ص ٧٤ نقلا عن بازيلي : سوريا وفلسطين ص ١٣٦ .

(٢) الفرضة او الفردة هي ضريبة كانت تجبى من جميع السكان الذكور بغض النظر عن دينهم والذين تراوحت اعمارهم ما بين السادسة عشرة والستين سنة ـ اما الشونة فهي ضريبة عينية تجبى من المحاصيل من اجل الجيش .

(٣) نيسكايا ـ نفس المرجع ـ ص ٧٤ .

(٤) نيسكايا ـ نفس المرجع ـ ص ٨٣-٨٤ .

اولا :

منذ بداية الحملة المصرية فان غالبيتهم بقيت على ولائها للدولة العثمانية ، كما استمرت العلاقات سيئة مع المصريين خاصة بعدما عزل مصطفى بربر عن قائمقامية طرابلس والذي بسببه مالأت اقلية من آل رعد الحكم المصري منذ البداية . فلا غرو ان تنضم هذه الاقلية الى معظم ابناء العشيرة في مناهضتها للحكم المصري .

ثانيا :

حرمان آل رعد من التزام مقاطعتهم ، وهذا سبب يكفي لوحده لانضمامهم الى الثورة ومساعدة ابي سمرا غانم البكاسيني الذي كان عليه ان يتوجه الى منطقة طرابلس ليحث الناس على الثورة[1] .

ثالثا :

وجود التربة الصالحة في نفوس الفلاحين الذين تحملوا الكثير من ويلات الحكم المصري ، والذين لم يكن من الصعب على مشايخ آل رعد تحريضهم وسوقهم الى الثورة .

رابعا :

وصول رسالة خاصة من محمد سليم قائد جيوش الدولة العلية العثمانية الى الشيخ محمد الفاضل والشيخ خضر رعد يخبرهما فيها : « باتفاق اراء حضرات الملوك العظام : انكليز ونمسا وبروسيا ومسكوف على رفع الاثقال الصادرة من الملة الكافرة الفاسدة الدولة المصرية الغاشمة عن الولايات ، قصاصا لما فعلوه بسلب راحة العباد وخراب البلاد » . ثم يعدهما ويمنيهما بالامال قائلا : « وحصل التكرم الشاهاني باعطاء انعامات منها مؤبدة ومنها محدودة لمن يقوم بالاذعان والطاعة والخدمات الصادقة من اكابر واصاغر . . . » . واخيرا يستنهضهما مهددا فيقول : لزم اصدار مرسومنا اليكم فبحال وصوله ووقوفكم على مضمونه تنهضوا حالا بكامل رجال التزامكم لهذا الطرف لتعلنوا بالسلاح فخرا لكم جيلا فجيلا واياكم ان تنغشّوا بفساد ربة الفساد وبوسيلة الرشوة فتخسروا كافة الانعامات حتى واجباتكم ويقع الانتقام على من يتخلف منكم ، اعلموه واعتمدوه واخشوا مخالفته » . ١٨ ن / ١٢٥٦[2] .

---

(١) نيسكايا ـ نفس المرجع ص ٨٥ .

(٢) الاصل محفوظ في مجموعة وثائق الشيخ محمد الخطيب . انظر الملحق رقم ٨ .

الفصل السادس

الادارة العثمانية في الضنية

ان تميّز مقاطعة الضنية من الوجهة الطبيعية عن غيرها من المناطق ، شمالا ، شرقا وجنوبا[1] ، واتصالها غربا ودنوها من طرابلس ، مركز الولاية ثم المتصرفية بعدها ، كذلك صغر مساحتها بالنسبة لغيرها من المقاطعات كعكار مثلا ، جعلها تتبع طرابلس اداريا وقضائيا وتجاريا منذ عهد المماليك وعصر الدولة العثمانية الاول وكذلك في عصر التنظيمات .

لذلك نرى ان الضنية كانت تابعة لولاية طرابلس منذ الفتح العثماني حتى عهد السلطان مراد الثالث ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥ حيث اصبحت طرابلس ايالة ، ثم جاء استحداث ايالة صيدا عام ١٦٦٠ لمراقبة العصبيات الاقطاعية المسلحة في جبل لبنان بعد ثورة فخر الدين المعني الثاني وذلك بسلخ اجزاء من ايالتي طرابلس ودمشق ، ومع ذلك فان مقاطعة الضنية بقيت تابعة اداريا لايالة طرابلس التي ضمت الوية : طرابلس ـ حمص ـ حماه ـ السلمية ـ وجبله[2] .

وفي عهد الوالي سليمان باشا العادل ، ضمت ايالة طرابلس الى صيدا ، يستدل على ذلك من ختمه وتوقيعه ـ والي صيدا وطرابلس حالا ـ على الرسالة الموجهة الى متسلم

---

(١) يفصل الضنية شمالا عن عكار سلسلة من الاودية تمتد من سلسلة لبنان الغربية شرقا وحتى مديرية المنيه غربا واهم هذه الاودية وادي جهنم العميق الذي يجري فيه النهر البارد . وكذلك يفصلها جنوبا عدة وديان عن مقاطعتي الزاوية وبشري اما في الشرق فتقف مرتفعات جبال لبنان الغربية حاجزا طبيعيا بينها وبين قضاء بعلبك والهرمل .

(٢) الادارة العثمانية في ولاية سوريا ـ عبد العزيز عوض ـ ص ٦٣ .

طرابلس والمؤرخة في ٩ شعبان ١٢٢٧ هـ / ١٨١٢ م[١] ، فتصبح الضنية بذلك تابعة لولاية صيدا .

وحتى قدوم الحملة المصرية ، كانت المقاطعات التابعة للواء طرابلس استنادا الى المعلومات المستقاة من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس شام والعائدة لتلك الفترة هي التالية :

بلاد جبيل ـ بلاد البترون ـ جبة بشري ـ الزاوية ـ الكورة ـ الضنية المنية ـ عكار ـ طرطوس ـ لاذقية العرب ـ جزيرة ارواد[٢] .

ـ الادارة قبل عصر التنظيمات :

عند قدوم الحملة المصرية على بلاد الشام ، كانت الادارة في المقاطعات التابعة للواء طرابلس ، كغيرها في بقية الالوية ، خالية من التعقيد ، فقد كان وجود الملتزمين من ابناء هذه المقاطعات كافيا لادارة شؤونها بصفتهم جباة الضرائب[٣] ، يؤمنون للخزينة الايرادات المالية التي كانت تجبى من الفلاحين الذين يشكلون الاكثرية الساحقة من السكان ، حيث ان مهام هؤلاء الملتزمين كانت تنحصر في اثنتين فقط امام الدولة :

اولاهما :

تأمين ايصال الضرائب والايرادات من المكلفين بها الى الخزينة باوقاتها .

ثانيتهما :

مراقبة حركات الاهالي ، وتأمين استتباب الامن والهدوء في مقاطعتهم خدمة للمهمة الاولى[٤] .

---

(١) المصدر السابق ـ ص ٦٣ .

(٢) وجدنا ذلك بشكل حجج التزام لتلك المقاطعات ، وبشكل قضايا الدعاوى التي كان يقيمها اهالي تلك المقاطعات على بعضهم في المحكمة الشرعية بطرابلس

(٣) كان يحدث في بعض السنين ان يجمع افراد من آل رعد التزام مقاطعة الضنية مع مقاطعة الزاوية كما حدث عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م عندما التزم ناصيف بن محمد رعد الضنية لنفسه والزاوية بالاشتراك مع حنا نصر ولد يوسف من قائمقام طرابلس محمد باشا بمبلغ ستة عشر الف قرش . وكذلك عام ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م حيث التزم احمد بن محمد رعد مقاطعة الزاوية لنفسه بمبلغ / ١٥٧٠٠ / قرش . راجع سجلي المحكمة الشرعية ١٧ و ٢٦ .

(٤) سوريا والعهد العثماني ـ يوسف الحكيم ص ١٥ .

ـ نظام الالتزام :

الالتزام هو الطريقة التي اتبعتها الدولة العثمانية لجباية الضرائب من السكان في الولايات والمقاطعات الذين كان عليهم تأدية الاموال المفروضة . ولقد اختلف الباحثون في الزمن الذي تم فيه اللجوء الى نظام الالتزام ، فمنهم من قال بأن هذا النظام لم يتبع بانتظام قبل عهد السلطان سليمان القانوني وانه شهد توسعا ملحوظا في الاستعمال في عهد السلطان مراد الثالث[1] .

ولقد شكل الملتزمون في العهد العثماني الاول واسطة بين المكلفين من الاهالي وبين الدولة ممثلة بولاتها ، وبذلك اصبحت الدولة لا تتعامل مباشرة مع الفلاحين بل كانت تبيع الالتزامات للملتزمين في العاصمة اسطمبول[2] ، وغالبا ما كان ملتزم الولاية يحمل لقب باشا برتبة وزير ، وكان له لقاء هذا الالتزام الحق في جباية الاموال الاميرية من باشويته اما باستيفائها مباشرة واما بتلزيم المقاطعات لاصحابها من الامراء المحليين[3] .

ولقد عثرنا على اول حجة التزام لمقاطعة الظنية في سجل المحكمة الشرعية بطرابلس شام رقم اربعة وقد جاء فيه :

« بمجلس الشرع الشريف محفل الحكم المنيف بطرابلس الشام ، حضر كل من حسين حمادة وسرحان حماده واقرا بالطوع والاختيار من غير اكراه ولا اجبار بانهما تعهدا والتزما من والي ولايتنا وولي نعمتنا صاحب الدولة والاقبال علي باشا مبلغا وقدره ستة الاف قرش وذلك عن مال ناحية الظنية . . .. نسلّم ثلاثة ارباع المبلغ في قسط الحرير باول خزينه والربع الاخر في قسط الزيت . . . »[4] .

هذه الوثيقة هي الاخيرة في سجلات المحكمة الشرعية التي تثبت وتؤكد انتهاء حكم وسيطرة ال حماده على مقاطعة الضنية وبدأت بعدها فترة حكم آل رعد والتزامهم للمقاطعة[5] .

---

(١) عوض نفس المرجع ـ ص ١٨٢

(٢) المصدر السابق ص ١٨٢

(٣) سجل المحكمة رقم ٤ العائد لعام ١٠٩٧ هـ / ١٦٨٥ م .

(٤) التقسيم الاداري لسوريا في العهد العثماني ـ احمد عزت عبد الكريم ـ ص ١٤٤

(٥) راجع الصراع بين ال حماده رعد للسيطرة على الضنية . ص ٢٢ .

اما اول حجة التزام عثرنا عليها في سجلات المحكمة الشرعية وفيها يظهر التزام احد افراد آل رعد لمقاطعة الضنية فهي بشكل دعوى اقامها : « . . . شديد آغا بن ناصر بيك على الشيخ فاضل بن الشيخ رعد ضابط ناحية الضنية لعام ١١٢٧ هـ من قبل حسين باشا قائمقام طرابلس ، شديد اغا كفل الشيخ فاضل في السنة السابقة عنْ مال الناحية وهو سبعة الاف وخمسماية قرش . لكنه لم يف بجميع المبلغ فبقي قبله من مال الناحية الفان وسبعماية وثمانية قروش . حكم القاضي على المدعى عليه بدفع باقي المال للمدعي وامر الحاكم بتخلية سبيل الشيخ فاضل من السجن هو وولده الشيخ احمد »[١] .

ـ طريقة الالتزام :

بعد الاطلاع على سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الشام ، نستطيع ان نستخلص الطريقة التي كان يتم بها التزام اية مقاطعة من المقاطعات التابعة لايالة طرابلس .

يحضر احد افراد العائلة او اكثر الى ديوان المحكمة الشرعية الذي يكون منعقدا برئاسة القاضي ـ قاضي الشرع الشريف ـ وبحضور قائمقام او محافظ المحمية ـ طرابلس ـ او من ينوب عنه[٢] ، ويصير التلزيم ليدوّن العقد او « الحجة » في سجلات المحكمة .

ويظهر ان المبلغ الذي يتوجب على الملتزم تأديته للقائمقام يكون متفقا عليه قبل انعقاد الجلسة بين القائمقام والملتزم ، اذ تبيّن لنا انه بالاضافة الى المبلغ الرسمي والبالغ خمسة الاف وستماية وتسعة عشر قرشا[٣] ، هناك مبلغ مخصص للقائمقام نستطيع ان نسميه رشوة او اكرامية ، هذا المبلغ يدوّن في عقد الالتزام على شكل دين يدفعه الملتزم » . . . وبطريق الدين الشرعي مبلغ ستماية وثمانون قرشا وعن ضموم وعوايد مبلغ ثلاثة الاف وخمسماية قرش فيكون المجموع تسعة الاف وسبعماية وتسعة وتسعون قرشا » . وفي اكثر الاحيان كان الالتزام يرسو على مبلغ ثمانية الاف وتسعماية وتسعة وتسعون قرشا / ٨٩٩٩ /[٤] .

---

(١) سجل المحكمة رقم ٥ ، ص ١٢ تاريخ اخر ربيع الاول ١١٢٨ هـ / ١٧١٥ م .

(٢) كما كان يحصل في الفترة التي حكم فيها مصطفى بربر الذي كان ينيب عنه احيانا المعلم وهبه صدقه .

(٣) لم يتغير مقدار هذا المبلغ منذ عام ١١٣٨ هـ / ١٧٢٥ م حتى مجيء الحملة المصرية على البلاد الشاميه .

(٤) راجع سجلات المحكمة الشرعية : ٧ـ٨ـ٩ـ١٣ـ١٧ـ١٨ـ٢٠ـ٢٣ـ٢٦ـ٢٧ـ٣٢ـ٣٣ـ٣٤ـ٣٥ـ٤٠ـ٤١ـ٤٢ـ٤٣ـ٤٤ـ٤٥ـ٤٦ـ٤٧ـ٤٨ـ٤٩ـ و ٥٠

ـ الملتزمون :

ان قلة المصادر التاريخية ، لا بل ندرتها ، التي تعرضت لذكر مقاطعة الضـنية ، كذلك قصور سجلات المحكمة الشرعية عن تغطية الفترة التـاريخية الاولى من الحـكم العثماني[1] لا يسمحان لنا بمعرفة ملتزمي المقاطعة . غير ان بعض المصادر التاريخية تثبت سيطرة ال حماده الشيعة على اكثر مقاطعات شمال لبنان لفترات متقطعة وخاصة مقاطعة الضنية .

فقد انحسر نفوذ آل حمادة الشيعة بعد الحملات المملوكية الى جهة المنيطرة وبعض مناطق جبيل ، بعد ان كانت لهم مزارع في الكورة والزاوية كما حكموا مقاطعة الضنية فترة طويلة من الزمن[2] ، كذلك يؤكد سجل المحكمة الشرعية رقم اربعة انه حتى عام ١٠٩٧ هـ / ـ ١٦٨٥ م كان آل حمادة ما زالوا يلتزمون مقاطعة الضنية من والي طرابلس العثماني علي باشا في فترة محاولاتهم لاسترجاع ما فقدوه ايام المماليك من حكمهم للمقاطعات . وخلال تلك الفترة بالذات كان النزاع ما يزال على اشده للسيطرة على الضنية والاستئثار بحكمها بين آل حماده من جهة وآل رعد من جهة ثانية[3] .

ومع بداية القرن الثامن عشر ، استتب الامر لآل الرعد في مقاطعتهم واستمروا في ذلك حتى نهاية الحكم العثماني وبعده عهد الانتداب الفرنسي ثم الاستقلال حيث ما نزال نرى بعض قرى الضنية ملكا خاصا لاغوات من آل رعد .

اننا نادرا ما نجد في حجج التزام الضنية ان شخصا واحدا من مقاطعجية آل رعد يلتزم المقاطعة ، هذا ما نجد مثلا عنه ما حدث عام ١١٢٧ هـ / ١٧١٥ م وكان الملتزم فيها فاضل بن رعد[4] ، وكذلك في عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م حيث التزمها ناصيف بن محمد رعد من محمد باشا قائمقام طرابلس ، ثم في سنتي ١١٧٥ هـ / ١٧٦١ م و١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ م[5] ،

---

(١) اذ ان سجل رقم واحد لا يغطي الفترة التي سبقت عام ١٠٧٨ هـ / ١٦٦٧ م .
(٢) محاضرات ضاهر ص ١٢ .
(٣) راجع فصول النزاع في ص ٢٢
(٤) سجل رقم ٥ ص ١٢
(٥) راجع سجلات ١٧ ـ ١٨ ـ ٢٠

وعام ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م التزم المقاطعة فيها الشيخ عباس شديد رعد من شديد عثمان باشا قائمقام طرابلس[1] .

اما غالبية السنين التي وجدنا حججا لالتزام الضنية خلالها فكان اثنان او اكثر من مشايخ آل رعد يلتزمون المقاطعة مشاركة فيما بينهم[2] .

الكفالة :

ولما كانت الدولة حريصة على وصول الاموال اليها في الموعد المحدد ، طلبت من الولاة المتزمين ان يعينوا مصرفين في العاصمة اسطنبول كي يضمنوا دفع ما يترتب عليهم من اموال للخزينة طبقا لعقد الالتزام[3] ، وهؤلاء الولاة ـ الملتزمون الكبار ـ كانوا ايضا بحاجة الى ضمانة تكفل لهم تسديد الملتزمين الصغار ـ المقاطعجية المحليين ـ للاموال التي تعهدوا بدفعها في اوقاتها ، ولقد تعددت انواع الكفالة التي وجب على هؤلاء الملتزمين الصغار تأدية ما عليهم بموجبها ، لذلك عثرنا في سجلات المحكمة الشرعية على ثلاثة انواع من هذه الكفالة هي :

اولا :

ان ينزل كبير العائلة ووجيهها الى المحكمة الشرعية ليكفل الملتزمين وذلك كما حصل في عام ١١٩٠ هـ / ١٧٧٦ م حين التزم كل من محمد بن احمد رعد ومحمد بن ناصيف رعد مال مقاطعة الضنية من يوسف باشا ميرميران طرابلس بمبلغ قدره ثمانية الاف وتسعماية وتسعة وتسعون قرشا / ٨٩٩٩ / وكفل الملتزمين الشيخ شديد اغا رعدبجمع المال المذكور[4] .

ثانيا :

ان يحضر كل من الملتزمين احد اولاده او اخوته ليكون رهنا عند من يعينه القائمقام او الوالي حتى يؤدي ما عليه من مال . وهذا ما حدث في عام ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣ م حيث

---

(١) راجع سجلات ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥

(٢) هذا ما تظهره السجلات التي تحمل الارقام : ٧ - ٨ - ٩ - ١١ - ١٣ - ١٦ - ٢٣ - ٢٦ - ٢٧ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ .

(٣) عوض ـ ص ١٨٢ .

(٤) راجع سجل المحكمة رقم ٢٦ عام ١١٩٠ هـ ص ١٩٢

التزم المقاطعة كل من : « . . . محمد بن الشيخ فاضل الشهير بابي اسعد وناصيف بن محمد كنعان من والي ولاية طرابلس الحاج مصطفى باشا . . . ، احضر الشيخ محمد ابنه ابراهيم واحضر الشيخ ناضيف اخاه ابراهيم للرهن على جهة الاستيثاق على المبلغ المذكور وسلماهما لكل من مصطفى اغا بن محمد وخليل بيك بن محمد الكوسا وهما تسلماهما وكفلاهما ليحفظانهما في بيوتهما فان فقد واحد منهما بغير الموت يكونان مطالبين بالمبلغ بتمامه وقدره / ٨٩٩٩ / قرشا كفالة مالية صحيحة جرت بالطوع والرضى »[1] .

ثالثا :

اما النوع الثالث من الكفالة والاكثر شيوعا فهو ان يحضر الملتزمون مخاتير القرى التابعة لالتزامهم ليكفلوهم امام القائمقام والقاضي عن المال الواجب عليهم تأديته . فقد جاء في سجل **٢٣** ان ابراهيم بن محمد كنعان واحمد بن محمد رعد وفاضل بن محمد قد التزموا مال مقاطعة الضنية وقدره / ٨٩٩٩ / قرشا و« . . . تعهد الملتزمون بتأمين الطرقات وتسليك ابناء السبيل وتطمين الرعايا والمحافظة والمحارسة في المقاطعة المذكورة على رعاياها واهلها والمارين فيها والمواشي السايمة فيها . وحضر الالتزام كل من السيد علي شيخ بخعون والحاج يوسف شيخ بقاعصفرين التحتا وحبيب شيخ بقاعصفرين الفوقا وابراهيم طراد شيخ طاران وحسين ناصر شيخ السفيرة والشيخ ديب عن قرصيتا ومحمد بن الحاج علي شيخ بطرماز ومحمد بن حسين شيخ دبعل وزين بدر الدين شيخ ايزال ومصطفى خضير شيخ مزرعة عاصون وعلي محفوض شيخ ايعال وايوب الملكي شيخ كفرحبو والذمي جرجس العلم شيخ دير نبوح والذمي يزبك شيخ مزرعة عزقية ونفر من مشايخ قرى ومزارع ناحية الضنية وكفلوا باجمعهم جميع المال المذكور كفالة مالية بالمال والدين وكل منهم كفل الاخر كذلك بالمال والدين وحضر فخر الاماجد والاعيان الشيخ ناصيف بن الشيخ محمد كنعان فكفل كل من الملتزمين والكفلاء المرقومين بجميع المال المرقوم عند توجه الطلب منهم تقريرا واقرارا وتعهدا والتزاما وكفالة وتكافلا صحيحات شرعيات مقبولات »[2] .

---

(١) سجل المحكمة رقم ٨ عام ١١٥٦ هـ ص ٣٥٩

(٢) سجلات المحكمة : ٧-٨-٩-١١-١٣-١٦-٢٣- والعائدة للسنوات الهجرية التالية : ١١٣٨-١١٥٠-١١٥٢-١١٥٩-١١٦٢-١١٦٤-١١٨٠ .

وكان يحصل في بعض السنين ـ وهذا في القليل النادر ـ ان يقسم التزام المقاطعة الى نصفين . فيلتزم احد ابناء آل رعد النصف الشمالي وهو ما يعرف بالمنطقة الجردية والنصف الاخر يلتزمه احد ابناء قرى المنطقة الجنوبية وهذا ما حصل في عام ١١٥٢ هـ / ١٧٣٩ م وجدناه على شكل دعوى هذا فحواها :

« . . . بعد ان ظهر تعدي المقدم احمد بن المقدم محمد الايعالي على رعايا نصف ناحية الظنية الداخل في التزامه وتعهده من جناب محافظ طرابلس الحاج مصطفى باشا وذلك باطالة لسانه عليهم بالشتم والتهكم ونفروا منه لدى حضرة الوزير المحتشم المشار اليه ، فرحمة منه بهم عزله من الالتزام لنصف الناحية المرقومة وامر بمحاسبته على ثلاثة ارباع مال العهدة المرقومة . فعين الحاكم الشرعي كاتبه محمد بن عبد الحق محاسبا بينه وبينهم على ما اخذه منهم وما سلّمه للخزينة فلم يتأخر لهم قبله من ثلاثة ارباع المال شيء ولم يتبق له قبلهم ولا درهم . وحضر الشيخ محمد بن الشيخ فاضل الملتزم للنصف الثاني من الناحية المرقومة واقرّ طابعا مختارا بأنه تعهد والتزم من الوزير المشار اليه بنصف الناحية المرقومة المفرزة الذي كان في عهدة المقدم احمد مدة الاربعة اشهر الباقية بالربع الاخير من مالها وقدره سبعماية وخمسة عشر قرشا مصرية »[1] .

والى جانب الوجيه الملتزم كان هناك فئة من مساعديه يسمّون « الخولية » وهم الاشخاص الذين ينتدبهم المقاطعجي ليكونوا وكلاءه وعيونه في القرى الداخلة في التزامه وغالبا ما كان هؤلاء من الافراد المشهود لهم ببأسهم او من وجهاء ومشايخ ومختاري القرى ، اما المخاتير فهم في الغالب من ابناء الطبقة الفلاحية ، وقد كانوا عونا للملتزم كل في قريته ، يحصي الحركات فيها ويخبر سيده بما يقع في القرية وما يستجد فيها من امور ، يخبره عمّن يتأخر في تأدية الضرائب وعمّن يتقاعس في تقديم الهدايا الاجبارية في المناسبات وعمّن يتململ من مظلمة او يشكو من ضيق الم به ، كذلك كان من مهمات المختار ان يرافق سيده الملتزم الى المحكمة الشرعية في طرابلس وذلك في اوقات تلزيم المقاطعات ليكفله امام القاضي او امام القائمقام عن المال الذي التزم به المقاطعة ، وفي اكثر الاحيان كان المقاطعجي يكتفي باصطحاب نفر قليل من مختاري القرى ليقوموا بتلك المهمة[2] .

(١) سجل المحكمة رقم ٨ عام ١١٥٢ هـ ـ ص ٤٨٨

(٢) هذه المعلومات استقيناها من مطالعة سجلات المحكمة الشرعية ومن بعض المصادر التي تناولت مهمات المختار في عصر التنظيمات والتي نعتقد انها لم تختلف كثيرا عما قبل التنظيمات .

الادارة في عصر التنظيمات :

ابان الحكم المصري لبلاد الشام ، لم يتغيّر الجهاز الاداري كثيرا عما كان عليه قبل ذلك سوى ان ابراهيم باشا الغى نظام الالتزام بعد فترة وجيزة من استتباب الامر له في الاقطار السورية[1] بهدف القضاء على العصبيات الطائفية والاقطاعية فيها . ولم يكن نصيب آل رعد ، ملتزمي الضنية ، باقل مما لحق بغيرهم في بقية المقاطعات ، فالقضاء على نظام الالتزام يعني القضاء على امتيازاتهم وزعامتهم للمقاطعة وعلى اجدى وانفع وسائلهم في حكم مقاطعتهم ، فاصبحت الضنية ناحية ادارية على رأس جهازها الاداري موظف برتبة « متسلم » وهذا ما تطالعنا به سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ، اذ عثرنا في احدها على اعلام من قاضي الشرع الشريف في مدينة طرابلس الى :

« عمدة الاماجد الكرام اخينا السيد مصطفى اغا ملك متسلم الضنية حفظه الله تعالى .

غب التحية البهية هو انه ترافع لدينا الذمي خطار نادر من اهالي كفرحبو مع الرجل المدعو حسين الشحروق من اهالي مراح السراج ، الجميع من ناحية الضنية فثبت لخطار في ذمة حسين قاطع كل حساب ثلاثماية وتسعة عشر قرشا بشهادة الحاج حيدر من اهالي المراح والسيد علي السن من اهالي بخعون الزمناه بدفعها لخطار فلزم اعلام جنابكم بذلك »[2] .

مدير الناحية :

اما في عصر التنظيمات وبعد عودة العثمانيين الى البلاد الشامية في عام ١٨٤٠ ، فقد اتصف الجهاز الاداري في الناحية ـ كانت تسمى قبلا مقاطعة ـ بالبساطة ، فاستبدل الملتزم بموظف جديد هو مدير الناحية[3] .

---

(١) اننا لم نعثر في سجلات المحكمة الشرعية العائدة لفترة الحكم المصري الا على حجة التزام واحدة لمقاطعة الضنية وقد التزمها الشيخ خضر عباس رعد من المعلم وهبه صدقه بوكالته عن بربر . سجل المحكمة رقم ٥٢ ص ١٢ .

(٢) سجل رقم ٣٦ تاريخ ٢٢ محرم ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ م ص ٧٨ .

(٣) اعيد نظام الالتزام اكثر من مرة بعد عام ١٨٤٢ ، وحتى عام ١٨٤٦ جمعت الدولة الضرائب بواسطة الملتزمين ، ومن عام ١٨٤٦ حتى ١٨٥٤ عهدت الدولة بتحصيل الاعشار لموظفي الدولة وبعض ذوي اليسار لمدة خمس سنين .
وفي عام ١٨٥٦ اعلن بخط التنظيمات الخيرية ، وبموجبه اعيدت اصول الالتزام مع منع موظفي الدولة واعضاء المجالس المحلية من التعهد باي التزام ، كذلك في عام ١٨٨٥ اعيدت اصول الالتزام على اساس تلزيم القرى فقط .

ان وظيفة مدير الناحية كانت اعلامية محضة ، فهو ينشر انظمة وقوانين الدولة ويعلن اوامرها وتنبيهاتها في القرى التابعة لناحيته ، كذلك كان يبلّغ قائمقام القضاء بالتحقيقات التي يجريها مخاتير القرى فيما يختص بالولادات والوفيات والاراضي المكتومة[1] .

لقد منع مدير الناحية بموجب المادة ٥٠ من نظام ادارة الولايات الصادر في عام ١٨٦٤ من توقيع العقوبات الجزائية عن طريق السجن او التوقيف كما منع من النظر في الدعاوى التي كانت من اختصاص مجالس الشرع الشريف والذي ثابر احيانا قليلة على عقد جلساته في ناحية ا لضنية . اذ تطالعنا سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ان مجالس الشرع كانت تعقد في بلدة سير في دار « . . . عمدة الاماجد والاغوات الكرام رعد زاده خضر اغا العباس . . . »[2] . وكذلك في دار « . . . عبد القادر اغا بن المرحوم حامد اغا رعد . . . »[3] وذلك برئاسة « . . . احد كتاب المحكمة الشرعية ومن معه من امناء الشرع الشريف لتحقق العذر الشرعي للحاكم الشرعي . . . » وكذلك منع مدير الناحية من التدخل في اختصاصات مجالس اختيارية القرى[4] .

لقد اتفقت اقوال المسنين الذين تم سؤالهم[5] على ان مدير ناحية الضنية لم يكن اكثر من مخبر للدولة وانه كان يرأس مجلسا لبعض الوجهاء والمشايخ في الناحية ، اما اختصاصاته فاهمها سماع اقوال الاشخاص الذين يتظلمون لديه من احد الاقطاعيين او من قاطع طريق اومن بعضهم بعضا لكنه لم يكن يفصل في القضايا ولا يصدر حكما ، بل كان يسعى للتوفيق بين المتخاصمين صلحا والاّ احالهم الى النائب الشرعي في الناحية او الى المحاكم في طرابلس مركز المتصرفية .

ومن مهام المدير ايضا قيادة ابناء مديريته الى المعارك خاصة عندما تطلب منه الدولة ذلك كما حصل مع احمد اغا الانجا مدير ناحية الضنية الذي اشترك مع جيوش الدولة

---

(١) عوض ـ ص ١٠٠ نقلا عن الدستور ـ مجلد ١ ص ٤٠٩

(٢) سجل المحكمة رقم ٦٦ ـ تاريخ غرة محرم ١٢٧٢ هـ / ١٨٥٥ م ص ٤٠ ، وكذلك سجل المحكمة رقم ٦٨ ـ تاريخ ٢٣ شوال ٢٧٥ هـ / ١٨٥٨ م . ص ١٥٥ .

(٣) سجل المحكمة رقم ١٠٠ عام ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨ م ص ٣١ .

(٤) عوض ـ ص ١٠٠

(٥) اهم هؤلاء المسنين الذين ما زالوا يحتفظون بذاكرة جيدة ويدلون بمعلومات دقيقة هم : الحاج سرحان رعد ، ٩٦ سنة ، والحاج محمود عبد القادر الصمد ، ١٠٤ سنوات ، والحاج علي سعيد جباره ، ٩٧ سنة .

العثمانية ومع غيره من مديري المقاطعات والاقضية في حصارهم ليوسف كرم والقضاء على معارضته لمتصرف جبل لبنان داوود باشا[1] .

اما القرية التي كان المدير يتخذ منها مقرا له ويمارس منها صلاحياته فلم نستطع التثبت منها منذ البداية - بداية التنظيم الجديد - نظرا لندرة المصادر التاريخية ، لكن في الخمس والعشرين سنة الاخيرة من الحكم العثماني فيؤكد المسنون ان مركز المدير كان في قرية كفرحبو[2] حتى عام ١٣٢١ هـ/ ١٩٠٣م عندما انتقل المدير الى قرية بخعون حيث شيدت المتصرفية مبنى سمّي « المركز » في عام ١٩٠٤[3] ، والذي ما زال قائما حتى اليوم تشغله مدرسة بخعون الرسمية للصبيان بعد ترميمه ، ثم لم يلبث مركز المديرية ان انتقل الى قرية سير قبيل الحرب العالمية الاولى وبالتحديد في عام ١٩١٢ .

اما لماذا لم تكن سير منذ بداية فترة التنظيمات مركزا للمديرية ، بالرغم من انها حاضرة الناحية ومقر وجهاء آل رعد ، مقاطعجية المنطقة ، فيعللها الحاج سرحان رعد ، وبحق ، بانها تدبير من قبل المتصرفية في طرابلس لسبب وجيه هو ابعاد المدير ، رجل الادارة الاول في الناحية ، عن تأثير وضغوط الاغوات الذين لم يكن لينجو من تأثيرهم الا القليل النادر من موظفي الحكومة .

والى جانب المدير ، كان بعض الافراد من العسكر الجندرمة الذين كان المدير يستقدمهم من مركز المتصرفية في طرابلس لامور امنية او لجلب بعض الفارين من المحاكمة او من الخدمة العسكرية . كذلك كان لديه موظف يسمى الكاتب ليحرر له مضبطة « مظبطة » او بعض التبليغات والتحريرات اضافة الى نفر قليل من الموظفين لتبليغ المواطنين اوامر الدولة وتحاريرها[4] .

اما المختار الذي نستطيع اعتباره اصغر موظف اداري في الولاية والمتصرفية

---

(١) يوسف كرم وداوود باشا - سمعان الخازن ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٢) من اقرب قرى الناحية الى مركز المتصرفية في طرابلس وهي ذات اكثرية مسيحية من السكان .

(٣) قبل بناء المركز يقول الحاج علي جباره والحاج محمود الصمد ان المدير اقام في دار الوجيه عمر الصمد وسميت الغرفة التي اقام فيها مطانيوس ، كاتب المدير ، بغرفة مطانيوس .

(٤) ومنهم احمد المصري من بخعون الذي لقّب « بالظبطي » لانه كان لدى المدير مبلّغا الاهالي مظبطة او تحريرٌ وما زالت عائلة المصري في بخعون تلقب بال الظبطي .

والناحية ، فقد تلخصت اختصاصاته في قريته بمساعدة رجال الحكومة في تحصيل اموال الدولة المفروضة على سكان القرية بموجب قرار مجلس الاختيارية وبموجب تذاكر التوزيع التي يرسلها مدير الناحية(١) .

ومن مهماته ايضا تبليغ تذاكر الاحضار التي ترسل بمعرفة الحكومة لاجل جلب بعض الاشخاص ، وكذلك اخبار مدير الناحية بما يقع في القرية من ولادات ووفيات ومساعدة رجال الحكومة في القبض على المذنبين واعطاء المعلومات الى مدير الناحية عن الاراضي المكتومة وغير ذلك(٢) .

نائب الناحية :

قبل فترة التنظيمات ، كان المرجع القضائي الوحيد للمتقاضين في مقاطعة الضنية هو المحكمة الشرعية في طرابلس والتي كانت تعقد بعض جلساتها في احدى القرى وخاصة في سير مركز آل رعد حكام المقاطعة ، وظل الحال كذلك حتى اواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد عام ١٣٠٦ هـ/ ١٨٨٨ م حيث عثرنا في سجل المحكمة رقم ٩١ على اول وثيقة يظهر فيها اسم نائب الناحية . هذه الوثيقة هي عبارة عن رسالة موقعة باسم « الداعي نائب ناحية الضنية - الدرويش محمد » .

كان هذا بالرغم من ان الخط الهمايوني بخصوص النواب قد صدر في ١٧ رجب ١٢٧١ هـ/ ١٨٥٥ م والذي صنف النواب خمسة مراتب كان اصحاب الثلاثة الاخيرة منها يستلمون نيابتهم بعد التأكد من اهليتهم وقابليتهم في الامتحان الذي يخضعون له .

وقد كان نواب ناحية الضنية من هذا الصنف ، تأكدنا من ذلك بعد الاطلاع على سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس التي تعود للفترة الاخيرة من الحكم العثماني خاصة ان السجلات العائدة لفترات سبقت عام ١٨٨٨ م تخلو من ذكر المراسلات الموجهة لنائب ناحية الضنية(٣) .

جاء تحت عنوان مراسلة نيابة ناحية الضنية ما يلي : « مجمع الفضائل ، ذو المودة

---

(١) عوض ص ١٠٠

(٢) نفس المرجع ١٠٠

(٣) راجع سجلات المحكمة الشرعية التي تحمل الارقام : ٩١-٩٢-٩٥-٩٩-١٠٠، ١١١ .

عبد اللطيف افندي درنيقة نال مناه .

بعد التحية الوافية فالمنهي اليكم انه بناء على الامر السامي الوارد من حضرة ملاذ الفتوى جوابا عن المضبطة المتقدمة من طرابلس مع **الاوراق الامتحانية** ، فقد احيلت لعهدتكم نيابة ناحية الضنية داخل قضاء طرابلس وفوضت لجنابكم رؤية امورها الشرعية اعتبارا من غرة ذي القعدة الشريفة لسنة ستة عشر وثلاثمائة والف فينبغي ضبط الناحية المذكورة من اليوم المذكور وبذل السعي والغيرة باجراء الاحكام الشرعية بين الاهالي وصرف الاهتمام بتحرير ما يجب تحريره من التركات وتوزيعه بين الورثة ، اعتمدوا ذلك والسلام »[1] .

كذلك جاء تحت عنوان مراسلة باسم صلاح الدين سلهب ما يلي : « . . . انه بناء على الامر الوارد من مقام المشيخة الجليلة . . . بتعيينكم لناحية الضنية لما تحقق لديها من اهليتكم ولياقتكم المؤيدة **باوراقكم الامتحانية** وعليه يقتضي مداومتكم على ايفاء وظيفتكم . . ضمن دائرة العدل والحقانية **ورؤية دعاوي النكاح والنفقة وتحرير التركات والقسمة واصدار الاذنتامة** وبقية الدعاوى السائرة ضمن المأذونية سالكين سبيل العدل . . . »[2] .

وجاء تحت عنوان : مراسلة باسم محمد المعصراني ما يلي : « . . . انه **بحسب اتصافكم بالعلم والفضل** ووجودكم نائبا من قبل سلفنا في ناحية الضنية التابعة لواء طرابلس شام فقد انبناكم انتم في الناحية **واذناكم بسماع الدعاوي الشرعية الغير جسيمة** . . . »[3] .

لقد حددت مدة نواب الاقضية والنواحي القريبة من مركز الولاية بثمانية عشر شهرا ، اما الاقضية البعيدة فحدد لها سنتان ولا يعزل النواب اثناء مدة خدمتهم ما لم يستعفوا او ترد عليهم شكايات ولكنهم يعزلون بعد انتهاء مدة كل منهم ويجري تعيين غيرهم[4] .

كذلك نص البند التاسع من الخط الهمايوني بخصوص النواب ، بصدد شكايات

---

(١) سجل المحكمة رقم ١٠٠ - ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨ ص ١٩١

(٢) سجل المحكمة رقم ١١١ - ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ - ص ٢٧٥

(٣) سجل المحكمة رقم ٩٥ - ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ - ص ١٥٠

(٤) عوض - ص ١٢٤ .

الاهلين على ما يلي :

اذا تشكّى المدير ـ مدير الناحية ـ او اهالي قضاء مديريته من حاكمهم ، فيتحقق القائمقام التشكي باطرافه من طرف المجلس ويفيد حقيقة الحال بمضبطه الى والي الايالة وبعد ذلك يحصل التدقيق على صورة شكواهم في مجلس الايالة[1]

غير اننا لم نعثر في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ولا في غيرها من المصادر ما يفيد بان خلافا قد وقع بين نائب الناحية في الضنية وبين الاهالي بل كان يحدث ان يقف النائب في طرف الفلاحين وبعض المظلومين في وجه مدير الناحية وكاتبه وبعض موظفي الطابو .

هذا ما حصل في عام ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٨ م وجدناه على شكل اخبار من نائب ناحية الضنية الدرويش محمد ، الى الحاكم الشرعي في طرابلس يعرض له انه « . . . قد حضر للناحية كاتب من قلم دفتر خاقاني اللواء محمد عارف افندي لاجل اجراء المبيعات والفراغات والانتقالات بموجب النظام العالي . . . وبوصوله ارسل معه من طرف مديرية الناحية احد اعضاء المجلس مصطفى اغا الاحمد ـ رعد ـ لاجل ان يجولوا في القرايا وينطرد الفارغين والمفروغ لهم . . . ويحضروهم الى مركز المديرية لكي يصير عقد البيع الشرعي . . . بعد كم يوم حضر كاتب الطابو ومعه مقدار ثلاثين او اربعين مضبطة واستدعاء كتبهم بخطه عن لسان مجلس المديرية واجرى عقد المبيعات بدون ان يحضر البايعين والشارين وكلفني الى ختمهم ، قلت له لا اختمهم ما لم يحضر الباعين والشارين الى المجلس واسالهم . . . فاجابني هو وكاتب الناحية انطانيوس افندي فخر بانه ما لازم ختمي . وبما ان مدير هذه الناحية رجل مسن نائم في فراشه ارسل ختمه الى الكاتب الذي ختم المضابط المحرره وختمها البعض من اعضاوات مجلس الناحية . . . . وبحال ان البايعين والشاريين لم يحضروا الى المجلس ولم يسالوا عن ذلك مطلقا . . . فبناء عليه اقتضى اعراضه ليحيط العلوم الشريفة واقع الحال . . . »[2]

---

(١) عوض ـ ص ١٢٤

(٢) سجل المحكمة رقم ٩١ ـ تاريخ ٧ ربيع الاول ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٨ م .

الفصل السابع

الضنية
في عصر التنظيمات

ان نظرة سريعة على العهد العثماني الاول الذي سبق فترة الحكم المصري للبلاد السورية ، ١٨٣١ - ١٨٤٠ ، تبين لنا ان جهاز الحكم فيه قد امتاز بالسطحية والبساطة والخلو من التعقيد ، ونظرة اخرى على العهد العثماني الثاني الذي تلا عهد الادارة المصرية تظهر الفرق واضحا حيث امتاز جهاز الحكم خلاله بالتغلغل في اوساط المجتمع والتعقيد في التسلسل الوظيفي[١]

فمنذ عام ١٨٤٠ ، انهى عهد الحكم السطحي وبدات الدولة العثمانية بواسطة اجهزتها الجديدة بالتدخل والسيطرة على جميع الامور في الولايات متمشية في ذلك مع سياسة مكافحة اصحاب العصبيات الاقطاعية والطائفية والمتنفذين التي اعلنها السلطان محمود الثاني وكان محمد علي وولده ابراهيم قد سهّل على العثمانيين امر القضاء عليهم[٢]

هذه السياسة الجديدة التي اتبعتها الدولة العثمانية قللت كثيرا من المشاكل والاحداث العسكرية والسياسية التي شهدتها مناطق ومقاطعات الساحل السوري منذ ايام فخر الدين الثاني ، والنزاع بين ال حماده ومناوئيهم في المقاطعات خاصة مع ال رعد في مقاطعة الضنية وصولا الى صراع الامير يوسف الشهابي واولاده مع الامير بشير الكبير واخيرا فترة حكم مصطفى اغا بربر وخصومة علي باشا الاسعد له ثم تقلّب ال رعد بين الطرفين بين وقت واخر

---

(١) عوض - ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٥

هذه الاحداث لم نعد نشهد لها شبيها ، خصوصا بعد ما انشئت متصرفية جبل لبنان ، في فترة التنظيمات وحتى الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ، اللهم الاّ اذا استثنينا الاحداث الدامية والمذابح الطائفية التي لم تشترك بها مقاطعة الضنية الاّ قليلا ، وكانت مشاركتها فيها بضغط من عمال ومُتصرفي الدولة العثمانية خاصة في الحملات العسكرية التي جردتها الدولة للقضاء على مناهضة يوسف كرم لمتصرف جبل لبنان داوود باشا .

ـ الغاء نظام الالتزام :

ان عدم وجود رادع قوي ابّان فترة الحكم العثماني الاول ، بفعل غياب المراقبة الفعلية على اعمال وممارسات مقاطعجية المناطق ، جعل من هؤلاء اصحاب الامر والنهي في مقاطعاتهم طالما هم يزودون خزينة الدولة بالايرادات المالية المفروضة على الاهالي وايصالها في اوقاتهم ، ولكنه بفعل السياسة المركزية الجديدة للدولة ، كفّت يد الزعماء المحليين مؤقتا مع القضاء على نظام الالتزام حيث جاء في البند الرابع من خط كلخانة الذي اعلنه السلطان عبد المجيد في بداية عهده عام ١٨٣٩ ما يلي :

« . . . ومع ان اهالي ممالكنا المحروسة قد تخلصت قبل الان ولله الحمد والمنّه من بلية اليد الواحدة ، التي كانت تظن فيما سلف ايرادا ، لم تزل اصول الالتزامات التي هي من الات الخراب ولم تجن منها ثمر نافع في وقت من الاوقات جارية حتى اليوم »[١]

هنا بدأت الدولة استيفاء رسوم الاعشار عن طريق الامانة بواسطة جباة خصوصيين واحيانا موظفين في الدولة او بعض ذوي اليسار لمدة خمس سنوات ، غير ان امر جمع الضرائب لم يكن سهلا ، فقد كان ذلك يتطلب من الدولة توطيد الامن والاستقرار ، اضافة الى ان عدم توفر الكفاءة والنزاهة في جمع الضرائب كان يؤدي الى تراكم الاموال على الاهالي[٢] .

لذلك سرعان ما عادت الدولة الى نظام الالتزام كما كان يحدث قبل مجيء المصريين الى بلاد الشام ، غير انها اخذت تراقب ملتزمي الاعشار ـ في عصر التنظيمات ـ وتطلب منهم استيفاءها وفق النظام . ان هذه المراقبة لم تدم طويلا ، كما ان الملتزمين لم يكونوا

---

(١) عوض ـ ص١٩ ، نقلا عن مجموعة التنظيمات العثمانية المنشورة باللغة العربية باسم « الدستور » ـ ترجمة نوفل مجلد ١ ص ٢ ـ ٤

(٢) المصدر السابق ص ١٩٠

اقل ظلما من عمال الحكومة وجباتها ، اذ انهم كانوا يظلمون الاهالي كثيرا حتى ان تظلمات الاهالي وشكاويهم من عسف الملتزمين لم تنقطع ابدا خاصة عندما كان هؤلاء يسيؤن استعمال التزامهم وياخذون من الفلاحين اعشار خمس سنوات دفعة واحدة[1] .

ترى ، هل نعمت الضنية بسياسة الاصلاح وتخلصت من رقبة الاقطاعيين والمتنفذين في عصر التنظيمات ؟

ان وثيقة واحدة بين ايدينا تعود الى ذلك العصر تثبت لنا ان سياسة مكافحة اصحاب العصبيات الاقطاعية والمتنفذين وكذلك تغيير التسمية من ملتزم الى مدير الى عشار لم ينه عهد الظلم ويرفع سيف الاقطاع المسلط على اعناق الفلاحين الذين يشكلون الاكثرية الساحقة من سكان المقاطعة .

هذه الوثيقة هي عبارة عن رسالة بعث بها والي ايالة صيدا وملحقاتها الى مشايخ واختيارية مقاطعة الضنية وعموم اهالي المقاطعة ، ارسلها ردا على عرض حال كان قد تقدم به المذكورون اعلاه متخوفين من تعيين الشيخ خضر الرعد مديرا على المقاطعة لانه « . . . اذا صار نصبه وتعيينه مديرا على المقاطعة المذكورة يجري بحقكم الغدر والظلم وهذا شيء موجب سلب راحتكم » ، ثم نرى الوالي يسهّل لهم امر تعيين خضر الرعد مديرا بالرغم من مناشدتهم له واستعطاف خاطره بالاّ يقدم على عمل كهذا فيقول : « . . . والفرض حتى ولو توقع بعض تفوهات نظير هذه من المرقوم ومن اعوانه فمن المجزوم والمحقق انه بظل انظار السطوة الملوكانية لا يقدر يتجاسر على اجراء ادنى معاملة غير لائقه بحق شخص الفرد مطلقا . . . » ولم يكتف الوالي بالاّ يصغي لاسترحامهم فيلمّح لهم بان خضر الرعد سيعين مديرا على مقاطعتهم ، بل ويحذرهم من مغبة القيام باي عمل او حركة بخلاف الرضى العالي « فقط انتم كذلك تحذروا من وقوع ادنى تعدي او معاملة ردّية بحق اقرباء ولفلفات الشيخ خضر . . . »[2] .

اضافة الى ذلك ، فانه مما لا يخفى على احد ، كم كانت العلاقات وثيقة ، وكم كان

---

(١) المصدر السابق ص ١٩٤ نقلا عن احمد مدحت ـ اس انقلاب قسم ثاني ص ١٦٢-١٦٣ .

(٢) اصل الوثيقة موجود في مجموعة وثائق الشيخ محمد الخطيب ـ انظر الملحق ٩ .

هناك من ارتباط مصالح كل من الوالي والمقاطعجي سواء كان هذا ملتزما او مديرا لهذه المقاطعة او تلك الناحية ، علما بان الدولة العثمانية قد تابعت اصدار التشريعات المتتالية لتطبيق نظام الحكم المركزي ، فصدر مرسوم التنظيمات الخيريه (خط شريف همايون) في ١٨ شباط ١٨٥٦ في عهد السلطان عبد المجيد ثم جاء اعلان نظام الولايات في عام ١٩٦٤ وبعده خط الاصلاحات والتنظيمات الجديدة في عام ١٨٧٤ .

وهذا ما يقودنا حتما الى التساؤل : هل نجحت الدولة العثمانية في تطبيق سياستها الادارية الجديدة ؟

في الواقع لا نستطيع القول بان التنظيمات الجديدة قد طبقت تماما بالمعنى الحرفي للكلمة ، انما كان هناك تطبيق نقدر ان نصفه بانه كان واضحا بيّنا ـ وان لم يكن كاملا ـ اذ حال دون ذلك عقبتان كؤودتان كانت الاولى تعود الى جهاز الحكم والادارة في مراكز الولايات والاقضية والنواحي، فتعذر الكفاءة والامانة والصدق قلّل من فرص نجاح التنظيمات كما ان عدم توافر هذه المؤهلات في الجهاز الاداري كان امرا طبيعيا بالنسبة لجهاز ورثته الدولة في عصر التنظيمات عن عهود سابقه ، فالتطور السريع الشامل الذي طرأ على انظمة الدولة لم يرافقه تطور مماثل في جهاز الحكم والادارة وهذا سبب هام حال دون تطبيق التنظيمات على النحو الاكمل [١] .

اما العقبة الثانية فتعود الى طبيعة المجتمع السوري ، فبينما نجحت الدولة العثمانية الى حد كبير في تطبيق التنظيمات الجديدة في المدن السورية ويعود ذلك الى قوة قبضة الدولة فيها بحكم كونها مراكز ادارية ، الاّ ان هذا النجاح في المدن لم يرافقه نجاح مماثل في الارياف ومناطق العصبيات [٢] والمتنفذين الذين اعتبروا محاولات الدولة في الاصلاح والتنظيم تدخلا في شؤونها الخاصة وتقويضا لاستقلالها الذي نعمت به قرونا طويلة ، لذلك نرى ان ال رعد ، مقاطعجية الضنية ، لم يعدموا الوسائل للحفاظ على زعامتهم متاقلمين نظريا مع سياسة الاصلاحات الجديدة وموطدين اركان حكمهم من جديد يساعدهم في ذلك عدة عوامل اهمها :

أ ـ تمرسهم بطرائق الحكم واموره ، اذ انهم بداوا حكم الضنية منذ بداية النصف الثاني

---

(١) عوض ـ ص ٥٨

(٢) المرجع السابق ص ٥٩

من القران السابع عشر وحتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين بدون منازع .

ب ـ عدم تشديد ولاة ومتصرفي طرابلس قبضتهم على النواحي والمقاطعات التابعة لهم بالاضافة الى قلة امانتهم ووسيلة الرشوة المتفشية في صفوف المتصرفين ورجال اداراتهم .

ج ـ بقاء معظم المساحات الزراعية ملكا لهم مما يعني تحكمهم المطلق بفلاحي مقاطعتهم الذين لم يكن لهم من حيلة للتخلص من الوضع السائد سوى ارسال « العرضحالات » وهيهات تجد صدى واستجابة ممن ترسل اليه لتخليصهم من غبن او ظلم حاق بهم .

الفصل الثامن

آل رعد في الضنية

اصلهم :

لقد كثرت الروايات ، بل وتناقضت حول اصل عائلة رعد ، من اين قدم جدهم الاول ومتى ، ولاية اسباب كان نزولهم في الضنية ؟

ان جهل الكثيرين من ال رعد باصلهم وتمنع البعض منهم عن الاجابة على تساؤلاتنا ، وندرة الوثائق والمخطوطات التي تشكل العمود الفقري لتاريخ اية منطقة ، وخصوصا وان تاريخ الضنية قدر له ان يرتبط كلية بعائلة حاكمة منذ افول نجم بني سيفا وحتى وقت قريب من عهد استقلال لبنان ، كلّ ذلك شكّل ضبابا كثيفا يستر اصول هذا التاريخ ، وجعل اجابتنا عن الاسئلة المتعلقة باصل ال رعد مجرد سرد لروايات اكثرها شفهية لا يسهل ترجيح احداها .

فالبعض من ال رعد وخاصة المسنين منهم كالحاج سرحان يذكر بان « الجد الاعلى رعد اتى من حوران لاسباب نجهلها ، حيث كانت القبيلة تنقسم الى فرعين : الاول يمني والثاني حجازي يرجع نسبه الى سلالة النبي محمد « صلعم » ، وجدّنا ينتسب الى هذه الفئة الاخيرة »[١] .

ان الارستقراطية الاقطاعية كانت منغلقة على نفسها كفئة اجتماعية ، كما كان الاعيان اللبنانيون كافة يباهون بالحفاظ على نبل منحدرهم،حتى ان بعض الطوائف كانت تنتسب لبعض صحابة النبي محمد « صلعم »[٢]

---

(١) من مقابلة خاصة مع الحاج سرحان رعد واكّد ذلك الكثيرون من عائلته .

(٢) نيسكايا ـ ص ٣٦ .

كذلك فان المؤسسات والتقاليد والعلاقات الانسآنية والاجتماعية السائدة في مقاطعات جبل لبنان لم تكن لتختلف في شيء عنها في المناطق والمقاطعات الاخرى من المشرق العربي ، فهي تتّسم جميعها بسمات مجتمع عربي - اسلامي :

اذ ان « العصبية » طبقا لمفهوم ابن خلدون ، والانقسامات والتحالفات وفق الانتماءات التاريخية العربية التي تحمل طابعا ايديولوجيا - « قيسية ويمنية - » اضافة الى التقليد الاجتماعي السياسي الذي يقضي (لا سيما لدى العائلات الاقطاعية) بارجاع نسب العائلة الى قريش لهدف يرتبط بدون شك بمفهوم السلطة واحقيتها ، كلّ هذه سمات اجتماعية سياسية تشترك فيها كل العائلات الاقطاعية في الجبل والمناطق الاخرى[1]

ثم نأتي الى رواية اخرى هي ان ال رعد هم على ما قيل من حوران ، قدم منها جدهم الاول رعد الى ديار طرابلس وولاتها يومئذ آل سيفا ، فانتمى اليهم وبرز في خدمتهم فولّوه مقاطعة الضنية من قبلهم حيث نبغ في ذلك واورثها ولده محمدا وبنيه من بعده الى هذا العصر[2]

وهناك رواية ضعيفة مغايره لما سبقها وردت على لسان الاب اغناطيوس الخوري استنادا الى قول السيد راجي مجلّي من سرعل الجبة تقول بان ال رعد في الضنية هم فرع من ال رعد الموارنة في غزير وفي بزعون لان اسم « رعد غير مالوف عند المسلمين كما عند النصارى »[3]

هذه الرواية تفتقر الى الحجة الصحيحة باعتبار ان هناك مسلمون في اكثر من منطقة في سورية من ال رعد .

تبقى الرواية الشفهية التي يؤكدها الكثيرون من معمري الضنية والتي اخذوها عن ابائهم واجدادهم وملخصها ان قدوم ام رعد كان من جهات الهرمل الى جرود الضنية ومعها اولادها ومواشيها ، فاقامت « مراحا » لهذه المواشي والذي ما زال يعرف منذ القديم

---

(١) الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في لبنان والمشرق العربي - د . وجيه كوثراني ص ٢٠ نقلا عن :
Chevallier Dominique : Société du mont Libon à L'époque de la revolution industrielle en Europe . P 66 - 105

(٢) الشهابي - نفس المرجع ج ٢ - ص ٩٥ .

(٣) اغناطيوس - نفس المرجع - ص ٧٥ .

والى اليوم بـ « مراح أم رعد » - الزريبة او الكوخ الذي تبيت فيه المواشي - ومع الوقت ، استوطن رعد واخوته في قرية سير ، وصادف ان اختلف اهاليها على مركز « مختار الضيعة » حتى كادوا يتقاتلون فاتفقوا اخيرا على تنصيب الفتى الغريب « الجميل الطلعة » مختارا عليهم ، وكان ذلك بداية لزعامة بني الرعد في منطقة الضنية وتغلغلهم وبسط سيطرتهم على مختلف القرى فيها [١] .

وقد صرح الاب يوحنا ابو ملحم بهذا الصدد بما نصّه « يشهد التاريخ بان اصل بيت رعد هو من عائلة هرموش المتوالية في الهرمل وذلك يعود لتاريخ اربعماية سنة تقريبا »[٢] .

- ظهور ال رعد في الضنية :

ان ظهور ابن رعد على المسرح السياسي في مقاطعة الضنية جاء مترافقا مع افول نجم اسرتين قدّر لكل منهما ان تلعب الدور الاول والرئيسي في الحياة السياسية فيما يعرف اليوم بمحافظة لبنان الشمالي .

فآل سيفا ، الذين بلغوا اوج مجدهم في الفترة التي تزعمهم فيها كبيرهم يوسف باشا المتوفي عام ١٦٢٤ ، بدات سيطرتهم تتراجع امام الضربات المتتالية التي انزلها بهم الامير فخر الدين المعني ، بعدما كانوا قد اتخذوا من قرى وجبال الضنية الوعره ملاذا وملجأ اخيرا لعائلاتهم . وهذا ما نتبينه من الحوادث التي رافقت حملة الامير فخر الدين على يوسف سيفا في عام ١٦١٨ ، حيث قبض رجال فخر الدين على « الامير محمد بن حسين بن يوسف سيفا واحضروه الى الامير (فخر الدين) وعمره خمس سنين ، فارسل الامير يخبر والدته بسلامة ابنها لتطمئن عليه ونقلها من سير الى عكار . . . »[٣]

كذلك في عام ١٦٢٠ ، حيث انتصر سكان فخر الدين على فرسان يوسف سيفا ، « فلما بلغ الامير محمد سيفا ذلك ارسل من عمارة سير من مقاطعة الضنية ولده الامير علي الى الامير فخر الدين بهدايا »[٤] .

وظل الامر كذلك حتى بعد القضاء على الامير فخر الدين ، اذ شهدت المنطقة

---

(١) هذا ما اتفق عليه معمر و المنطقة ومنهم : الحاج علي سعيد جباره - الارشمندريت نقولا داوود واخوه وكثيرون غيرهم .
(٢) يؤكد الاب يوحنا المذكور ذلك استنادا لرواية قراها في كتاب نقل الى روما ولم يستطع استرجاعه بعد .
(٣) الشدياق - نفس المصدر - ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .
(٤) الصفدي - نفس المصدر - ص ١٠١

صراعا حادا بين ورثة يوسف سيفا الى حين زوال حكمهم في اواخر الربع الثاني من القرن السابع عشر الميلادي[1].

حكاية الست اصيل :

ونهاية اسرة سيفا لها حكاية طريفة يرويها الحاج سرحان رعد ، واكدهـا اكثـر ال خضر اغا نقلا عن اجدادهم وهذه خلاصتها :

منذ اكثر من ثلاثمائة سنة اعتدى بعض من ال سيفا على ابنة قاضي الشرع في مدينة طرابلس ، وكان للحادث صدى واستنكار شديدان مما اضطر الدولة العثمانية الى ارسال ضابط ارناؤطي يسمى خضر اغا ، للاقتصاص من الفاعلين . لذلك اجبر الكثيرون من ال سيفا على تغيير اسم عائلتهم بعدما قتل خضر اغا الكثير من العائلة ولم يبق من سلالتهم الاّ امرأة واحدة تسمى « الست اصيل » ، التي عرضت على الضابط خضر اغا الزواج منها وتوريثه جميع املاك ال سيفا مقابل العفو عنها .

قبل خضر عرضها وتزوجها ، الا انها لم تنجب منه اولادا مما اضطرها الى « وقف » جميع موروثاتها من املاك ال سيفا الى ذرية خضر اغا . وما زال هذا الوقف يعرف حتى يومنا هذا تحت اسم « وقف الست اصيل » يتولاه كبار عائلة خضر اغا مستدلين على ذلك بما وجدناه في سجلات المحكمة الشرعية حيث نقرا بان « كلا من فخر الاغوات الكرام علي اغا بن المرحوم مصطفى اغا خضر اغا زاده ومحمد اغا بن الحاج احمد اغا خضر اغا متوليين على وقف جدتها العليا الست اصيل بنت المرحوم يوسف باشا السيفي »[2] .

ومع بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي ، عاد بنو حماده يركزون هجماتهم على المقاطعات التابعه لايالة طرابلس ، واستطاعوا حكم بعضها كما حدث في اعوام ١٦٥١ ـ ١٦٥٩ ـ ١٦٧٣ ، حيث « رفع حسن باشا عنهم اكلاف المال وعـام ١٦٧٤

---

(١) راجع فصول الصراع في فصل : الضنية بين ورثة يوسف سيفا ص ـ ٢٠

(٢) سجل المحكمة رقم ٦٦ ـ عام ١٢٧٣ هـ ص ٢٧٦ . وقد صرح السيد محمود خضر اغا والسيد نايف خضر اغا بان القسم الاكبر من اراضي وقف الست اصيل قد انتقل الى افراد من عائلة رعد عن طريق المصاهره حينا وعن طريق القوة والبلص احيانا .

حيث قبض حسن باشا على الشيخ محمد بن حسن ذيب الحمادي لانه تصرف بمال الضنية في السنة السابقة »[1] .

وظل الامر كذلك بين مدّ وجزر حتى عام ١٦٩٢ حيث سلّم علي باشا الضنية الى الشيخ ابي فاضل رعد الذي اشترك مع علي باشا ورجال الامير احمد المعني والمشايخ الخوازنة في حملة ضد بني حماده على طريق العاقورة وبلاد بعلبك[2] .

هكذا نرى ان ال رعد ظهروا على مسرح الاحداث في الضنية ، في وقت زوال حكم ال سيفا نهائيا ، وفي وقت كان المدّ الحمادي يبلغ نهايته مع تذبذب علاقتهم مع ولاة الدولة العثمانية ، « حتى استطاع الامير يوسف الشهابيّ ان يوقف تلك الحملات نهائيا ، بعد الضربات الاليمه التي انزلها بالحماديين الامير احمد المعني »[3]

لقد كان حكم وسيطرة عائلة ما على منطقة من المناطق او اكثر ، يعني اول ما يعني التزام فرد او افراد منها جباية الضرائب من اهالي تلك المنطقة وقيادة اهلها الى حرب او معركة اذا ما طلب الوالي او نائبه من ملتزمي المقاطعات ذلك كما حدث لابراهيم رعد مع الامير يوسف الشهابي ومع ابنائه عام ١٧٧٨ ، او اذا ما اقتضت مصلحة ذلك الملتزم خوض معركة لتوسيع دائرة نفوذه ومد سيطرته الى مقاطعات مجاوره كما حدث لاحمد بن محمد رعد في حكم مقاطعة الزاوية والتزامها في عام ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م ، نظرا لكثرة املاكه واملاك افراد عائلته فيها وسطوتهم وارهابهم لاهالي مقاطعة الزاوية من جهة ، ونظرا لخضوع رجالهم وفلاحيهم في المقاطعتين ، وعدم وجود منافس لهم من جهة ثانية ، اضافة لعلاقاتهم الطيبة مع رجالات الحكم العثماني في بلادنا[4] .

---

(١) الدبس نفس المصدر ـ مجلد ٧ صفحة ٢١٣ـ٢١٦

(٢) راجع وقائع تلك الحملة في ص ٢٣

(٣) محاضرات ـ ضاهر ـ ص ١٢

(٤) كان افراد من وجهاء ال رعد يملكون اراض شاسعة في عدة قرى من الزاوية ومنها : زغرتا ـ رشعين ـ عشاش ـ حيلان ـ وغيرها ، اذ لا يخلو سجل من سجلات المحكمة الشرعية من مثل يؤيد ذلك . ووصل تحكمهم الى درجة انه اذا وضع الاغا حجرا على غصن شجره فهذا يعني انه لن يجرؤ احد على قطف ثمرة منها او حتى مجرد النظر اليها ، يؤكد ذلك كثير من المعمرين في الضنيةوالزاوية .

فاضل رعد قائمقام طرابلس :

لقد مرت فترة تزيد عن المئة عام - بين عامي ١٦٩٢ و ١٧٩٤ م - استطاع خلالها ال رعد السيطرة تماما على مقاطعة الضنية بدليل بقائهم ملتزمين لهذه المقاطعة طوال تلك الفترة استنادا الى ما جاء في سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس بدءا من السجل رقم ٤ العائد لعام ١٠٩٧ هـ / ١٦٨٥ وانتهاء بسجل رقم ٣٤ العائد لعام ١٢٠٩ هـ / ١٧٩٤ م ، الذي نجد فيه ان فاضل بن الشيخ رعد ثم ولده محمد بن فاضل ثم فاضل بن محمد استطاعوا الاستئثار بالتزام مقاطعة الظنية خلال معظم سني فترة المئة عام تلك بالاشتراك / في بعض السنين مع اقرباء لهم ، مع وجود بعض الاستثناءات طبعا كما حصل في عام ١٧٥٢ م حيث التزم المقاطعة الشيخ ابراهيم بن محمد كنعان والشيخ ابو بكر بن محمد رعد من محمد باشا محافظ طرابلس بمبلغ / ٥٦١٩ / قرشا عن مال ميري مقاطعة الظنية وعن طريق ضموم وعوايد مبلغ / ٤١٨٠ / قرش ، وحضر الالتزام يوسف بن ياغي شيخ بقاعصفرين التحتا ، وعبيد بن عبد الواحد شيخ بخعون وجابر بن احمد شيخ عزقية ، ومحمد بن حسن شيخ دبعل وعلي بن محفوض شيخ ايعال وعلي شيخ بشناتا والحاج موسى شيخ ايزال وحبيب شيخ بقاعصفرين الفوقا وعلي بن بدر الدين شيخ تاران . . .[١] .

كذلك لمع في تلك الفترة وبالتحديد بين اعوام ١١٦٥ هـ / ١٧٥٠ م وعام ١١٧٥ هـ / ١٧٦١ م اسم الشيخ ناصيف بن محمد رعد اخ الشيخ فاضل بن محمد رعد الذي لم يخل اسمه من قائمة الملتزمين للمقاطعة في حجج التزام الضنية طيلة العشر سنوات المذكورة .

اما الشيخ عباس بن شديد رعد فقد بدا يظهر ملتزما للمقاطعة في الحقبة التي علا فيها شان الشيخ فاضل بن محمد رعد وخاصة عندما اصبح هذا الاخير قائمقاما في « المحمية » طرابلس عام ١٢٠٩ هـ / ١٧٩٤ م ، اذ يظهر ان محمد بن الشيخ فاضل كان ما يزال صغيرا والذي سيتنافس على زعامة المقاطعة مع الشيخ خضر بن عباس شديد رعد فيما بعد[٢] .

---

(١) سجل رقم ١٦ عام ١١٧٢ هـ / ١٧٥٨ ص ١٠

(٢) اننا نستطيع استخلاص قاعدة عامة بعد الاطلاع الدقيق والتتبع الزمني لحجج التزام مقاطعة الضنية الواردة في اكثر سجلات المحكمة الشرعية ، هذه القاعدة هي ان الوجيه المهيمن على شؤون المقاطعة يبقى ملتزما لها ويعمل على ان يكون احد اولاده وكيلا عنه في الالتزام في حياته ووريثا له في هذه العملية بعد مماته . وان حصل ان تقوّى احد اقربائه مطالبا بحصته في الالتزام يرضخ هذا الوجيه في ان يكون المتقوى شريكا لولده في ذلك - ومن الامثلة على ذلك ما وجدناه

اما الشيخ فاضل رعد المذكور اعلاه فقد تمرس بامور الحكم طيلة الفترة التي كان والده محمد ملتزما للمقاطعة ، والتي امتدت منذ عام ١٧٣٠ حتى عام ١٧٥٠ الى ان وصل في بداية العقد الاخير من القرن الثامن عشر الميلادي الى تبوء منصب متسلمية او قائمقامية طرابلس في عامي ١٧٩٤ و ١٧٩٦ .

فقد جاء في سجل رقم ٣٤ تحت عنوان « بيورلدي قائمقامية طرابلس » بعد الترجمة « . . . تحيطون علما انه في هذه السنة المباركة / ١٢٠٩ هـ / انعمت علينا الدولة العلية ايّد الله انصارها وادامها رب البرية بمنصب ايالة طرابلس وسر عسكرية الجرده برتبة وزارة ، فلزم نصب قيمقام من طرفنا الى حين حلول ركابنا المستطاب في ذلك الرحاب لاجل حفظ وصيانة البلدة المذكورة واعمار المقاطعات وصيانة الفقرا والرعايا وتسليك ابناء السبيل وتنفيذ احكام الشريعة الغرا على الوجه المرضي فتحقق من طرفنا بالاخبار وحسن حال افتخار الاماجد والاعيان فاضل آغا زيد مجده وهذا اجلّ مقصودنا ومرامينا . بناء على ذلك اصدرنا لكم بيورلدينا في حال وصوله ووقوفكم على مضمونه ترفعونه على رؤوس الاشهاد وتدعو الى حضرة مولانا السلطان . . . »[1]

وفي سجل ٣٥ العائد لعام ١٢١١ هـ / ١٧٩٥ م نجد ان فاضل رعد قد حاز منصب متسلمية طرابلس ايضا برسالة تحت عنوان : « بيورلدي منيف من سعادة والي دمشق الشام وامير الحاج الشريف حالا الى افتخار الاماجد والاعيان الكرام متسلم طرابلس شام حالا فاضل اغا رعد زيد مجده »[2] .

ولنفس الغرض وجه الحاج خليل ميرميران طرابلس وسر عسكر الجرده حالا الى القضاة والعلماء والمدرسين في طرابلس « بيورلدي » يخبرهم بتوجيه منصب طرابلس اليه « . . . وقد نصبنا متسلما من طرفنا في محروسة طرابلس قدوة الاماجد والاعيان الكرام فاضل اغا رعد بحسب انه مجرب الاظوار . . . وتكونوا جميعا مع الاغا يدا واحدة وقلبا واحدا في صيانة البلده ونخبر متسلمنا فاضل رعد اننا قد نصبناك متسلما من طرفنا فتتعاطى

في الحججج العائدة لاعوام ١١٧٩ - ١١٨٠ و ١١٩٣ حيث نجد ان فاضل بن محمد الفاضل كبير وجهاء عائلته شريك في التزام المقاطعة مع كل من ابراهيم بن محمد كنعان رعد واحمد بن محمد رعد .

(١) سجل رقم ٢٤ ١٢٠٩ هـ ص ١١٤ - انظر الملحق رقم ١٠

(٢) سجل رقم ٣٥ غرة صفر ١٢١١ هـ / ١٧٩٦ م - انظر الملحق رقم ١

الاحكام على احسن وجه واكمل نظام ومأذون بالضبط والربط وتحصيل الاموال الاميرية . . . وتتحاشى الجور والتعدي والامور المغايرة »[1] . . .

عباس شديد رعد :

يعتبر عباس هذا اهم زعماء ووجهاء ال رعد طيلة فترة توليهم حكم مقاطعة الضنية نظرا لاسباب عديدة اهمها :

اولا : ورود اسمه في حجج التزام الضنية اكثر من جميع ملتزمي المقاطعة من ال رعد ، اذ يظهر اسمه لاول مرة في سجل رقم ٣٢ العائد لعام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٨ م ملتزما من شديد عثمان باشا ميرميران طرابلس بمبلغ / ٨٩٩٩ / قرشا اسديا . وبقي كذلك في اعوام ١٢٠٥ هـ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٩ -[2] ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٦ - ١٢١٨ - ١٢٣٣ - ١٢٣٦ -[3] .

هذا عدا بعض السنين التي لم تستطع معرفة ملتزمي المقاطعة خلالها نظرا لفقدان بعض السجلات من المحكمة الشرعية .

ثانيا : ظهور اسمه وحيدا في حجج الالتزام في السنوات التي كان فيها ملتزما للمقاطعة على نقيض ما هو شائع في هذه الحجج ، اذ اننا نادرا ما نجد ملتزما واحدا للمقاطعة في سنة واحدة . والمرتان الوحيدتان اللتان كان لعباس شريك في الالتزام هما سنة ١٨١٧ و ١٨٢٠ حيث التزمها بالاشتراك مع محمد فاضل من قيمقام طرابلس مصطفى بربر من قبل سليمان باشا والي صيدا وطرابلس بمبلغ قدره / ٨٩٩٩ / قرشا [4] وهذا يعني شيئا واحدا هو سيطرته المطلقة وتفوقه على جميع اقرانه من ال رعد .

ثالثا : تسلمه لمنصب قائمقامية طرابلس من قبل مصطفى بربر في عام ١٨٠٣ م عندما سافر بربر الى عكا لتحية احمد باشا الجزار ، فقد جاء في البيورلدي الموجه الى

---

(١) سجل رقم ٣٥ الخامس من صفر ١٢١١ هـ / ١٧٩٦ م

(٢) في عام ١٢٠٩ هـ التزمها الشيخ فاضل بن شديد رعد وكيلا عن شقيقه عباس شديد رعد من والي طرابلس الوزير حسين باشا بمبلغ ٥٦١٩ + ٣٣٨٠ =/ ٨٩٩٩ قرشا اسديا - سجل رقم ٢٤ - ص ١١٤

(٣) راجع السجلات التي تحمل الارقام : ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٩ - ٤٣ - ٤٦ .

(٤) سجل رقم ٤٣ و ٤٦ ص ٢١٢

اهالي طرابلس « . . . فلزم اننا نصبنا وكيل من طرفنا عمدة الاماجد والاكارم ، جامع صنوف المحامد والمكارم اخونا الشيخ عباس شديد رعد ، فبناء على ذلك حررنا لكم طرسنا هذا عن يده ، حال وصوله ووقوفكم على مضمونه تكونوا جميعا يدا واحدة وراي واحد مع المومي اليه . . . »[١] .

فيكون عباس بذلك هو ثاني متسلمي طرابلس من عائلته بعد فاضل رعد الذي شغل المنصب في عامي ١٧٩٤ و١٧٩٦ .

رابعا : بالرغم من عدم معرفتنا السنة التي توفي فيها عباس شديد ، الاّ اننا نعرف ان اخر مرة كان ملتزما فيها لمقاطعة الضنية هي سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م التزمها من مصطفى اغا بربر قيمقام طرابلس ولاذقية العرب .[٢] وبعدها بسنة واحدة التزمها ولده الشيخ مرعي عباس الذي قاتل فيما بعد في صفوف الحملة المصرية عند محاصرتها لمدينة عكا تحت راية مصطفى بربر ، وعندما طال امد الحصار عند اسوارها المنيعة ، ارسل ابراهيم باشا المصري مصطفى بربر متسلما على طرابلس ممهدا لقدوم الجيوش المصرية اليها . فارسل بربر بدوره نائبا عنه على المدينة الشيخ مرعي عباس رعد ، لكن اهل طرابلس لم يقبلوا هذا الاخير متسلما عليهم .

كذلك فانه بعد ان تم فتح طرابلس على يد الجيش المصري ، التزم الشيخ خضر بن عباس رعد مقاطعة الضنية من المعلم وهبه صدقه بوكالته عن مصطفى بربر بمبلغ ٤٥ الف قرش في اذار عام ١٨٣٢ م[٣] .

من كل هذا يتبين لنا ان ولدي عباس شديد رعد ، مرعي وخضر ، كانا من مؤيدي الحملة المصرية ، اضافة الى اخيه محمود بن شديد رعدالذي بقي مع مصطفى بربر في موقف المؤيد للحملة المصرية [٤] ولم نستطع تفسير ذلك الاّ نتيجة ايعاز او توصية من عباس شديد رعد لولديه واخيه بالوقوف في صف بربر

(١) سجل رقم ٣٦ ـ ص ٤٠ .

(٢) سجل رقم ٤٦ ـ ص ٢١٢

(٣) سجل المحكمة رقم ٥٢ ـ تاريخ ٨ ذي القعدة ١٢٤٧ هـ / ١٨٣٢ .

(٤) انظر المجلة السورية ـ الاب بولس قرالي ـ عدد ٥٩٤ عام ١٩٢٨ ـ

الذي كانت تربط بينهما صداقة متينة بدليل ان معظم السنوات التي التزم فيها عباس شديد مقاطعة الضنية كانت ايام حكم بربر اغا لطرابلس [١] .

محمد الفاضل :

استطاع محمد الفاضل ان يلعب دورا هاما في الضنية وطرابلس سواء قبل مجيء الحملة المصرية مباشرة او بعد عودة الحكم العثماني الى البلاد السورية .

فمنذ عام ١٨١٦ بدا يظهر اسم محمد الفاضل ملتزما للمقاطعة شريكا لعباس شديد رعد في سنتي ١٨١٧ و ١٨٢٠[٢] ، ولكنج الخضر في عامي ١٨٢١ و ١٨٢٢ حيث التزمها من علي بيك الاسعد نيابة عن عبد الله باشا والي صيدا وطرابلس [٣] ، اما في سنوات ١٨١٦ - ١٨١٩ - ١٨٢٤ - ١٨٢٥ - ١٨٢٦ - فقد التزم محمد الفاضل الضنية وحيدا مما يعني علوّ شانه وتشديد قبضته على سائر ابناء عشيرته ، نستدل على ذلك من الرسائل التي بعث بها اليه ولاة الدولة العثمانية وقادة جيوشها في عامي ١٨٣١ و ١٨٤٠ عند اقتراب خطر الحملة المصرية على بلاد الشام وعند اتفاق الدول الاوروبية والدولة العثمانية على انهاء الوجود المصري في هذه البلاد عام ١٨٤٠ [٤] .

ان هذه الرسائل تشكل وثائق تاريخية هامة باعتبار ان مرسليها كانوا من المراجع العسكرية والادارية العليا ، ولانها وردت الى محمد الفاضل في وقت كان الوضع السياسي والعسكري فيه حرجا لدرجة وقوف محمد المذكور في الجانب العثماني وهروبه من طرابلس مع اكثر ابناء عشيرته بعد طلب الاذن بالخروج منها بحيلة منع بعض اقربائه من الذهاب للالتحاق بقوات عثمان باشا اللبيب[٥] ، كل ذلك كان السبب في ارتفاع اسهم محمد الفاضل وعلوّ شانه حتى انه عند عودة العثمانيين الى بلادنا ، قبض محمد ثمن موقفه الثابت هذا فتسلم منصب قائمقامية طرابلس من قبل محمد عزت باشا سرعسكر سوريا والي مصر وصيدا وطرابلس .

---

(١) راجع حجج التزام الضنية في سجلات المحكمة ذوات الارقام ٣٥ - ٣٦ - ٣٩ - ٤٣ و ٤٦

(٢) سجل رقم ٤٣ و ٤٦ .

(٣) سجل رقم ٤٧ ص ٣٥ و ٣٤٠ .

(٤) راجع تفاصيل ذلك في فصل الضنية والحملة المصرية والملحق رقم ٨

(٥) انظر نص الورقة الواردة في المجلة السورية للخوري بولس قرالي عام ١٩٢٠ ص ٥٩٤

فقد جاء في سجل ٥٦ العائد لعام ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ تحت عنوان : « بيورلدي بمتسلمية طرابلس الشام لجناب محمد اغا فاضل ما يلي : « . . . فاقتضى الان صدر امرنا بتوجيه متسلمية طرابلس على الشيخ محمد فاضل زيد مجده لما انه قد تحقق لدينا حسن صداقته واستقامته واقتداره على اداء الخدمات المرضية ومصدرين لكم مرسومنا هذا فيلزم بوصوله جميعكم تعرفوا انه منصوب من طرفنا متسلما . . . ونخبر متسلمنا الاغا المومى اليه انه قد وجهنا لعهدتك متسلمية طرابلس وتوابعها . . . وتشمّر ساعد اهتمامك بالضبط والربط واجراء الاحكام السياسية ودايما يكون مطابقا كافة امورك الى الشرع الشريف والقانون المنيف وتسعا براحة الرعايا واعمار القرايا ورفاه احوال البريّا واستجلاب دعواتهم الخيرية بدوام سرير سلطنة مولانا السلطان . . . »[1] .

كذلك جاء بيورلدي اخر في نفس العام « بابقاء المتسلمية بطرابلس شام على محمد اغا فاضل رعد زاده من لدن سعادة الوزير الوقور السيد احمد باشا زكريا نصره الله والي صيدا وطرابلس » . وقد جاء فيه : « . . . انه قد تبرهن لدينا صدق وخدامتة ولباقة المتسلم المنصوب الان المخاطب المومى اليه فبناء على ذلك قد ابقينا متسلمية طرابلس الشام على عهدته كما كان اولا ، فيقتضي ان تفهموا ان المومى اليه منصوب متسلما فيكون مرفوع المقام . . . »[2]

خضر عباس رعد :

هو ابن عباس شديد رعد ، ظهر اسمه لاول مرّة في عام ١٨٢٠ وهو عام المؤامرة التي دبرها علي بيك الاسعد للهجوم على ايعال مقر مصطفى بربر للقضاء عليه ، وقد جاء ذلك في الرسالة التي بعث بها اليه الشيخ كنج احد وجهاء عائلته يطلب منه فورا النزول الى عمارة ايعال وتستولوا عليها وتدخلوها بزلامكم . . .[3] .

ثم نرى ان خضر عباس هذا يلتزم مقاطعة الضنية فور دخول قوات الحملة المصرية الى بلادنا من المعلم وهبه صدقه بوكالته عن مصطفى بربر بمبلغ قدره / ٤٥ / الف قرش

---

(١) سجل رقم ٥٦ - ص ٤٠ - مؤرخ في ١٩ ن ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ م

(٢) سجل رقم ٥٦ ص ٢٣٨ .

(٣) راجع التفاصيل في فصل الضنية ومصطفى بربر - ص ٣٢

بتاريخ الثامن ذي القعدة ١٢٤٧ هـ / اذار ١٨٣٢ ، [١] لكنه يعود لتنقلب علاقته بمصطفى بربر ، رجل الحكم المصري في طرابلس ، الى نفور وعداء مستحكمين لان « بربر الان بدأ (فضّل) علينا الغير ونسي اتعابنا [٢] ومسك خاطر الناس الغرب علينا وعلى خالنا ابراهيم اغا خضر اغا ، ورفتنا (نزعنا) من مودته . . . وصار ينطق علينا دعاوى عتق (قديمه) . . . »[٣] .

لقد ارسل خضر هذه الرسالة بصفته متسلم الضنية مما يعني انه ما زال حتى ذلك الوقت (٢٥ رجب ١٢٤٨ هـ / ١٨٣٣ م) يقوم بمهام متسلمية المقاطعة من قبل الحكم المصري ، غير انه عند مقدم ابي سمرا البكاسيني الى الضنية خلال حرب العامية ضد الامير بشير الشهابي وضد الوجود المصري في شتاء عام ١٨٤٠ » . . . استقبله المشايخ بنو الرعد ، وفي الحال جمعوا رجالهم ونهضوا على متسلم الدولة المصرية فقتلوه واستلموا مقاطعتهم »[٤] .

لكننا لم نستطع الاجابة عن سؤال هو : بقيادة من كان بنو الرعد ومن كان زعيمهم الاكبر ، اهو محمد الفاضل الذي وقف منذ البداية ضد الحكم المصري ام خضر عباس رعد الذي التزم المقاطعة عام ١٨٣٢ وحاز منصب المتسلمية عام ١٨٣٣ ، ام الاثنان معا محمد وخضر ؟ وهل قطع خضر كل صلة له مع المصريين منذ خلافه مع مصطفى بربر وبسبب عدم استجابة الامير بشير لطلبه في اعادة المزارع التي طلب بشير من خضر اعطاءها لابن عمه علي خضر ؟

« . . . وبوقتها كان ابن عمنا مستقيم في قرية ديرنبوح في الزاوية [٥] ومستنظرا الاخبار والغرض لان دايما التحارير تورد له من قبرص من عبد الحميد كرامي فيه يوجد نوى اخبار السلطان . . . »[٦] .

---

(١) سجل رقم ٥٢ العائد لعام ١٢٤٧ هـ .

(٢) اشارة الى مساعدته لبربر عند قدوم الحملة المصرية

(٣) من رسالة بعص بها خضر عباس رعد الى البطريرك الماروني يستوسطه لدى الامير بشير ويتظلم من بربر - راجع فصل الضنية والحملة المصرية والملحق رقم ١١ .

(٤) الشدياق - نفس المصدر - ج ٢ ص ٤٦٢

(٥) من القرى التي ما تزال حتى اليوم تعتبر ملكا خاصا لورثة محمد الفاضل، وتتبع اداريا منطقة الضنية .

(٦) من رسالة خضر الى البطريرك ، نظرا لان عبد الحميد كرامي كان ضد وجود المصريين في بلادنا ، فلما جاؤها غادرها الى قبرص .

اننا نستطيع ترجيح الرأي القائل بان خضر عباس رعد قد اخذ اخيرا جانب الدولة العثمانية لسببين هما :

اولا :

التارجح الدائم في موقفه بين الفريقين الذي ينبع من مصلحته الخاصة في الدرجة الاولى ، حيث كان مع بربر والمصريين عندما كانوا يلزّمونه المقاطعة ويجعلونه متسلما عليها ، لكنه يعود ليفك ارتباطه بهم ، خصوصا عندما لم يردّ الامير بشير له المزارع التي كان يريدها لنفسه مع كل استعطافه لخاطر بشير والتذلل له : « . . . ولكن حاشا شيم سعادة وليّ نعمتنا الامير بشير بان يعطي اغضا على من مثلنا الذي يكون عبد رق ووقف لدولته . . . » وبعد ان فضّل بربر عليه الغير ونسي اتعابه .

ثانيا :

وصول رسالة من محمد سليم قائد جيوش الدولة العلية المؤرخة في ١٨ ن / ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ الى « فخر اقرانهم الشيخ محمد والشيخ خضر رعد ملتزمي مقاطعة الضنية زيد مجدهم يحث كلاً منهما على النهوض « حالا بكامل رجال التزامكم لهذا الطرف لتعلنوا بالسلاح فخرا لكم جيلا فجيلا واياكم ان تنغشوا بفساد ربة الفساد وبوسيلة الرشوة فتخسروا كافة الانعامات حتى واجباتكم ويقع الانتقام على من يتخلف منكم . . . »[1] .

هذه الرسالة تؤكد لنا انحياز خضر الرعد نهائيا الى جانب العثمانيين اما لطمعه بالانعامات التي يامل بالحصول عليها عند عودة الحكم التركي الى المقاطعة كما يعده محمد سليم في الرسالة ، واما لادراكه ان نهاية المصريين في بلادنا اصبحت وشيكة فالافضل له والحالة هذه ان يماشي بقية افراد عائلته والاّ فان الزعامة ستؤول الى نسيبه ومنافسه القوي محمد الفاضل .

موقعة المحمدية :

لقد وجد محمد اغا الفاضل في نسيبه خضر العباس منافسا قويا وعنيدا ، اذ ان خضر كان له من الاملاك الشاسعة وسعة النفوذ والتصميم القوي على جعل حكم مقاطعة الضنية

---

(١) راجع فصل الضنية والحملة المصرية ص ٤١ الملحق رقم ٨

يؤول اليه ، ما جعل الامور تتطور سريعا لتحولهما الى خصمين يتربص كل منهما الدوائر بالاخر ويسعى للقضاء عليه ، خصوصا وان محمدا كان يرى انه اجدر بالزعامة باعتباره حليف العثمانيين ورجلهم وقت الشده .

ففي بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر [١] ومع عودة نظام الالتزام بين الحين والاخر ، استطاع محمد الفاضل ان يلتزم المقاطعة فارسلت الدولة تطلب منه تحصيل الاموال المتبقية على خضر العباس الذي كان يلقب بالشقي من قبلها لتمرده عن دفع المال المتوجب عليه .

ويظهر انه قد سنحت الفرصة التي اعتبرها محمد مواتية لحسم الامر مع خضر فهدده بقطع المياه عن بيته ، لكن الامر كبر على خضر في ان يبعث محمد رجاله لمطالبته بالمال ، واستطاع بعض افراد العائلة منع محمد من مهاجمة بيت خضر مؤقتا ، الاّ انه جمع الرجال ومعه اكثرية الاهالي باعتباره رجل الحكومة في المقاطعة ولان الناس تاخذ جانب من له صفة حكومية ، ودهم دار خضر الذي استطاع الفرار مع بعض رجاله باتجاه الجرد .

خلال المعركة جرح محمد الفاضل ، وعند عودته كمن له في سير احد رجال خضر ويسمى ابراهيم احمد رعد الذي اصابه في خاصرته فقضى عليه ، وقبل ان يموت محمد الفاضل اخبر بان محمد العباس شقيق خضر قد قتل فعض على اصبعه مخافة على اولاده الخمسة لان خضر سينتقم لموت اخيه محمد منهم[٢] .

وجهت الحكومة التزام المقاطعة الى علي بن محمد الفاضل ، لكن علي لم يستطع الثبات امام تصميم خضر على استلام الزعامة في المنطقة ، فعاد لحكمها وحيدا بعد خلو الساحة له ، وقد سميت هذه الموقعة موقعة « المحمدية » لانه قتل فيها تسعة من ال رعد باسم محمد ، والبعض يجعلهم خمسة عشر ، ومن هؤلاء محمد الفاضل ومحمد عباس شديد رعد .

---

(١) لم نستطع تحديد السنة التي حصلت فيها الموقعه ، لكنه استنادا الى ما جاء في سجل المحكمة الشرعية رقم ٦٦ العائد لعام ١٢٧٢ هـ / ١٨٥٥ م ، صفحة ٩٢ ، ما جعلنا نرجح حدوثها في عام ١٨٥٥ . فقد وجدنا تحت عنوان قضية دعوى اقامها فخر التجار محمد حلبي عدره ما خلاصته : ان محمد الفاضل توفي وفي ذمته لمحمد عدرة بوجه الدين الشرعي مبلغا وقدره / ٢٥٨٠٠ / قرش . وقد حضر الجلسة علي اغا بن محمد الفاضل فاعترف بالدين بوكالته عن والدته حليمة بنت المرحوم كرامه زاده السيد عبد الله افندي ، فامر الحاكم تقسيط المبلغ تاريخ ١٩ شعبان ١٢٧٢ هـ .

(٢) الرواية يعرفها اكثر ال رعد وقد رواها كل من الحاج سرحان رعد والسيدين شديد وفاضل رعد .

خضر بيك العباس جبار الضنية :

بوفاة محمد الفاضل وانتصار خضر العباس بدات مرحلة جديدة في حياة المنطقة وحياة خضر بالذات يصدق فيها قول الشاعر :

خلا لك الجو فبيضي واصفري ونقّري ما شئت ان تنقري .

اذ ان خضر بيك يجسد في مخيلة اجيال الضنية صورة الاقطاعي الجبار المستبد الذي لا يتوانى عن فعل اي شيء والاعتداء على حرمات الناس واملاكهم وارواحهم .

يروي الحاج سرحان رعد وغيره من معمري المنطقة بانه ان حصل وتشكّى احد المظلومين على خضر بيك لدى مدير الناحية او لدى قاضي الشرع في طرابلس ، فان خضر يبعث برجاله ياتون بالمتظلم ويلقنونه درسا قاسيا في التهذيب وكيفية الانصياع لاوامر ورغبات البيك الذي يردد على مسمعه ومسامع الحاضرين قوله المشهور : الا تعرف ان بوابة داري هي بوابة طرابلس وبيروت والشام واسطمبول ؟

وكنتيجة لهذا نستطيع تفسير خلو جميع سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس العائدة لتلك الفترة من اية قضية دعوى تقام على خضر عباس من قبل احد فلاحي الضنية مع ما اشتهر به من الجبروت والطغيان في الوقت الذي نجد عدة دعاوى على غيره من ملتزمي الضنية من عائلته .

اما في سجل المحكمة الشرعية رقم ٦١ فقد عثرنا على قضية دعوى هذه خلاصتها :

« . . . حضر السيد مصطفى الشحروق من اهالي قرية بخعون التابعة لناحية الضنية وادعى على الحرمه فاطمة بنت عثمان شوشه المعروفة شرعا ، مقررا في دعواه عليها بان له في ذمة زوجها اعرابي المعرباني الغايب في دمشق الشام عن طريق الدين الشرعيماية قرش وان زوجها المذكور يترك عندها قبل سفره زوج بقر وزوج عجول وحمار تساوي قيمتهم / ٨٠٠ / قرش ، طالبها بالماية قرش من اصل ما تركه زوجها . وجرى سؤالها في ذلك فاجابت بالانكار للدين المذكور واعترفت بكون زوجها ترك عندها الزوج بقر والزوج عجول والحمار وانه غب سفره اغتصب الشيخ خضر اغا العباس رعد زاده منها الزوج عجول وفردة بقر والسيد محمود المعصراني فردة البقر الثانية[1] وان الحمار

(١) يظهر ان محمود هذا كان مديرا للناحية .

المرقوم باقي عندها .

فلما كان الامر كذلك منع مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي المدعي من دعواه هذه وعرّفه بانها لم تصادف محضرا شرعيا حيث ان المدعي عليها ليست خصما شرعيا ولا تثبت عليها بل على زوجها حين حضوره » . [1] الخامس من جمادي الاخر ١٢٦٧ هـ .

كذلك يروي الارشمندريت نقولا داود واخوه داود داود بانه عند مقدم جدهما الاول من عيناتا الى الضنية ، نزل مع ماشيته في عاصون وكان بالقرب منها حرش بتصرف فتفت جدّ ال فتفت في سير[2] والذي كان خوليا [3] لدى خضر بيك العباس فاتفقا على اعطاء سعد نصف الحرش المسمى « حفّة عاصون » مقابل تنازله لفتفت عن نصف قطيع المواشي وبنى مراحا ـ زريبة ـ لها ونصب اشجار التوت والفاكهة في كرم صغير ، فشاهد خضر بيك من دارته في سير ارضا خضراء في حفّة الحرش فسال عن ذلك ، قيل له انها للعيناتي سعد . فطلبه البيك اليه ، وحضر الى منزله والبس عباءه حمراء وبيضاء وقال له البيك لقد اصبحت شريكي يا سعد وليس شريكا لفتفت » .

وهكذا استطاع خضر العباس ان يجمع بين يديه املاكا واراضي شاسعه استطعنا الاستدلال عليها كاملة عن طريق مطالعة سجل المحكمة الشرعية رقم / ٨٠ / حيث وجدنا تحريرا لتركته التي لم نجد غيرها لاي من زعماء ال رعد لسبب وجيه هو ان خضر العباس توفي وعليه من الديون الاموال الطائلة ، مما اجبر الحاكم الشرعي على بيع اكثر ممتلكاته لوفاء تلك الديون .

اما الحاج سرحان رعد فقد صرح بانه كان عند خضر بيك من الاراضي المشجرة ما يحتاج الى مبلغ خمسة عشر الف درهم ثمن بذور دود الحرير ، مما يعني ان نصف انتاج الضينية تقريبا من الحرير كان ملكا له اضافة الى امتلاكه اربعة عشر حجرا لطحن الحبوب .

---

(١) سجل ٦١ ـ ص ٥٤

(٢) احدى اكبر عائلات الضنية واغناها .

(٣) الخولي هو وكيل الاغا او البيك ، وكان يقوم بمهام جباية الضرائب في قريته ومراقبة حركات الفلاحين في القرى التابعة لسيده .

تركة خضر بيك :

جاء في سجل المحكمة الشرعية رقم ٨٠ ما يلي :

« مات خضر بيك بن المرحوم الشيخ عباس شديد رعد من وجوه ناحية الضنية وعليه من الدين الف الف قرش وثمانية الاف وخمسماية وخمس وسبعون قرش وثلاثة ارباع القرش وسبع مصريات ، وقد ترك المتوفي خضر من منقول وعقار ما يقصر ثمنه عن اداء الدين جميعه وبيعت منقولات تركته فبلغت اثمانها قدرا لا يفي بقيراط من الدين والحّ ارباب الديون بطلب ديونهم وامتنع الورثة عن اداء الديون ، وكانت ولاية بيع التركة المستغرقة في الديون للقاضي الشرعي كما هو منصوص ومصرح به في كتب المذهب . فباع الحاكم الشرعي مصطفى افندي بركة بولايته العامة للخواجة يوسف بن الياس الخوري من اهالي مزيارة لوكالته عن اسكندر افندي بولص طراد من الروم كامل البساتين الشجرية القائمة في اراضي قرية بشناتا التابعة ناحية الضنية . . . وقد بلغ عددها مئة واثنين وخمسين بستانا بثمن قدره مئة وستة وعشرون الفا من القروش الاسدية السلطانية . . . »[1]

كذلك وجدنا في نفس السجل وفي نفس التاريخ ما يلي : « توفي خضر بيك بن المرحوم الشيخ عباس شديد رعد وانحصر ارثه بكل من امه فخر المخدرات الست فاطمة بنت مصطفى اغا خضر اغا وزوجتيه السيدة الحجة بنت محمد منلا المولوي والسيدة حسنا بنت عبد الحميد افندي عكاري واولاده علي بيك واحمد بيك والست جميلة والست خانم البالغين والست طاهرة القاصرة التي تحت وصاية عمدة السادات السيد مصطفى افندي بركه . . . باع الوكيل القاضي للسيد درويش افندي نُبور بساتين واراضي في قرى كفرشلان ومراح السراج وعزلي وكفرحبو والبياض بثمن ثلاثة عشر الف وثلاثماية وخمس وسبعون قرشا . . . »[2] .

وتحت عنوان « دفتر تحرير تركة المرحوم خضر بيك عباس رعد » وجدنا ما يلي :

« . . . بيعت جميع عقارات المتوفي فكانت اثمانها قاصرة عن اداء الدين اذ ان منقولات البيت بلغ ثمنها تسع وستون الفا وتسعماية وخمس عشرة قرشا . . . وقد باع الوكيل في القرى التالية ما يلي :

(١) سجل رقم ٨٠ ص ٣٠ تاريخ ٤ محرم ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م .
(٢) سجل رقم ٨٠ ص ٤٧ تاريخ ٤ محرم ١٢٩٠هـ .

كفرحبو : بساتين وبيوت بثمن / ٣٠٠ / الف قرش - بخعون : بساتين بثمن / ٤٦ / الف قرش - نصف قرية بشناتا : بثمن / ٢٥٢ / الف - كفرشلان : اراضي بثمن / ٢٦٧٥٠ / قرش - الحازمية : اراض بثمن / ٣٨٥٠٠ / قرش - نمرين : ارض بثمن / ٥٠٠٠ / قرش - بقرصونا : اراض بثمن / ١١٥٠٠ / قرش - قبعيت : ارض بثمن / ٢٥٠ / قرش - حقل العزيمة : اراض بثمن / ١٠٢٥٠ / قرش - سير والقطين : اراض وبيوت بثمن / ٦٠٠٠٠ / الف قرش - حوّاره : ارض بثمن / ١٠٠٠ / قرش - عدوة : اراض وبيوت وطاحون بثمن / ٧٠ / الف قرش - نصفُ طاحون القطين بثمن / ١٠٠٠٠ / قرش - حرف سياد : ارض بثمن / ٢١٠٠ / قرش - مزرعة الخروب : ارض بثمن / ٢٥٠٠ / قرش - مزرعتي بسطايل ومربين : اراضي بثمن / ٣٢٠٠ / قرش - طاحون : عبد الحميد : بثمن / ١٠٠٠ / قرش - حصة في السفيره بثمن / ٧٥٠ / قرش - طاحون محمد شديد بثمن / ٣٥٠٠ / قرش - نصف دارين في سير بثمن / ٣٠٠٠٠ / قرش - حصة عين الصفصاف والفوار بثمن / ١٦٠٠٠ / قرش - ثمن حصة بحويتا / ٩٥١٤٧ / قرش - حصة اجور بحويتا / ١٦٥٠٠ / قرش - ربع قرية عصيموت / ٣٦٢٥ / قرش[1] .

ووجدنا ايضا في نفس السجل حجج بيع لاراضي وطواحين وبيوت في بعض القرى المذكورة اعلاه اضافة الى اراض في بلدة المنيه وفي داخل طرابلس ما تزيد اثمانها عما ذكرناه[2] .

ان ضخامة الرساميل العقارية التي استطاع خضر العباس جمعها تحت سيطرته ، اضافة الى الحرية التامة في التصرف باموال وممتلكات اهالي مقاطعته ، هذه الحرية التي لم يكن ليحدّ منها اي من موظفي مديرية الناحية ولا المتصرف او القائمقام في طرابلس او قضاة المحكمة الشرعية التي حدث ان عقدت جلساتها في بلدة سير وفي دار خضر العباس بالذات[3] كل ذلك لم يكن ليشبع رغباته وشهواته مع العلم ان الملكية العقارية الكبيرة كانت تتيح للاقطاعيين تكديس مقادير ضخمة من النقود جرت العادة على عدم توظيفها في الاقتصاد الزراعي .

---

(١) سجل رقم ٨٠ ص ١٥٨ - تاريخ ٢٣ ربيع اول ١٢٨٩ هـ .

(٢) راجع سجل رقم ٨٠ في ص ٥٩ وما يليها .

(٣) كما حصل في عام ١٢٧٧ هـ / سجل رقم ٦٦ ص ٤٠

ويظهر انه في تلك الفترة ـ اواسط القرن التاسع عشر ـ كان خضر العباس كغيره من الاقطاعيين السوريين « الذين كانوا يبذرون مداخيلهم دون انتاج ، مما ادى الى افتقارهم ثم افلاسهم . ان المصادر غالبا ما تتحدث عن الديون الكبيرة التي استقرضها الاقطاعيون من التجار والمرابين »[1] .

ان هذا ينطبق بالضبط على حالة خضر العباس خاصة اذا ما عرفنا ان اكثر الاراضي والاملاك التي بيعت بعد وفاته كانت من نصيب التجار والمرابين الذين يطلق عليهم لفظة « فخر التجار المحترمين » في سجلات المحكمة الشرعية وخاصة سجل رقم ٨٠ ، ومن هؤلاء :

« افتخار الملة المسيحية جرجس بن مخايل النقاش بوكالته عن عمدة الملة المسيحية الخواجه جوني بن الخواجه كسريستوف كاتسفليس قنسولوس دولتي اسوج ونرويج ـ فخر الملة المسيحية اسكندر بولس طراد ـ فخر التجار درويش افندي شنبور ـ فخر التجار عبد الله بن موسى الصراف ، اضافة الى كل من السادة : عبد القادر عكاري وامين مغربي وعلي عكاري وعبد اللطيف الرافعي »[2] .

---

(١) نيسكايا ـ ص ٤١ .
(٢) سجل / ٨٠ / في صفحات : ١٠ـ ٢١ـ ٣٥ـ ٤٧ـ ٥٩ـ و١٥٨ .

البـــاب
الثـــــاني

التاريـــــخ
الاجتماعـــــــــي



مدخــــــــل

على الرغم من أن جميع مراجع ومصادر تاريخ لبنان الوسيط والحديث لا تتضمن إلاّ ومضات نادرة عن الحياة الاجتماعية لمنطقة طرابلس والضنية[1] ، فإن سجلات المحكمة الشرعية في سراي طرابلس الشام كانت النبع المتدفق بالمعلومات والحالات الاجتماعية التي شكلت العمود الفقري للتاريخ الاجتماعي لمنطقة الضنية في عهد الدولة العثمانية ، شأنها في ذلك شأن جميع المناطق والمقاطعات التابعة لولاية أو لمتصرفية طرابلس .

كذلك فإن بعض المعلومات التي استقيتها من بعض المراجع ، والتي تتناول الحالات والطبائع والعادات في مناطق مجاورة لمنطقة الضنية ، والتي تأكدت من انطباقها على ما كان يسود في الضنية عن طريق وجود حالات مشابهة لها في سجلات المحكمة الشرعية أولاً ، أو عن طريق تأكيدها من قبل المعمرين في الضنية ثانياً ، أو مما لا يزال وجوده مستمراً بشكل ما حتى يومنا هذا ثالثاً .

كل ذلك كان عوناً لي في القاء بعض الضوء على الحياة الاجتماعية وتطورها إبّان الحكم العثماني لبلادنا .

---

(١) لقد صوّر كتاب « تاريخ لبنان الاجتماعي » للدكتور مسعود ضاهر جوانب كثيرة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية السائدة في كل من العهدين العثماني والفرنسي في مناطق لبنان الريفية وخاصة تلك التي ضمت إلى دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ .

الفصل الأول
النظام الاقطاعي

التعريف بنظام الاقطاع :

الاقطاع في الشريعة الاسلامية هو تمليك الامام أرضاً لا مالك لها ، لانسان يقوم بعمارتها واستغلالها ، على أن يتم ذلك خلال مدة معينة ، فان انقضت ولم يفعل شيئاً من ذلك استردها الامام منه وأعطاها لغيره[1] .

ومن الأقطاعات الأولى في الاسلام هي اقطاع الرسولﷺ لتميم الداري قريتي حبرون وعينون في فلسطين ، فلقد جاء عن تميم الداري رضي الله عنه أنه قال : « استقطعت النبيﷺ أرضاً في الشام قبل أن تفتح فأعطانيها »[2] وفي رواية أخرى أن الرسولﷺ كتب لنعيم أخي تميم الداري أن له :« جرى وعينون » قريتها كلها ، سهلها وجبلها وماءها وحرثها وانباطها وبقرها ولعقبه من بعده لا يحاقهم فيها أحد ولا يلجها عليهم بظلم من ظلمهم وأخذ منهم شيئاً فان عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين »[3] .

ولما ولّي أبو بكر كتب الى أبي عبيدة بن الجراح « . . . أما بعد إمنع من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من الفساد في قرى الداريين وان كان أهلها قد جلوا عنها وأراد الداريون أن يزرعوها فليزرعوها فاذا رجع أهلها اليها فهي لهم وأحق بها والسلام عليك »[4] .

---

(١) لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ـ د . محمد علي مكي ص ٢٣٦ .

(٢) ضوء الساري في معرفة خبر تميم الداري ـ تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ص ٧٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٤

(٤) نفس المرجع ص ٦٤ .

وعندما فتحها عمر بن الخطاب جاء تميم الى عمر وقال : « إن رسول الله ﷺ أعطاني أرضاً من كذا الى كذا فجعل عمر رضي الله عنه ثلثها لابن السبيل ، وثلثها لعمارتها وثلثها لنا » . وفي رواية أخرى عن تميم في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ان عمر قال له : هما قريتان من الشام ليس لك أن تستخدم أهلها ولا تبيعها ولكن خراجها لك[1] .

ثم نجد أنه قد تغير مفهوم الاقطاع فأصبح يطلق هذا اللفظ على اعطاء الامام لبعض الناس غلّة أرض من أراضي الدولة « لبلائهم في الجيش أو لعظيم فائدتهم للأمة »[2] . واقطاع الأرض هذا هو من اختصاص الامام (الخليفة أو السلطان) غير أنه لا يجوز أن يفعل ذلك محاباة بل عليه « أن لا يبتغي من ذلك إلاّ نفع الأمة والبلاد[3] .

وقد استثنيت ثلاثة أنواع من الأراضي لا يحق للامام أن يقطعها لأحد هي :

١ ـ التي تكون مملوكة لأحد حتى ولو كانت خراباً .
٢ ـ التي تكون من المرافق العامة والتي ينتفع بها جميع سكان المدن أو القرى .
٣ ـ التي يوجد فيها معدن أو ثروة في باطنها ويحتاج اليها الناس[4] .

وظل الأمر كذلك حتى جاءت الدولة السلجوقية التي نظمت الاقطاع ـ على يد الوزير نظام الملك ـ لأغراض عسكرية ، فانتشر الاقطاع العسكري في مختلف مناطق الدولة ، غير أن الشروط التي كانت تقيّد توزيع الاقطاعات تتضمن ثلاثة أمور هي :

١ ـ احياء الأرض واستثمارها ، فاذا أهملها صاحبها سقط حقه فيها تطبيقاً لما جاء في الشريعة : « من أحيا أرضاً مواتاً فهي له ، شرط أن يقوم بحراثتها وإلاّ يتركها دون زرع ثلاث سنوات متتالية ، فتعود ملكيتها عندئذ للدولة »[5] .

٢ ـ تأدية الضريبة المفروضة للدولة وتقديم الجنود .
٣ ـ أن لا تكون وراثية إلاّ في حال اصدار السلطان فرماناً ينص على ذلك[6] .

---

(١) نفس المرجع ص ٧٥ ـ ٧٦ .
(٢) مكي ـ ص ٢٣٧ .
(٣) المرجع السابق نقلاً عن كتاب اشتراكية الاسلام لمصطفى السباعي .
(٤) مكي ـ ص ٢٣٧ .
(٥) قانون « الأرض الموات » الاسلامي نقلاً عن تاريخ لبنان الاجتماعي ـ د . مسعود ضاهر . ص ١٩٧ .
(٦) مكي ـ ص ٢٣٧ .

ولم يكن الفلاحون أقناناً في الأراضي المقطعة بل كانوا أحراراً يعملون حيث يشاؤون ولهم مقدار معيّن من الانتاج[1] .

ومع ضعف الحكم الاسلامي وتراخي الحكام في تطبيق نصوص الشرع بدأ النظام الاقطاعي يتحول الى « نظام وراثي بدون مراقبة ، كما بدأ يظهر استغلال الفلاحين واستثمارهم بالرغم من بقاء الأراضي ملكاً رسمياً للسلطان « رقبة السلطان »[2] .

ثم جاء المماليك لينطلقوا بالاقطاع انطلاقة جديدة مستمدة من الأنظمة الصليبية والسلجوقية ، وربطوا الاقطاع المدني الزراعي بالتنظيمات العسكرية وأصبح توزيع الاقطاع منوطاً بديوان الجيش في مركز النيابة ، بحيث يصدر منشور رسمي يحدد للاقطاعي المناطق المعطاة له ، وعدد الجنود الذين يتوجب على الاقطاعي تقديمهم للدولة حين الحاجة . وكانت الدولة تجدّد أو تغيّر حدود المقاطعة في مناسبات أهمها : عند تغيير السلطان أو النائب عنه أو وفاة الاقطاعي أو عزله أو حين اجراء روك جديد في البلاد[3] ، وعلى هذا الأساس لم يكن الاقطاع وراثياً إلا بمنشور .

ولقد كان على المقاطعة أن تقدم حين الحاجة / ٣١/ جندياً مما يدل على الصفة العسكرية الّتي كانت للاقطاعي ومسؤوليته عن أمن مقاطعته وعمّا تكلفه به الدولة . أما الفلاح فلم يكن في التنظيم الاقطاعي قناً ،[4] بل كان حراً بحيث يمكنه تغيير المقاطعة التي يعمل فيها ، كما أن حصته من الانتاج كانت تتراوح ما بين الثلاثة أرباع الى الثلثين في الأراضي غير المروية وتصل الى النصف في الأرض المروية .

وكانت الضريبة المفروضة على الاقطاعي تعرف رسمياً باسم « عبرة » أما اذا وقع الفساد في استثمار المقاطعات سواء بسبب ظلم الاقطاعي أو تهرب الفلاحين أو حاجة

---

(١) المرجع السابق ص ٢٣٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٨ .

(٣) الروك . كلمة قبطية مصرية تعني الحبل ، والروك اصطلاح عرف في القرون الوسطى ومعناه عملية المسح وتقسيم الأراضي ودراسة خصبها وامكانياتها الزراعية من أجل تمكين الدولة من فرض الضرائب المناسبة ، ولقد اشتهر المماليك بهذا التنظيم من حيث الدقة وتكرار العملية بحيث أن الأراضي كانت تراك - يجري عليها روك - كل ثلاثين سنة تقريباً .
وبالنسبة الى لبنان كان الروك المهم هو الذي أجراه السلطان الناصر محمد بن قلاوون فعرف بالروك الناصري الذي جرى على مرحلتين : الأولى عام ١٣١٢ والثانية ١٣١٧ لبنان من الفتح العربي حتى الفتح العثماني - مكي ص - ٢٤٣ .

(٤) عكس ما كان عليه الفلاح في النظام الاقطاعي الفيودرالي الأوروبي .

الدولة فان ديوان الجيش يعمد إما الى روك جديد وإما الى اعادة النظر في الضريبة[1] .

هكذا نرى أن نظام الأراضي المملوكي الذي تبنته الدولة العثمانية ، مع ممارسات وتعديلات أكثرها نحو الأسوأ ، نراه نظاماً اقطاعياً مرناً ظـلّ يلبي تطور حاجات المجتمع العربي في العهد المملوكي[2] .

ولنتتبع الآن تطبيق هذا النظام في فترة الحكم العثماني لبلادنا والتي دامت ما يربو على الأربعة قرون من ١٥١٦ إلى ١٩١٨ .

النظام الاقطاعي العثماني :

إن لبنان ومنطقة بلاد الشام عرفا تغيرات عديدة كان لها أهمية كبرى في رسم الخط التاريخي لحكم العثمانيين في لبنان .

أما أهم هذه التغيرات فهو ضعف الرقابة الرسمية العثمانية بسبب ابتعاد العاصمة ـ الاستانة ـ عن البلاد العربية ، مما شجع الاقطاع على ترسيخ جذوره في البلاد ، وتحوله من اقطاع تعييني تديره الدولة كما كان في العهد المملوكي ، الى اقطاع وراثي . فتحول هذا النظام بذلك من أسلوب تطويري للزراعـة الى أسلـوب تجميد أخّر الزراعـة وأرهـق الفلاحين واستثمرهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أبشع استغلال[3] .

ويتتبع بعض الباحثين بايجاز مفيد تطوّر المفهوم الاسلامي للدولة ولطبيعة الملكية ، فيخلص الى القول أن هذا المفهوم استطاع خلال الحقبة الأولى من عمـر الامبراطـورية العثمانية أن يحفظ نظامها الاقتصادي الزراعي . لكن مع مرور الزمن ومع ظهور تطورات جديدة في المواقع الاجتماعية « لرجال الدولة » لـم يعد يقوم بدور المنسق لعمليات استثمار الأرض ، وتأمين جباية منسقة لبيت المال[4] .

فالدولة التي هي المالـكة الأسـاسية للأرض ، تمثلـت في البـداية بطبقـة مهيمنـة « تشكلت من رجال دولة مختارين يقومون بالمهام الادارية والدينية والعسكرية » ، إلاّ أن

---

(١) مكي ـ المرجع نفسه ـ ص ـ ٤٠ .
(٢) مكي ـ المرجع نفسه ـ ص ـ ٤٠ .
(٣) مكي ـ المصدر نفسه ـ ص ٢٧٩ .
(٤) د . وجيه كوثراني الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ص ٢٤ .

هذه الفئات أخذت ابتداء من القرن السادس عشر تحتل مواقع اجتماعية جديدة نتيجة جمعهم ثروات طائلة عن طريق تعاطي التجارة ، وهذه القوة الاقتصادية قلبت قواعد النظام المالي القديم للدولة العثمانية ، فبدا رجال الدولة هؤلاء يتحولون إلى جباة ضرائب (ملتزمين) ومكرسين وضعهم في تولي سلطة جباية المال على منطقة معينة (مقاطعة) مما جعلهم يشكلون « قواعد طبقة جديدة من الأشراف » . ومع نشوء هذه الطبقة انفتح طريق جديد نحو الملكية الخاصة العقارية في النظام الزراعي العثماني[1] ، وفي غضون القرنين الثامن والتاسع عشر أصبحت الأراضي الميري تعتبر في كل مناطق المشرق العربي « أرض تصرف » وأصبحت ملكية الدولة لها شكلية تماماً ، فازدادت طموحات الباشا والأمير والشيخ نحو الاستقلال بمقاطعاتهم وقد يجد شيخ مقاطعة ما نفسه في حل من تنفيذ أوامر أو طلبات والي ولايته أو أمير الجبل الذي كثيراً ما كانت تصل سلطته الى أبعد من حدود امارته[2] ..

الملكية العقارية في الضنية :

إن أساليب امتلاك الأراضي الواسعة في الضنية ، شأنها في ذلك شأن أكثرية المناطق التي ضمت الى دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ كانت متنوعة جداً : « فمنها ما كان على شكل هبات سلطانية تمنح لأرباب الحظوة والاقطاعيين المحليين ، ومنها ما تم الاستيلاء عليه بالقوة وبحروب بين الاقطاعيين بالذات ، ومنها ما تم برشوة الموظفين الأتراك وا ستصدار فرمانات بتملك أراضي الدولة »[3] . وهذا ما أعطى سمة بارزة لتلك المناطق وهي أن نظام الملكية العقارية فيها كان يتركز أساساً على سيطرة الملكية الكبيرة جداً ، ملكية فردية أو عائلية تضم الواحدة منها مئات العقارات في عشرات القرى في منطقة الضنية . ثبت لنا

---

(١) المرجع السابق نقلاً عن ؛

Divitioglu; Modèle éconmique de la Société attomane.

(٢) راجع فصول النزاع بين الأمير يوسف وأخويه في الصفحة ٣٨ وما بعدها وكذلك بين الأمير بشير وأولاد الأمير يوسف الشهابي حيث نجد أن مقاطعجية آل رعد في الضنية ظلوا على ولائهم لأولاد يوسف حتى عندما كانوا ملاحقين من قبل عساكر والي صيدا وأمير الجبل .

(٣) د . مسعود ضاهر ـ تاريخ لبنان الاجتماعي ـ ص ١٩٦ .

ذلك من خلال مطالعة سجل المحكمة الشرعية رقم ٨٠ ، ففيه نجد أنه بعد وفاة الشيخ خضر العباس في عام ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م ، باع الحاكم الشرعي في طرابلس « بولايته العامة ـ وكالته ـ التركة المستغرقة في الديون كما هو منصوص ومصرح به في كتب المذهب » للخواجة يوسف بن الياس الخوري من أهالي مزيارة بوكالته عن اسكندر أفندي بولس طراد من طائفة الروم ، كامل البساتين الشجرية القائمة في أراضي قرية بشناتا التابعة ناحية الضنية ، وقد بلغ عددها مئة واثنين وخمسين بستاناً[١] .

وكذلك باع الحاكم الشرعي عشرات ومئات العقارات والبساتين في قرى : بحويتا ـ سير ـ القطين ـ بخعون ـ كفرحبو ـ كفرشلان ـ الحازمية ـ نمرين ـ بقرصونا ـ قبعيت ـ حقل العزيمة ـ حوّارة ـ جورة المرج ـ عدوة ـ السفيرة ـ ربع قرية عصيموت ـ ومزارع : حرف سياد ـ الخروب ـ بسطايل ـ ومربين ، وكذلك أراضي وبساتين في ناحية المنية وداخل طرابلس وفي بعض قرى قضاء الزاوية[٢] .

واستمرت تلك الملكية الكبيرة لا تتجزأ بين المالكين والقصد هو التهرب من دفع رسوم التسجيل[٣] ، ونحن نضيف سبباً آخر هو حرص الاقطاعي على إبقاء ملكيته كبيرة لما في ذلك من جاه وعظمة ، لا سيما وان فقدان الملكية يعني تخليه عن الفلاحين الذين يستغلهم والذين يشكلون المصدر الحقيقي لقوته التي يستعملها لزيادة موارده الاقتصادية من جهة ، ولتثبيت دعائم زعامته في وجه منافسيه من الاقطاعيين وولاة الدولة العثمانية من جهة ثانية .

ولم يدّخر أحدهم وسيلة إلاّ واستعملها لبقاء أرضه دون تقسيم وأهم هذه الوسائل هو عدم السماح للبنات من أسرة آل رعد بالزواج من غير أبناء عمومتهن ، « واذا صادف أن سمح لفتاة منهن بالزواج من غير العائلة كان عليها أن تتنازل عن ملكيتها العقارية وتعطى مبلغاً معيناً من المال وتبقى الملكية الكبيرة غير مجزأة يتقاسمها الاخوة بالتراضي »[٤] .

---

(١) سجل المحكمة الشرعية رقم ٨٠ ص ٣٥ العائد لعام ١٢٩٠هـ .

(٢) إن هذا المثل ليس يتيماً إذ انه كان يوجد أكثر من آغا يملك مثل ما يملكه خضر العباس وربما أكثر ونذكر منهم ؛ محمد بيك الملحم ، أحمد آغا الفاضل وولده نصوح فيما بعد وحامد آغا رعد .

(٣) ضاهر ـ المصدر نفسه ـ ص ١٩٦ .

(٤) ضاهر ـ المصدر نفسه ـ ص ١٩٦ .

قانون الأراضي العثماني :

وبعد اعلان خط شريف همايون بشأن التنظيمات الخيرية عام ١٨٥٦ م أصدرت الدولة قانون الأراضي العثماني ، وصيغ في / ١٣٢ / مادّة وخاتمة[١] ، وبموجبه قسمت الأراضي في الدولة العثمانية الى خمسة أقسام هي :

القسم الأول :

الأراضي المملوكة وقد قسمت بدورها الى أربعة أقسام :

١ ـ ما خصص للسكن على ألاّ تزيد مساحته عن نصف دونم (٥٠٠ م) .
٢ ـ الأراضي الأميرية التي أصبحت ملكاً شخصياً عن طريق الفرز والتملك الصحيح .
٣ ـ الأراضي العشرية وهي التي جرى تملكها وتوزيعها عند الفتح الاسلامي .
٤ ـ أراضي الخراج وهي الأرض التي تقرر ابقاؤها في يد أهلها الأصليين من غير المسلمين .

القسم الثاني :

الأراضي الأميرية التي تعود رقبتها لبيت المال والتي كانت في الزمن السابق (الذي سبق اعلان قانون الأراضي) تعتبر ملكاً لأصحاب الزعامات والتيمار[٢] ، ولكن ذلك ألغي وأصبح التصرف بهذه الأرض للدولة فتبيع منها ما تريد لمن تريد بموجب « سند طابو » كما أوضح القانون كيفية التصرف بهذه الأراضي عن طريق تأجيرها السنوي وكيفية انتقال هذه الأرض الأميرية[٣] .

---

(١) عوض ـ المصدر نفسه ـ ص ٢٣٠ نقلاً عن الدستور مجلد ١ ص ١٤ ـ ٤٣ .

(٢) التيمار : هي الاقطاعات الصغيرة التي يقل ايرادها عن ٢٠,٠٠٠ اقجة ، والزعامات هي الاقطاعيات المتوسطة التي يتراوح ايرادها بين ٢٠,٠٠٠ أقجة الى ١٠٠,٠٠٠ اقجة ، أما الاقطاعات التي عرفت بـ « خاص » فهي التي يزيد ايرادها عن ١٠٠,٠٠٠ اقجة (أول عملة عثمانية سكّت في عهد السلطان أورخان (٧٢٦ ـ ٧٦١ هـ (وقد سكّت من الفضة وكان وزنها لا يزيد على ربع مثقال من الفضة بنسبة ٩٠٪ . والتيمار والزعامات تندرج تحت اسم « ديموز » وهي الأراضي العامة التي تعتبر ملكاً للحكومة وتمنح لكبار رجال الاقطاع من الزعامات والتيمار الذين يعطونها للفلاحين مقابل قسم معين على أن يدفع الفلاح الضرائب مرتين أو ثلاث في السنة في المواعيد التالية : حين الحصاد ، حين غلة الزيتون ، وبعد بيع العسل والحرير ـ الادارة العثمانية . . . . ، عوض ص ٢٢٢ نقلاً عن تاريخ سوريا الاقتصادي ـ علي الحسني ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

(٣) عوض ـ ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ .

القسم الثالث :

الأراضي الموقوفة وقد قسمت بموجب القانون الى قسمين : الأول ما كان ملكاً صحيحاً (شخصياً) فأوقفه صاحبه وفقاً للشرع والثاني هو الأراضي الأميرية التي أوقفها السلاطين بالذات أو آخرون بالاذن السلطاني[1] .

القسم الرابع :

هو الأراضي المتروكة وهي نوعين : الأول هو ما لا يجوز تملكه مثل الطريق العام والثاني هو القسم المخصص الى عموم أهالي القرية أو المزرعة مثل المراعي والأحراش والساحات والأسواق والمساجد والبيادر[2] .

القسم الخامس :

هو الأراضي الموات ، وعد قصد بهذا التعبير في قانون الأراضي ، بأنها الأرض المنقطعة عن العمران ، وهي دائماً مشاع للجميع ويستطيع الانسان أن ينتفع بها بإذن مأمور الأراضي في المنطقة ، وكانت الدولة تمنح هذه الأراضي بلا مقابل للأهالي شريطة أن يستثمروها[3] .

إن قانون الأراضي هذا ، وما تبعه من اصلاحات زراعية في عامي ١٨٨٠ و١٩١٣ ، جاءت لتدعّم ركائز الملكية العقارية الكبيرة ، إذ أن الفلاحين كانوا يرفضون التصريح عن أراضيهم أو يتعمدون اعطاء تصريحات كاذبة بعد أن عوّدتهم الدولة العثمانية فرض ضرائب جديدة عقب كل اصلاح[4] ، إذ كثيراً ما يروي المعمرون في منطقة الضنية بأن العديد من الفلاحين كانوا يتنازلون عن أراض يملكونها - الملكية نادرة جداً - للآغا عندما تصبح هذه الأراضي نقمة لا نعمة ، خصوصاً في سنيّ القحط أو فقدان الأمن ، أو الخوف وعدم القدرة على دفع الضرائب فيعمد الفلاحون عندها الى التنازل عن حصتهم في الأرض لقاء عباءة أو بندقية من الآغا ، ليصبحوا بعدها في عداد رجاله[5] .

---

(١) عوض - ص ٢٣٠-٢٣١ .

(٢) عوض - نفس المرجع ص ٢٣٢ .

(٣) نفس المرجع نقلاً عن الدستور مجلد ١ ص ٤٣ .

(٤) ضاهر - نفس المرجع - ص ١٩٦ .

(٥) صرح بذلك الحاج علي سعيد جبارة والحاج محمود الصمد وغيرهما الكثير .

ومما زاد فداحة النتائج التي ترتبت على تلك الاصلاحات الزراعية هو أن عمليات التسجيل كانت تقوم على أساس شهود فقط ، دون الكشف على الأراضي وتحديدها فعلياً غالب الأحيان ، فلا تعيين حدود ولا مسح دقيق ولا حتى رسم تخطيطي للقطعة بل مجرد اعطاء « سنـد طابـو » أو « حجّـة »[1] . ولقـد حصلـت على نمـاذج متعـددة من أوراق التسجيل هذه « الحجة » التي كانت شائعة الاستعمال منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبالتحديد بعد صدور « قانون الطابو » في عام ١٨٥٩ م[2] . ويلاحظ أن هذه الحجج لم تهتم بتعيين مساحة الأرض بل كان اهتمامها بتعيين الحدود المجاورة للقطعة المشتراة . وقد احتوت هذه الحجج على أختام وبصمات شهود كثيرين ، مع أن شهـادة رجلين أو رجل وامرأتين كافية شرعاً .

ويبدو أن حشر بصمات وأختام كثيرة في الحجة يعود لأسباب أهمها :

أ ـ محاولة اضفاء صفة القوة على الحجة .
ب ـ خوف المشتري من وفاة أو غياب بعض الشهود في وقت يحتاج فيه اليهم .
ج ـ كي لا يكون هناك احراج لبعض الحاضرين في المجلس الذي تم فيه العقد فيشهد الجميع على البيع على سبيل المجاملة .
د ـ إن في جمع أكبر عدد من البصمات والأختام نوع من النشر والتعميم على جميع أهل القرية[3] .

لقد كان كبار المتنفذين يستصدرون تلك السندات بأسمائهم ويجردون الفلاحـين بذلك من البقية المتبقية لهم من الملكية الصغيرة ، فتكون الاصلاحات العثمانية قد أعطت الطابع القانوني والشرعي للمخالفات العقارية التي ارتكبها أولئك الاقطاعيون أو موظفو الدولة الذين نادراً ما كانوا يدورون بعيداً عن فلك هؤلاء الاقطاعيين أو يتحررون من اغراءاتهم وضغوطاتهم ، خصوصاً إذا ما عرفنا أنـه برغـم اصـدار الخطـوط والقوانـين

---

(١) تاريخ لبنان الاجتماعي . د . ضاهر ـ ص ١٩٧ .

(٢) قبل هذا التاريخ لم يكن هناك عناية بتسجيل الأراضي واعطاء صكوك رسمية بها ، كما كانت الأوراق الموجودة بيد المالك أو المتصرف بالأرض ، أوراقاً غير رسمية فيها شهادة شهود بانتقال الأرض من يد إلى يد وفيها تعيين للحدود بشكل غير دقيق . واذا ضاعت هذه الأوراق من يد المالك فلا يحفـل بهـا كثـيراً لأن المهـم آنـذاك هو وضـع اليد على الأرض واستغلالها . ـ الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ـ عوض ص ٢٣٣ .

(٣) الادارة العثمانية ـ عوض ص ٢٣٣ .

الاصلاحية ، وبرغم إلغاء نظام الالتزام مع ما رمت الدولة من وراءه الى الحد من تعسف المقاطعجيين ، فإن الدولة سريعاً ما كانت تعود الى نظام الالتزام هذا بين الحين والآخر نظراً لعدم توفر الكفاءة والنزاهة في جهاز الضرائب مما كان يؤدي إلى تراكم الأموال على الأهالي وذلك نتيجة التقصير في جمع الضرائب . ونظراً لأن جبايتها بطريقة الأمانة كانت تسبب متاعب كثيرة للادارة تجبرها أحياناً إلى تجريد الحملات العسكرية[1] .

ونتيجة لذلك فإن طبيعة السلطة ظلت تمارس ـ على الصعيد العملي ـ على نفس القواعد الاجتماعية في المقاطعات والقرى ، وظل نظام الالتزام متبعاً مما جعل هذه المقاطعات محكومة عملياً من قبل المقاطعجيين[2] .

وقد عثرنا على وثيقة هامة ، هي عبارة عن رسالة بعثها نائب ناحية الضنية ، الدرويش محمد ، إلى قاضي الشرع بطرابلس الشام ، يحيطه علماً بالتجاوزات التي تمارس في « اجراء المبيعات والفراغات والانتقالات بموجب النظام العالي » ، وبوصول كاتب قلم الدفتر الخاقاني ، أرسل مجلس مديرية الناحية أحد أعضائه مصطفى آغا رعد معه لكي يطوفا القرى ويطردا الفارغين والمفروغ لهم ، « وغابوا مدة كم يوم ، واذ بهذه الأثناء حضر كاتب الطابو ومعه ثلاثين أو أربعين مضبطة واستدعا كتبهم بخط يده عن لسان مجلس الناحية . . . وكلفني إلى ختمهم ، فوقتئذ قلت له لا أختمهم ما لم يحضر البايعين والشارين . . . فأجابني هو وكاتب الناحية انطانيوس أفندي فخر بأنه ما لازم ختمي ، وبما أن مدير الناحية رجل مسن نائم في فراشه ، أرسل ختمه إلى كاتب الناحية فختم المضابط المحررة بهذا الشأن وختم البعض من اعضاوات مجلس الناحية تصديقاً على ختم المدير والكاتب . . . . »[3] .

وبما أن المقاطعة كانت بمثابة راتب عقاري مشروط بالتزام المقاطعجي بجبي الضرائب للخزينة فقد كان على هذا المقاطعجي أن يؤدي الخدمة العسكرية للوالي أو القائد العثماني ، وكذلك لأمير الجبل الحاكم ، لا سيا عندما تمتد سلطة الأمير الى أبعد من حدود امارته ، وهذا ما حصل لآل رعد مع الأمير حيدر الشهابي الذي « اشرب حبه مشايخ بلاد

---

(١) عوض ص ١٩٠ ـ ١٩١ .

(٢) كوثراني نفس المرجع ـ ص ٢٢ .

(٣) سجل المحكمة الشرعية رقم ٩١ ـ النص مثبت في الملحق رقم ١٢ .

بشارة وحاصبيا وراشيا والبقاع والضنية ، فمالوا اليه ومالأوه على ما أراد»[١]، وكذلك مع الأمير يوسف الشهابي وأولاده ومع الأمير بشير الكبير ، إذ كان على المقاطعجية أن يلتزموا بقيادة فلاحيهم استجابةً لطلب الوالي أو الأمير أو حتى قائمقام طرابلس كما جرى لآل رعد مع مصطفى بربر وعلي باشا الأسعد[٢] .

وكانت ملكية المقاطعات تنتقل بالوراثة من الأجداد الى الأحفاد في الأسر الاقطاعية ، بيد أن ادارة المقاطعة والتصرف بالمداخيل كانا في يد كبير العائلة ويرثهما عنه الابن الأكبر ، كذلك فان ملكية غالبية العائلات الاقطاعية للمقاطعات تستمر مئات من السنين دون أن يكون لها حق التخلي عنها إلى ملاك آخرين[٣] ، فالسلطان أو الوالي أو الأمير وحدهم الذين كانوا يستطيعون تجريد مالك المقاطعة من أملاكه المهداة إليه أو أملاك عائلته »[٤] .

حصل مثل هذا لمقاطعجية الضنية مع الأمير فخر الدين الذي أجلى آل سيفا عن الضنية ، ومع الأمير بشير الذي سيَّر حملته المشهورة بقيادة الشيخ بشير جنبلاط والشيخ جرجس باز على الضنية[٥] ، وكذلك ابراهيم باشا المصري الذي ألغى نظام الالتزام وقضى على العصبيات الاقطاعية والطائفية في البلاد الشامية مما جعل آل رعد يستقبلون أبو سمرا البكاسيني ويحملون لواء الثورة ضد الحكم المصري[٦] .

وقد كان حكام المقاطعات يتمتعون بعدد من الامتيازات ، فإلى جانب حق الامتلاك الاقطاعي المشروط ، كان أفرادها يملكون الحق في اشغال المناصب العالية[٧] ، وحمل أنواع خاصة من الأسلحة والاشتراك في العمليات الحربية على خيولهم (بينما كان الفلاحون

---

(١) مباحث علمية ـ ص ٣٤١ .

(٢) راجع فصل الضنية ومصطفى بربر ـ ص ٣٥ .

(٣) نيسكايا ـ ص ٣٤ .

(٤) المصدر السابق ـ ص ٣٤ .

(٥) راجع وقائع هذه الحملة في الصفحة ـ ٣٢ .

(٦) راجع تفاصيل ذلك في ص ٤٧ .

(٧) مثلما حدث لفاضل اغا رعد في تبوّ متسلمية طرابلس في عام ١٢١١ هـ / ١٧٩٦ م ومحمد اغا الفاضل في عام ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ م وعباس شديد رعد عند ذهاب مصطفى بربر لتحية احمد باشا الجزار عام ١٨٠٤ وعام ١٨٣١ عندما ارسله ابراهيم باشا ومطفى بربر الى طرابلس ليتسلمها ممهدا لقدوم الحملة المصرية اليها .

يحاربون مترجلين) وارتداء الملابس الجيدة مما كان محظوراً على الشعب البسيط[1] .

ولم يكن الاقطاعيون يتعرضون للجلد أو للاعدام (لقاء الجرائم نفسها التي كان بقية الأهالي تعدم من جرائها) ، بل كان عقابهم هو النفي والغرامة ومصادرة الأملاك وقطع أشجارهم وهدم مساكنهم ، وبهذا كان هؤلاء يتمتعون ضمن أراضي ممتلكاتهم بالحصانة الادارية وبالحصانة القضائية ، فكانوا في الحقيقة هم الحكام ذوي السلطة المطلقة ، إذ كان المقاطعجي يحاكم مرتكبي الجرائم الجنائية التي يعاقب عليها بالسجن أو بالجلد على أساس القوانين العامة حيناً[2] أو على أساس قانون مصلحة هذا المقاطعجي أحياناً ، حيث أعطى بعض الاقطاعيين لأنفسهم الحق في إعدام وقتل من يمتنع عن تنفيذ أوامرهم أو من يناصبهم العداء ، وقد وجدت مؤخراً عشرات الجماجم في أقبية وسجون بعض الأغوات والوجهاء في بلدة سير ومنها سجن خضر بيك العباس ، ومحمد بيك الملحم ونجيب بيك العلي رعد .

نظام المحاصصة
أو المزارعـــــة :

قبل صدور قانون الأراضي العثماني أو « المجلة » الصادرة في نيسان ١٨٥٨ ، كان نظام الالتزام الدائم أو العمل القسري مدى الحياة هو « المنتشر منذ زمن طويل » ، قد يعود الى ما قبل مجيء العثمانيين الى بلادنا ، في أكثر المناطق التي ضمت الى لبنان الكبير ومنها « مناطق عكار والهرمل ومرجعيون وراشيا وحاصبيا وبعلبك والضنية وفي المزارع المجاورة لمشغرة وغيرها »[3] .

وتبعاً لهذا النظام ، « سيطر الاقطاعيون على الفلاحين المعدمين العاملين في مزارعهم وأراضيهم ، فالمالك العقاري الكبير أو الاقطاعي كان يقدم « المسكن » أي الكوخ الخشبي »[4] أو مساحة البيت الذي يقيمه الفلاح على أرض سيده بجهده الخاص ، على أن تبقى ملكية الأرض والبيت للمالك لا للفلاح . ولا يقدم المالك لهذا الفلاح أية مساعدة في الزراعة بل يؤمن له الحماية من اعتداء الآخرين عليه ، كما يتعهد بدفع

---

(١) نيسكايا ـ ص ٣٥ .
(٢) نفس المرجع ص ٣٣ .
(٣) ضاهر نفس المرجع ص ٢٤٣ .
(٤) لم يكن البيت الخشبي معروفاً في الضنية بل البيت الترابي كما سيأتي تفصيل ذلك في حينه .

الضريبة عن المحصول . ولقاء تلك الحماية الوهمية كان المالك يمتص القسم الأكبر من المحصول ان لم نقل المحصول بكامله . أما القسم المتبقّي للفلاح فلا يكفيه الا لفترة قصيرة جداً من أيام السنة . والمالك يتعهد كذلك « بتقديم » السلفة للفلاح في أيام الشدّة وسني القحط والزواج على أن يسددها الفلاح بكاملها مع فوائدها ، التي قد تفوق أحياناً ما اقترضه ذلك الفلاح[1] ، وبمقتضى العرف والعادة كان الفلاح يزوّد مطبخ الاقطاعي بالطيور والبيض والجبنة والسمن والحليب والأخشاب والفحم مجاناً[2] .

أما قانون الأراضي العثماني « المجلة » فقد عرّف المزارعة بأنها « نوع من الشراكة يقدم أحد الشريكين أرضاً ويقدم الثاني عملاً ، على أن تقسم أرباح الانتاج بينهما » (المادة ١٤٣١) .

لكن هذا التعريف لهذه الشراكة والقسمة بين الشريكين كان باستمرار لمصلحة كبار الملاك العقاريين ، فقد بقيت ملكية الأرض كاملة للاقطاعي باستثناء حصول تطوّر وحيد وهو جعل الفلاح شريكاً للآغا في محاصيل الأشجار التي كانت في غالبيتها الساحقة من التوت .

لكن كيف ومتى حصل هذا التطور وما هي نوعيته ؟

لا شك في أن صدور قانون الأراضي في عام ١٨٥٨ ، كان بداية الانعطاف التاريخي نحو ملكية الفلاح للأرض التي أحياها عملاً بالحديث الشريف : « من أحيا أرضاً مواتاً فهي له » . وكذلك كان بداية النهاية لتلك المقولة الشائعة وهي : « **من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع** » .

غير اننا لم نستطع التوصل الى معرفة السنة التي بوشر فيها بالعمل بنظام المشاركة في الضنية وذلك نتيجة لتوالي اصدار القوانين الاصلاحية من جانب الدولة العثمانية حتى عام ١٩١٣ ونتيجة لغياب الدراسات المهتمة بتطبيق تلك الاصلاحات ، لكن المعمرين في المنطقة يذكرون ـ ومنهم من يربو عمره على المئة سنة ـ انه منذ بداية شبابهم يسمعون « بربع الشلش » أو « ربع الشجر » فماذا يعني ذلك ؟ .

---

(١) ضاهر نفس المرجع ص ٢٤٤ ـ نقلا عن : Louis Cordon. P . 54

(٢) نيسكايا ـ ص ٤٥ .

انه لمن السهل معرفة واستنباط القانون الذي كان معمولاً به ، خصوصاً وان هذا القانون ظلّ ساري المفعول حتى نهاية عهد الانتداب الفرنسي في بعض القرى وما زال يسري على بعضها حتى يومنا هذا .

وملخص ذلك القانون هو أن قسمة المحصول كانت على النحو التالي : للفلاح نصف المحصول نتيجة لحقه في ربع الشجر والربع الآخر ثمناً لأتعابه ، أما النصف الثاني فهو للآغا (المالك) .

ويزيد الحاج سرحان رعد الأمر وضوحاً فيقول :

« إن العقد ـ عقد المشاركة ـ بين الفلاح الشريك والآغا كان شفهياً ، وان الفلاح الذي يزرع الأرض إذا حدث وطلب حصته منها ، كان الآغا يعطيه ربعها على شرط انه أن يبست شجره في هذه الحصة فلا يحق للفلاح زراعة غيرها لأن له « ربع الشلش وليس ربع الأرض» ، ونادراً ما كان الآغا يسمح بهذه القسمة لأن عليه عندها أن يجابه مشكلة ايجاد فلاح آخر يقوم وعائلته بزراعتها وحراثتها والاعتناء بها »[1] .

ومن المعروف حتى اليوم أن أراضي القرى المعروفة بالمزارع هي بعلية تماماً بعكس أراضي قرى القسم الشمالي من الضنية ، والتي تقسم بدورها الى منطقتين : الجردية والساحلية ، فهي بغالبيتها العظمى مروية بينابيع متعددة تتفجر من السفوح العالية الغربية لسلسلة جبال لبنان الغربية .

ونتيجة لذلك فان قسمة المحصول في احدى المنطقتين تختلف عن قسمتها في الأخرى .

في المـــزارع :

يقسم المحصول تبعاً لخصوبة الأرض :

---

(١) من حديث مع الحاج سرحان رعد بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٩ .
المعروف أن الحاج سرحان رعد كان مع أخويه يملك القسم الأكبر من أراضي المنطقة التي تعرف اليوم في الضنية باسم « المزارع » وهي القرى المارونية الواقعة على حدود منطقة الزاوية الجردية . والتفسير الوحيد لهذه التسمية هو أن جميع قرى هذه المنطقة وأراضي مشاعها كانت على شكل مزارع تابعة مباشرة للآغوات الملاكين ، استدللنا على ذلك من سجلات المحكمة الشرعية ومما نراه ماثلاً الى اليوم من بقايا هذه المزارع والقرى التي اندثر الكثير منها وأهمها : عين الحسين ـ أفقا ـ جورة الخوري ـ قرنة الخرايب ـ فريجة ـ بشناتا ـ داريا .

إذا كانت الأرض خصبة : للفلاح ثلثا انتاج الحبوب وللآغا الثلث . اذا كانت الأرض غير خصبة للفلاح ثلاثة أرباع المحصول وللآغا الربع . علماً بأن الفلاح كان يشتري البذار ويزرع ويحصد ، وعندما يكون المحصول قليلاً في سنة ما كان الآغا يترك كميات « التبن » الناتجة عن الحصاد للفلاح علفاً لمواشيه[1] .

أما مواسم الأشجار والتي يشكل التوت فيها العنصر الطاغي فقد كانت تقسم محاصيلها من شرانق الحرير مناصفة بين الفلاح الشريك والآغا المالك . وكذلك الزيتون واللوز والتين وقليلاً من المشمش اللوزي والخوخ الشامي .

في المنطقة الجردية والساحلية :

إن حصة الفلاح في هذه المنطقة كانت أقل منها في المنطقة السابقة نظراً لكونها مروية في معظم أقسامها كما ذكرت سابقاً ، لذلك نرى أن نصيب الفلاح كان نصف الانتاج سواء من الحبوب التي كانت في أكثرها من القمح الرديء والشعير و « الكرسنة » والذرة الصفراء والبيضاء ، أو من انتاج الشجر : من توت وبعض الفواكه الأخرى التي لم تكن قد تأصلت بعد وأصبح منها من كل صنف أنواع متعددة[2] .

وفي كثير من السنين كان الآغا يشتري بذور الدود وبذار الحبوب بنفسه لجميع شركائه المزارعين لكي يضمن لنفسه انتاجاً كبيراً وصنفاً مميزاً يسهل عليه بيعه وتسويقه مع العلم أنه كان يقتطع أثمان هذه البذور قبل البدء بعملية قسمة المحصول .

لقد ثبّت هذا الشكل من المزارعة حق الفلاح كشريك ، لا كعبد للاقطاعي ، ومن هذا المنطلق بالذات جاء نظام المغارسة ليعطي الفلاح بداية حقه في التملك لربع « الشلش » طيلة العهد المتبقي من الحكم العثماني وحتى نهاية عهد الانتداب الفرنسي حيث كرّس حقه في تملك ربع الأرض التي يعمل ويفني العمر عليها[3] .

ومن هنا تبرز أهمية نظام المغارسة « كنواة أساسية لبروز الملكية الريفية الصغيرة في

---

(١) هذا ما فصله لنا الحاج سرحان رعد وأيدته أقوال المسنين في قرى منطقة المزارع ، علماً بأن الأراضي المهملة وتسمى « السليخ » كانت تزرع بالحبوب والأراضي المستصلحة والقريبة من بيوت القرية كانت تزرع بالشجر .

(٢) هذا ما اتفق عليه كثير من المعمرين والمعمرات في المنطقة .

(٣) حدث هذا في عام ١٩٣٧ م .

المناطق اللبنانية خارج الجبل ، فقد أدت المغارسة فعلاً الى تجزئة الأرض وترسيخ حق المزارع من هذا النوع بحصة منها[1] ، خصوصاً إذا عرفنا انه في بعض القرى القليلة جداً كان يوجد بعض الفلاحين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد كانوا يملكون أرضهم كاملة اذ استطاعوا شراءها من الآغا بأموال جاءتهم من قريب في المهجر أو بدراهم أدخروها أو عطاء من الآغا لقاء خدمة كبيرة له !! ، وهذا ما حصل للسيد أمين البيطار من قرية كفرحبو - ذات الأكثرية المسيحية - بصفته خوليا عند محمد بك الملحم (رعد) عندما وهبه هذا الأخير المنزل الذي يقيم فيه أمين وبيتاً آخر في كفر حبو وقطعة أرض كبيرة مقابل التخلص من الخوري يوسف الفحام ، صهر أمين وابن قريته ، لأنه طلب من فلاحي قريته عدم تربية دود الحرير وعدم الدفع للبيك أية مواسم - ولكن وصول التفاصيل الى الخوري المذكور عن طريق صديقه أمين حسين فتفت - هو الآخر خولي عند محمد بك - وهروبه الى البرازيل أفسد على المتآمرين خطتهم[2] .

غير أن هناك بعض القرى في الضنية ، لا يتجاوز عددها أصابع اليد ، نجت من ويلات التحكم الاقطاعي نتيجة لوجود سكانها فيها واستصلاح أراضيها منذ فترة قد تمتد الى ما قبل مجيء آل رعد الى المنطقة ، وكذلك نتيجة لتكاتف أهلها ووقوفهم صامدين أمام جبروت الأغوات واغراءاتهم ، ولما يعرف عن سكان هذه القرى من شدة بأسهم وتفانيهم مجتمعين حتى الموت في سبيل الدفاع عن أرضهم وعن حقهم الكامل في استغلالها وامتلاكها[3] .

أما هذه القرى فهي : السفيرة - بيت الفقس - قرصيتا - نمرين .

وقد كان الاقطاعي يجبي الضريبة والآتاوات العينية وغير العينية قبل اقتسام المحصول ، وكثيراً ما كانت هذه الآتاوات من : ثمن مرور المياه في المجرى أو الساقية - التي كان الآغا يعتبرها من أملاكه - مع اجرة ناطور مياه الري (يعرف محلياً باسم « الشاوي ») ، مضافاً إليها ثمن دود الحرير الذي كان يشتريه الآغا بنفسه ، كذلك حصته التي تبلغ نصف المحصول وغيرها من ديون يكون الفلاح قد اقترضها من الآغا إذا

---

(١) ضاهر - المصدر نفسه - ص ٢١٣ .

(٢) هذا ما يعرفه الكثيرون من قريتي كفر حبو وحقل العزيمة وما أكده لنا الارشمندريت نقولا داود وأخوه داود داود .

(٣) هذا واقع يعرفه الكثيرون من سكان المنطقة .

ما أراد الفلاح تزويج ولده في احدى السنين أو ألّمت به مصيبة أو مرض وهكذا حتى تصبح نتيجة المواسم وعمل الفلاح طيلة أيام السنة هي التالية :

« يحصل الآغا أو البيك على انتاج دود الحرير بكامله ويبقى للفلاح ما تغله الأرض من الحبوب والتي ما كانت لتسد رمقه ورمق عياله لأشهر قليلة من السنة »[1] .

لذلك غالباً ما تكون عملية اقتسام المحصول مجرد استيفاء الاقطاعي لديونه وضرائبه وأتاواته وهداياه خاصة « اذا ما أراد المزارع الاستقلال عن الاقطاعي وهو المدين باستمرار لهذا المالك الكبير »[2] . وإذا رفض المزارع القسمة أو جهر بالتململ والتمرد « يقوم الاقطاعي باحتجاز الأرض بالقوة وتلقين الخارج عن الطاعة درساً تأديبياً صارماً بواسطة أزلامه . أما إذا قبل القسمة فيعطيه أرضاً جديدة لغرسها لقاء تنازل المزارع عن حصته في الأرض المغروسة سابقاً وتبقى ملكية الأرض الجديدة باسم الاقطاعي رسمياً والهبة أو الاتفاق يبقى شفهياً فقط بحيث أنه في نهاية مدة المزارعة وعندما تبدأ الأشجار المثمرة بالانتاج يتم طرد المزارع منها بالقوة أو لقاء أرض جديدة لغرسها »[3] .

الخولـــــي :

إن أصحاب الأملاك الواسعة ، من الآغوات الكبار والبكوات ، قليلاً ما كانوا يمارسون العمل والسكن في القرى التي يملكونها ، اللهم إلاّ في أيام الحصاد أو اقتسام المحصول ، حيث يقيمون في داراتهم في بلدة سير ، وكان الميسورون منهم يعينون من قبلهم وكيلاً يسمى « الخولي » وغالباً ما كان مخلصاً لسيده بل ويفوقه جبروتاً وعنجهية حتى أصبح حضوره عند قسمة المحصول أو في مأتم أو عرس يعني حضور البيك بنفسه ، ومن هنا تردد كثيراً المثل الشائع « زلمة البيك ، بيك » ،

وقد كان هذا الخولي « ذا خبرة للاشراف » على أملاك سيده لكونه مزارعاً ناجحاً أو وجيهاً محلياً أو شيخاً من الأسرة الاقطاعية نفسها ، وكثيراً ما كان يستغلّ أراض لحسابه الخاص ، لقاء مبلغ معيّن من المال ، أو جزء معين من المحصول يؤديه للاقطاعي المالك . وسرعان ما اغتنى هؤلاء الوكلاء وضاعفوا ثرواتهم الشخصية بعد أن أصبحوا ملتزمين

---

(١) هذا ما يتفق عليه جميع المعمرين الذين تم سؤالهم .

(٢) ضاهر ـ نفس المرجع ـ ص ٢١٣ .

(٣) المصدر السابق ـ ص ٢١٣ .

لمناطق واسعة ومدعومين مباشرة بسلطة الاقطاع المتنفذ على صعيد الدولة ، مما سهّل لهم عملية استغلال الفلاحين ، والى امتلاك أراض واسعة على حساب بعض الاقطاعيين الأضعف نفوذاً وعلى حساب أملاك الدولة أيضاً . وعن هذين الطريقين تكونت الملكية العقارية المتوسطة التي انتشرت بشكل خاص في المناطق الملحقة بلبنان ، وبقيت تلك الأراضي عديمة الاستقرار وتتبدّل ملكيتها دائماً ، وخاصة ما قام منها على دعم الاقطاعي المتنفذ للمالك العقاري المتوسط »[1] .

وهذا ما حصل بالضبط لآل فتفت من بلدة سير ، حيث كان جدّهم الأول « فتفت » خولياً عند خضر بك العباس وكان بتصرفه قطعة أرض كانت تعرف بـ « حفة الحرش » قرب بلدة عاصون .

واتفق أن جاء عطا الله ـ جدّ آل داود في حقل العزيمة[2] الى المنطقة مع مواشيه حيث تقاسما أرض حفة الحرش لقاء تنازل عطا الله لفتفت عن نصف قطيع الماعز[3] .

وكان عدة أفراد من آل فتفت يشغلون منصب الخولي عند أكثر من اقطاعي من آل رعد في سير والقرى المجاورة لها ، كما كان محمد حمدة الصمد خولياً في بخعون وأمين البيطار في كفر حبو وأمين الشامي في حقل العزيمة وعاصون وعبود شوك وخضر عبد الحميد شوك وقاسم شندب في المنطقة الجردية العليا وقاسم الفتال في قرية عزقي (عزقية) وجوارها ، وربما يعود الى هذه الوظيفة بعض الفضل في كون عائلتي الصمد وفتفت أكثر العائلات في منطقة الضنية غنى ونفوذاً مما جعلهما تنافسان عائلة رعد في زعامة المنطقة وقيادة الفلاحين في عهد الاستقلال .

خلاصـــة :

لقد كانت الاتفاقية الاسمية على الشراكة بين الفلاح والاقطاعي هي اتفاقية مؤقتة ، ولم يكن للفلاح أي حق في استعمال الأرض بصورة دائمة[4] ، على الأقل في نظر الاقطاعي الذي كان يجد لنفسه الحق في طرد الفلاح من الأرض التي يعمل فيها مستغلاً

---

(١) ضاهر ـ نفس المرجع ـ ص ٢١٥-٢١٦ .

(٢) تقع قرب بلدة بخعون وتشرف على بلدة سير وجميع سكانها من طائفة الأرثوذكس .

(٣) من مقابلة مع الارشمندريت نقولا داود وأخيه داود داود بتاريخ ١٢/١/١٩٨٠ .

(٤) الحركات الفلاحية في لبنان ـ نيسكايا ص ٤٦ .

لتنفيذ ذلك كل الوسائل الممكنة . وكانت العلاقات بين الشريك والمالك في الواقع أعقد بكثير مما تنص عليه الاتفاقية ، فالفلاحون ، الذين كانوا يملكون الأرض ـ بمعنى يستثمرونها ـ أباً عن جد على أساس الشراكة ، كانوا يكتسبون حقوقاً معينة فيها [1] .

كذلك كان الفلاح عادة يعتبر الأرض التي يعمل عليها وكأنها معطاة له من أجل استعمالها الى الأبد وخاصة اذا كانت الأرض في السابق ملكاً له ثم انتقلت الى حوزة الأفندي لقاء الديون كما كان يحدث غالباً .

فقد اتفق أكثر الباحثين المعاصرين ، على أن العلاقة القنية بين الفلاحين والاقطاعي كانت معدومة في سوريا ولبنان خلال القرنين الثامن والتاسع عشر . ومع هذا فانه مما لا جدال فيه هو وجود عدم المساواة في الحقوق الاجتماعية بين طبقات السكان ـ في الواقع لم يكن هناك أكثر من طبقتين هما : الفلاحون والآغوات الملاكون ـ كشكل من أشكال تبعية الفلاح للاقطاعي في لبنان ، وقد كان هذا الشكل يتجلى في انعدام حقوق الفلاح السياسية وانعدام التساوي أمام المحاكم ، وفي خضوعه للأحكام التي تصدرها محكمة سيده ، وفي ارهاقه بالضرائب الى الحد الأقصى ،[2] حتى ان أكثر معمري الضنية يجمعون على أن الفلاح لم يكن ليجرؤ على القدوم الى دارة الآغا دون هدية يحملها بنفسه ، ووصل الأمر بأحد البكوات الى حد عدم قبول هدية الفلاح الاجبارية إذا كانت محملة على ظهر دابته ، بل كان يريدها محمولة على ظهره تدليلاً على خضوع الفلاح وعبوديته وامعاناً في اذلاله[3] .

إن النظام الاقطاعي كان مسيطراً في لبنان الجبل وفي المناطق الملحقة به ، لكنه في الجبل لم يعد أكثر من ذكرى انقضى أجلها منذ عام ١٨٦٠ ، أما في المناطق الملحقة فقد تحوّل نظام الملكية الواسعة جداً إلى استغلال اقتصادي للفلاح من قبل كبار الملاكين[4] .

---

(١) المرجع السابق ـ ص ٤٦ .

(٢) نيسكايا ـ ص ٤٧ .

(٣) هذا ما يعرفه معمرو الضنية جميعاً عن الإقطاعي الكبير محمد بيك الملحم (رعد) .

(٤) - E- Rabbath .= « L'évolution politique de la Syrie ... P. 23 I.

وفي الضنية ، كما في غيرها من المناطق الملحقة بجبل لبنان ، فان كلمة اقطاعي واقطاعية تشير دوماً إلى الآغوات والبكوات والزعماء بالوراثة والى النظام الاستغلالي المعادي للتقدم ولروح العصر ، والمستند الى استخدام أجهزة الدولة القمعية لصالحه ، وضد حقوق الفلاحين في أرضهم ونتاج عملهم[1] .

(١) لقد تحررت كل من عكار والضنية تقريباً من قيود الاقطاعيين حديثاً ، مع العلم أن هذا التحرر انطلق في الضنية من بلدة بخعون على يد الوجيه حسين علي الصمد منذ بداية الخمسينات من هذا القرن ، أي في وقت سبق تحرر فلاحي عكار بعشرات السنين .

الفصـــل الثانـــــي

الزراعة في الضنية :

إن الطبيعة الجبلية لمنطقة الضنية مع قلة وجـود المسطحـات السـهلية قد حددت الوجهة الاجتماعية والاقتصادية لسكانها ، فأضحى المجتمع في الضنية مجتمعاً زراعياً محضاً ندر أن عرف أهله أعمال التجارة والحرف اليدوية طيلة العهدين العثماني والفرنسي، إذ أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر كان الحداد الوحيد الموجود في سير هو من اهدن والنجـار الوحيد يعود بأصله الى مزرعة التفاح في قضاء الزاوية[1] .

اضافة إلى ذلك ، فقد ساهمت عدة عوامل أخرى في اعطاء هذا الطابع الزراعي لمنطقة الضنية أهمها :

أولاً :

نشاط الفلاح الضناوي الـذي استطـاع تحـويل الأراضي الجبلية ومنحدراتهـا إلى مدرجات وجلول يطلق على مفردها في الضنية اسم « عزق » وهـو عبـارة عن قطعـة من الأرض مفلوحة بعمق ، تعطى سماد البقر والماعز ومحاطة بحائط حجري ، وعادة تكون هذه المدرجات متمركزة قرب القرية وأكثر ما تزرع به هو التوت في المناطق الجبلية إضافة إلى بعض الأنوع غير المؤصلة من الخوخ الشامي والمشمش الكلييي ـ البري ـ قبل أن يسود نوع مشمش « أم حسين » الذي اعتنت بشجرته الوحيدة الأصلية أم حسين شاكر الصمد في بخعون وتعهدتها برعايتها[2] .

---

(١) هذا ما صرح به الحاج سرحان رعد وما أكده كثيرون غيره من معمري الضنية .

(٢) حدث هذا قبل الثلاثينات من هذا القرن ويعرفه الكثيرون في بخعون والمنطقة .

أما في المناطق القريبة من الساحل فأكثر ما كانت تزرع به هي أشجار الزيتون والتوت استناداً إلى ما جاء في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الشام .

ثانياً :

خصوبة التربة وكثرة المياه التي تتفجر من ينابيع متعددة يقع أكثرها في السفوح الغربية لسلسلة جبال لبنان الغربية . أهم هذه الينابيع هو نبع السكر الذي يستفيد من مياهه أكثر قرى المنطقة الجردية الشمالية ، ثم نبع سير الذي يسقي أراضي المنطقتين الوسطى والساحلية من الضنية ، وقلما نجد قرية من قرى القسم الشمالي تخلو من نبع صغير يقتصر استعماله على الشرب وري البساتين القريبة منه .

أما في منطقة المزارع فان جميع أراضيها بعلية لخلوها تماماً من الينابيع مما حدد نوع المزروعات فيها وجعلها تقتصر على التوت والزيتون قديماً وبعض أشجار اللوز والكروم والتبغ في عهد الانتداب الفرنسي . أما حاجتها من المياه فقد تأمنت عن طريق حفر الآبار والتي ما نزال نشاهد آثارها ظاهرة حتى يومنا هذا في قرى ومزارع هذه المنطقة .

ثالثاً :

عزلة فلاح الضنية في قريته وعدم اتصاله إلاّ نادراً وفي مواسم بيع المحصول بالعالم الخارجي اضافة الى حرمانه من نعمة العلم والثقافة كل ذلك أدى الى سيادة وسريان القانون الطبيعي الذي ظل سائداً طيلة العهد التركي : « إن الفلاح لا ينجب إلاّ فلاّحاً » .

واذا كانت المساحات الزراعية الضيقة في جبل لبنان والضائقة الاقتصادية التي نتجت عن ذلك ، قد دفعت بأهالي الجبل الى الهجرة والاغتراب إلى الأميركيتين واوستراليا ، فان اتساع الأراضي الزراعية في الضنية المجاورة للجبل والمناخ الجيد الذي يسودها ، اضافة الى اصرار الآغا وتشديده على الفلاح لاستصلاح الأرض نتيجة تزايد طلب التجار الأجانب والسوق على يرقات الحرير ، وحاجة الفلاح إلى المحاصيل من الحبوب التي يقتات بها ، كل ذلك شدّ الفلاح بل أجبره على الالتصاق بأرضه طوعاً أم كرهاً ، وأعشت عينيه عن التطلع الى خارج حدود قريته ومنطقته ، حتى أن الضنية لم تعرف الهجرة منها إلاّ في السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، ولم يلبث الذين هاجروا الى أميركا أن عادوا فور انتهاء هذه الحرب الى حضن أرضهم وسيطرة سيدهم الاقطاعي .

أما الأسباب التي عاقت تقدم الزراعة في الضنية شأنها في ذلك شأن معظم مقاطعات الريف الشامي فأهمها :

أولاً

احساس الفلاح وشعوره بأن الأرض التي يعمل عليها ليست ملكه وليس له سوى أن يأكل من فتات خيراتها وأن يعيش مؤقتاً عليها، وان القطعة التي أمضى شطراً كبيراً من حياته في استصلاحها سوف لن تلبث أن تنتقل الى سلطان الآغا أو البيك ليهبها الى فلاح آخر أكثر حظوة لديه ، وسيكون نصيبه من جديد قطعة أرض بور عليه يقع عبء استصلاحها .

ثانياً :

ضآلة الحصة المتبقية للفلاح من انتاج الشجر ومحصول الأرض في الوقت الذي يذهب القسم الأكبر من المحصول الى الاقطاعي الشريك وإلى خزينة الوالي أو المتصرف اللذين كانا يتفننان في ابتداع أنواع الضرائب والخوات والهدايا الاجبارية ، لا سيما وانهما يملكان وسائل جبايتها اذا ما جأر الفلاح بالشكوى أو التذمر .

ثالثاً :

شيوع الوسائل البدائية المتبعة في استصلاح الأرض وزراعتها وتسميدها وحصادها في وقت كان هـمّ الاقطاعي الوحيد هو حصوله على حصة الأسد من مردود الأرض ، مع العلم أن الملكية شبه المطلقة وحق الانتفاع والتصرف المطلق بالأرض كان يتيح للاقطاعيين تكديس مبالغ ضخمة من المال جرت العادة على عدم توظيفها في الاقتصاد الزراعي[1] ، اللهـمّ إذا استثنينا شراء الآغا الشريك بذور دود الحرير ليكفل لنفسه انتاجاً موحد الصنف لدى جميع مرابعيه والتي لا يلبث أن يستوفي أثمانها كاملة وتزيد عند بدء عملية قسمة المحصول[2] .

---

(١) نيسكايا ـ ص ـ ٤٠ ـ ٤١ .

(٢) صرح بذلك الحاج سرحان رعد في احدى المقابلات معه .

رابعاً :

عدم وجود أي نوع من أنواع الارشاد الزراعي وارهاق الأرض بزراعتها سنوياً ليستطيع الفلاح تأدية الضرائب التي تجبى دون هوادة، اضافة الى أن قسماً لا بأس به من المساحات الزراعية كانت مغطاة بالغابات والاحراش وكانت استغلالها أكثر ربحاً من زراعة الأرض وانتظار المردود اثني عشر شهراً .

الغابات :

فغابة الأرز في الضنية مشهورة ، تقع على ارتفاع ١٩٠٠ م عن سطح البحر ، وكانوا يسمون الأرز « طنوباً » ، كما كانت الأحراج تحتوي على أشجار الشوح والشربين والبلوط ، وتعدّ غابة أرز الضنية من أجمل غابات بلادنا نظراً لموقعها ونموّها واتساعها وحجم أشجارها ، لكن أكثرها ذهب ضحية المنشار والنار »[١] .

وعندما جاء الانكليز والفرنسيون الى بلادنا عقب الحرب العالمية الأولى ، أتوا على البقية الباقية من أشجار غابة الضنية التي كانت مورداً هاماً للفلاحين سواء لصنع الفحم أو لنقلها على الدواب الى طرابلس حيث كان يكثر عليها الطلب ، فقد استغل الحلفاء الثروة الحرجية في الضنية وغيرها لأجل مدّ الخط الحديدي الذي ربط لبنان بفلسطين ، ثم جاءت الضربة القاضية عن طريق قطعان الماعز التي قلّما كان يخلو منها بيت في قرى الضنية العالية . وحتى عام ١٩٣١ كان ما يزال في الضنية مساحة ثلاثة آلاف هكتار من الأراضي المغطاة بالغابات[٢] .

وقد كانت عملية استثمار الثروة الحرجية تخضع لاشراف الآغا الذي كان يسمح بالاستفادة منها لبعض مرابعيه ويمنعها عن غيرهم وكثيراً ما كان ذلك سبباً لمشاكل كثيرة بين أحد الاقطاعيين الشركاء وفلاحيه من جهة وبين آغوات آخرين وأعوانهم من جهة ثانية . ومن الأمثلة على ذلك ما جرى عام ١٩١٢ حيث كان أغلب الفلاحين يقطعون خشب الأشجار من الغابات ، وكان مصباح بيك ابن حسن بيك العلي رعد يفرض الخوة على الفلاحين ، كما كان يغتصب الدواب وأحمالها منهم حتى طفح الكيل بأهالي قرية بخعون ، واتفقوا سراً على قتله ، لأنه ندر أن يمر يوم دون أن يغتصب مصباح منهم دابّة

(١) مباحث علمية واجتماعية ـ ص ٣١٨ .

(٢) ضاهر ـ ص ٤٦ .

من الدواب ، وبالرغم من أن كبير الاقطاعيين محمد بيك الملحم رعد كان متضايقاً من مصباح ، إلاّ أنه لم يكن ليجهر بذلك خوفاً منه .

كمن كل من يوسف حسن وأحمد شاكر الصمد وعبد الحميد زينة من بخعون لمصباح وقتلوه عند مدخل بلدتهم ، فكانت سنة اثبات وجود بالنسبة لفلاحي بخعون إذ اعتبر قتل مصباح أول محاولة من نوعها يقدم عليها فلاح ضد أحد بكوات العائلة الحاكمة[1] .

التـــوت :

بالرغم من اننا لم نستطع معرفة الزمن الذي أدخلت فيه شجرة التوت الى الضنية ، إلا اننا تأكدنا من أنها كانت تشكل مورداً رئيسياً للفلاح والعنصر الأهم في الزراعة منذ فترة مبكرة من القرن الثامن عشر الميلادي ، استدللنا على ذلك من حجج الدعاوى والبيع والشراء التي قلما تخلو السجلات الأولى من سجلات المحكمة الشرعية من واحدة منها .

ومما ساعد على رواج زراعة شجرة التوت هو اشتداد الطلب على الحرير الطبيعي من قبل تجار أوروبا من فرنسيين وانكليز وغيرهم في زمن مبكر من القرن الثامن عشر . فقد عثرنا في أحد سجلات المحكمة الشرعية على وثيقة هي عبارة عن رسالة من متسلم طرابلس الى ملتزمي مقاطعات الضنية وعكار والكورة والزاوية يطلب منهم التنبيه على الفلاحين في عدم حشي الحرير بالعفش لأن التجار الفرنسيين والانكليز لن يشتروا بعدها إلا الحرير النظيف الخالي من العفش[2] .

---

(١) القصة يعرفها أكثر معمري الضنية ورواها كل من الحاج سرحان رعد والحاج خالد المصري والحاج محمود الصمد .

(٢) هذا نص الوثيقة الواردة في سجل المحكمة رقم ١١ - عام ١١٦٢ هـ / ١٧٤٨ م : « مفاخر الأقران ضابط مقاطعة الضنية الشيخ محمد رعد والمير يوسف والشيخ مرعب والشيخ شديد وضاهر ضابطين مقاطعتي الكورة والزاوية ، المنهي اليكم بأنه حضر أركان افندينا ولي النعم لطرف اللاذقية تجار الافرنج الفرنساوية والانكليز وعرضوا لسعادته بأن الحرير الذي يتسوقوه من الميزان ، انه في بلادهم طلع أغلبه محشي عفش ، وتشكو بأنه خسر مبلغ وافر لأجل عدم نظافته وسعادته نبّه علينا وأوصانا بأنه في وقت اقتراب ريم الشح نبّه على بساتين البلاد ونحرر بيورلدات ننبه الى المقاطعات ونؤكد عليهم في نظافة الحرير من العفش .

فبناءعلى ذلك حررنا لكم هذا البيورلدي على يد حامله المباشر، حال وصوله ووقوفكم على مضمونه تنبهوا على جميع حلاّلين الحرير بأن يتناظفوا عليه زيادة لأن التجار المذكورين اتفقوا أنهم ما يشتروا إلاّ الحرير النظيف الخالي من الحشي بالعفش ، فالذي يخالف وينوجد في حريره عفش لا يلوم إلاّ نفسه » .

الامضـاء
أحمد أفندي متسلم طرابلس

وظلت شجرة التوت هي السائدة في جميع البساتين الشجرية في منطقة الضنية طيلة القرن التاسع عشر . هذا ما تؤكده القضايا الواردة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس .

ففي عام ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م« أجّر الشيخ حسين بن علي خضر رعد الضناوي لليهودي يوسف ولد اليهودي خضر المعاليقي الحلبي الذي استأجر منه أصالة عن نفسه وبوكالته عن اليهودي اسحق ولد اليهودي ابراهيم الأزمرلي وذلك جميع الحصة الشايعة في كامل الطاحون دار الرحى المشتملة على حجرين لطحن الحبوب ومطروف لعصر الزيتون وحلة نحاس لسلق الحنطة الكاينة في أرض قرية عدوة ناحية الضنية وجميع قطعة الأرض السليخ المعدة لزراعة الحبوب وأرض البيّاض التي فيها أشجار التوت وأرض البستان الكاينة في قرية بطرماز المشتملة على أشجار التوت وجميع بيّاض أرض الثلاث كروم العنب في قرية بطرماز وأرض بستان شجر التوت في أرض عدوة على شاطىء نهر البارد على مدّة سبع سنين بأجرة قدرها / ٩٢٥٠ / قرشاً »[١] .

وهكذا نرى أن الشرانق التي تعيش وتقتات بورق شجر التوت كانت أهم مصادر عيش الفلاح وأهم انتاج زراعي شجري في الضنية حتى وقت متأخر من عهد الانتداب الفرنسي حيث بدأت أشجار الفواكه المختلفة تحلّ تدريجياً محل أشجار التوت نظراً لقلة الجهد، والرعاية الذي تحتاج اليه هذه الأشجار مقابل ما تحتاجه شجرة التوت أولاً ونظراً لقلة اقبال التجار الأجانب على شراء الشرانق مع بداية أفول نجم الحرير الطبيعي ثانياً .

هذا مع العلم أن شرانق الحرير لم تكن طيلة العهد التركي بداية أو سبباً لحركة صناعية قائمة على تحويل الشرانق الى خيوط حريرية في الضنية بعكس غيرها من المناطق المحيطة بها لخلوها من المخانق . إذ أن الشرانق كانت تجمع وتحمل الى زغرتا حيث توجد الكرخانات ـ المخانق ـ لتباع الاقة بعدها في مطلع القرن العشرين بعشرين قرشاً سلطانياً ، وظل الأمر كذلك حتى بداية الثلاثينات حيث اشترى نصوح الفاضل ـ رعد ـ كرخانة من آل رحمة في قرية رشعين التي كانت تابعة ادارياً لمتصرفية جبل لبنان[٢] .

---

(١) سجل المحكمة رقم ٣٦ ـ ١٢٥٥ هـ ـ ص ٢٠٤ ـ راجع أيضاً بهذا الخصوص سجلات رقم : ١٢ ـ ٣٦ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤ ـ ٦٥ ـ ٧٢ ـ ٨٠ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٧ ـ ٨٨ ـ .... وغيرها .

(٢) جميع مسني الضنية يعرفون ذلك .

والى جانب التـوت ، كان الزيتـون يشغـل مساحـات لا بأس بهـا من الأراضي الزراعية في المنطقة الساحلية خاصة المحيطة منها بمقاطعة الزاوية في قرى : ايعال ، كفر حبو ـ ومزارع صخرة ، الخالدية ، دير نبوح ودنحل ، يؤكد لنا ذلك وجود مطارف عصر الزيتون في قريتي عدوة ودير نبوح وايعال التي تضمنتها حجج بيع وأستئجار لأراض تذكر فيها بكثرة أشجار الزيتون والتوت وغيرها[1] .

أما الحبوب فكانت تزرع في الأراضي غير المشجرة وعلى منحدرات التلال التي ما نزال تستغل حتى أيامنا هذه نظراً لصعوبة استصلاحها لأجل زراعة الأشجار من جهـة ولحاجة الفلاحين المعيشية الى الحبوب التي كان يصعب عليهم شراؤها بسبب قلـة ذات يدهـم من جهة ثانية .

ويأتي القمح في مقدمة الحبوب ثم الذرة والعدس ، هذه الأصناف كانت تشكل الغذاء الرئيسي لسكان المقاطعة اضافة الى الشعير في سنّي القحط والحروب . كما كانت تزرع الكرسنة والباقلة كعلف للحيوانات . أما الخضار فكانت تزرع للاستهلاك المحلي لصعوبة نقلها الى السوق في طرابلس وللعناية الزائدة التي تتطلبها[2] .

آلات الزراعة وقنوات الـــري :

لقد اتفقت أقوال بعض المؤرخين مع الروايات الشفهية التي ما زال جميع معمري المنطقة يرددونها على أن التقنية الزراعية كانت معدومة تماماً في جميع الأرياف اللبنـانية ، حيث كانـت السـكة أو المحـراث الخشبـي هو الأداة الـزراعية الأولى لقلـب التربـة . والمحراث ، سواء بسبب خفته وطريقة استخدامه ، أو بسبـب ضعف حيوانـات الجـر الهزيلة السيئة التغذية والتي كانت الحمير حيناً أو زوجاً من الثيران أحياناً ، هذ المحراث لـم يكن يشق الأرض إلاّ على عمق ضئيل جداً . وقد نتج عن تكرار هذه العملية في الأراضي الزراعية أن تكونت تحت سطح تربتها طبقة صلبة يصعب على مياه الأمطار اختراقها وعلى جذور النباتات ، سواء منها الشجرية أو الأرضية ، التغذية منهـا ، ونتيجـة لذلك كان

---

(١) راجع سجل المحكمة رقم ٣٦ ص ٤٤ و٢٠٤ وسجل ٥٣ ص ١٨٩ حيث نجد حجج بيع وأخرى استئجار لبساتين الزيتون في قرى : دنحل وعدوة وبطرماز وكذلك سجل ٦١ ص ١٥٦ .

(٢) هذا واقع معيشي يعرفه أهالي المنطقة .

المردود عادة بالغ الهزال[1]

أما المزروعات الصغيره كالبقول والخضار، فقد كان المعول أو « المعدور » كما يسمى محلياً ، ذو اليد الطويلة ، والذي عرفت الضنية منه نوعين : الانكليزي والعربي ، ثم المجرفه والرفش ، أدوات الزراعة الرئيسية المستعملة في جميع قرى المقاطعة ، ويتم الحصاد غالباً بالمنجل ، والدراس بواسطة النّورج على بيدر القرية الجماعي .

هذا النّورج هو عبارة عن لوح خشبي مستطيل الشكل ، فيه ثقوب أفقية متعددة مسدودة بقطع من حجارة الصوان الصلبة التي تطحن جذوع القمح والشعير والبقول لتصير تبناً . إن أيام الدراس على النّورج كانت وقت استجمام للأولاد الذين يجلسون عليه فيجرهم الحمار أو البغل ليعودوا بعدها الى عملية « التذرية » لفصل الحَبّ عن التبن .

وعملية ري المزروعات في الضنية لها طابع مميّز يشترك فيه بعض من مناطق الريف في بلاد الشام .

فقناة الري أو « السكر » كما تعرف محلياً ، هي من عمل المزارع الفرد أو الجماعة العائلية المحصورة بنطاق قرية واحدة أو أكثر . واذا كان الري من الأنهار يقوم في الغالب على الحق المكتسب بالعرف والعادة لجميع الأراضي الواقعة على ضفاف النهر أو « السكر » ، فان الماء يبقى ملك خاص لمفجّره إذا كان بئراً ـ منطقة المزارع ـ وللأراضي الواقعة على ضفافه إذا كان نبعاً أو نهراً[2] .

إن القاعدة التي كانت سائدة في العصر العثماني تقضي بأن الاستعمال يخلق الحق ، لذلك بقيت الاستفادة من استعمال القناة حكراً على أراضي الاقطاعيين والأغنياء ـ إن وجدوا ـ والموالين لهم بمعنى أن القوة الاقطاعية هي التي فرضت قانون توزيع المياه[3] .

لقد برع الآغوات وتفننوا في عملية التحكم باستعمال القناة والاستفادة من مياه الري . فمنهم من فرض على المزارعين قدراً معلوماً من المحصول أو مبلغاً معيناً من المال في

---

(1) ضاهر ـ نفس المرجع ـ ص ٢٤٧ .

(2) هذا ما يزال سائداً في بعض قرى الضنية .

(3) ضاهر ـ نفس المرجع ـ ص ٢٤٧ .

حال طلب أحدهم استعمال السكر . هذا ما وجدنا مثلاً عنه في سجل المحكمة الشرعية رقم ٦٠ على شكل دعوى أقامها الشيخ فاضل بن علي رعد على ابراهيم داود من بقاعصفرين يطالب بدعواه منع ابراهيم من استعمال سكر الماء لأن فاضل واضع يده عليه من قديم الزمان ، وحكم له القاضي بذلك[1] .

ومن الآغوات من زجر أهالي القرى الواقعة قرب النهر أو النبع عن مجرد الشرب من مياههما ، وهذا ما حصل في بداية النصف الثاني من القرن الماضي ، إذ سبق أن ذكرنا أنه لم يكن لاقطاعيي آل رعد إلاّ قليل من الأراضي والأملاك في قرى : السفيرة - نمرين - قرصيتا - بيت الفقس - وعين التينة ، وكان خضر بيك العباس ووالده عباس شديد رعد يملكان أراضي واسعة في طاران والقرى المجاورة لها ، لذلك كانا يمنعان أهل قرية نمرين وأهالي القرى الواقعة قريباً من نبع السكر من مجرد الاستعمال المنزلي لمياه النهر ، حتى أن ناطوراً من طاران من قبل البيك وجد مـرّة امرأة تملي جرتها من الساقية فأفرغها لتذهب المياه كاملة في « سكر طاران » وهددها بكسر يدها ان أعادت الكـرّة .

تذمّر الشيخ يحيى علي عربس امام قرية نمرين وأقام دعوى على خضر العباس في طرابلس ، ويظهر أن القضية أخذت صدى واسعاً لدرجة أن الحكم صدر في الشام وقضى بأن حق الري والشرب يبدأ من النبع وصولاً الى المصب ، وكتب الحكم على لوحة نحاسية لم نستطع العثور عليها واعتبر ذلك أول حكم من نوعه يربحـه فلاح على أحـد زعماء العائلة الحاكمة[2] .

---

(١) هذا نص الدعوى الواردة في سجل المحكمة رقم ٦٠ ص ٥٦ :

« بمجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف ، حضر الشيخ فاضل بن المرحوم علي رعد الضناوي وادعى على المدعو إبراهيم داود من قرية بقاعصفرين بأن فاضل واضع يده على سكر الماء الجاري من « نهر المسحور » الذي يمر على القرية المذكورة هو وأبوه من قديم الزمان - أربعون سنة - وان الماء جاري في « السكر » الى أرضه لأجل سقايتها ومتصرف بالماء هو وأبوه ، وان من سقى أرضه من أهل القرية يدفع له نظير السقاية أجراً معلوماً إما دراهم وإما غلال ، وان المدعى عليه تعدى في السنة الماضية وأخذ الماء لسقاية أرضه بدون اذنه فطالبه بعدم التعرض للماء وأخذه بدون اذن منه .

سئل المدعى عليه فأجاب بالاعتراف بانه أجرى الماء في السكر وانكر تصرف المدعي وأبيه من قبله على الوجه الذي ادعاه مصدرحاً أن الماء مباح لجميع أهل القرية لكن المدعي أحضر للشهادة كل من الشيخ محمد الفاضل رعد والشيخ خليل رعد اللذان شهدا مطابقين لأقوال المدعي . حكم القاضي ببقاء يد المدعي على سكر الماء المذكور ومنع المدعى عليه من التعدي في أخذ الماء بدون اذن المدعي حيث أدن الشرب قد يملك بدون الأرض ارثاً وقد يبيع الأرض ويبقي الشرب له وهو مرغوب فيه فيصح فيه الدعوى . تاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٦٦ هـ / ١٨٤٩ م . انظر أيضاً سجل رقم ٨٤ تاريخ ٢٢ محرم ١٣٠٣ هـ / ١٨٨٥ م ص ٢٦٤ .

(٢) الرواية يعرفها الكثيرون من مثقفي ومشايخ قرية نمرين .

وعن طريق التعامل مع بعض الاقطاعيين ومالأتهم ، اكتسب بعض المزارعين حقوقا ثابتة في الري سرعان ما تمسكوا بها ودافعوا عنها بقوة وثبتوها عن طريق المساحة في عهد الانتداب الفرنسي .

هذا ما حصل في المنطقة الوسطى والساحلية التي تستفيد من مياه نبع سير .

إذ أنه حتى عام ١٩٣٦ ، كان محمد بيك الملحم ـ رعد ـ وسابقوه من عائلته اضافة الى السيّد وديع عبد الله الصراف[١] ، كانوا يتحكمون بتوزيع كميات مياه الري التي تمر على قرية بخعون والقرى المجاورة لها ، لكي تستفيد أراضيهم من القسم الأكبر من تلك المياه ، هذه الأراضي التي كانوا يملكونها شراكة مع فلاحي قريتي حيلان وكفر حبو وبعض المزارع الأخرى .

غير أن فلاحي بخعون أقاموا دعوى على السيد وديع الصراف الذي كان مدعوماً بنفوذ محمد بيك الملحم ، وذلك باسم وجيههم حسين علي الصمد وبتأييد من نصوح آغا الفاضل الذي كان له المصلحة الكبرى في أن يربح أهالي بخعون الدعوى على الصراف ، نظراً لأن أراضي قرى بخعون ، حرف السيّاد ، الواطية وعزقي كانت ملكاً له شراكة مع فلاحيها . وصدر الحكم باعطاء القرى الأخيرة أربعة عشر قيراطاً من مياه النهر والعشرة قراريط الباقية لأراضي قريتي كفر حبو وحيلان ، وما زال هذا الحكم ـ حكم الـ ٣٦ ـ معمولاً به إلى اليوم[٢] .

---

(١) أحد المرابين الذين اشتروا أراضي خضر بيك العباس بعد وفاته .

(٢) الوثيقة الأصلية للحكم محفوظة في مكتبة السيد علي حسين الصمد .

الفصـــل الثالـــث

الضرائـــب :

خضع فلاح الضنية لأنواع عدة من الممارسات الجائرة المتبعة في جباية الضرائب والآتاوات التي تفنّن السلاطين العثمانيون وولاتهم في فرضها قبل عصر التنظيمات ، حتى بلغ عددها في بعض العهود سبعاً وتسعين ضريبة ورسماً ، ويعود السبب في فرض هذه الضرائب الكثيرة الى أن الوالي كان مسؤولاً عن النظام في الولاية ، فاضطر الى جباية ضرائب مبتدعة وغير رسمية لتأمين نفقاته الخاصة ونفقات الولاية العامة . لكن بعض الولاة أسرفوا في فرض الضرائب التعسفية لدرجة لا تطاق ، فعلاوة على الضرائب الرسمية كالأعشار والجزية ورسوم المواشي والجمارك ، كان هناك ضرائب أخرى لا تدخل خزينة الدولة وانما تذهب الى خزائن الولاة وكبار الموظفين[1] .

واذا كانت الضنية لم تعرف جميع أنواع الضرائب التي فرضت على بلاد الشام كرسم فتوح بندر أو مباشرة حمام[2] ، لعدم وجود هذين النوعين فيها ، فانها عرفت ، بلا شك ، أكثر الأنواع المتبقية من الضرائب التي فرضها رجال الدولة العثمانية مثل ضريبة العزوبة والزواج وقدوم غلمانية وعيدية ورسم قدوم[3] ورسم خلعت[4] ، كما عرف لواء طرابلس الشام ضريبة « هدايا مباشرية » أي عند المباشرة بعمل أو مشروع ، ورسم منشور عند وصول بيورلدي أو فرمان من الوالي أو السلطان . ولكنه عند صدور التنظيمات عام ١٨٣٩

---

(١) عوض ـ نفس المرجع ـ ص ١٦٤ .

(٢) افتتاح دكان أو حمام .

(٣) يجري تصحيله عند قدوم الوالي واستلامه الوظيفة .

(٤) هدية للوالي .

ألغيت جميع هذه الرسوم والبدع ، إذ رتّب الولاة في ولاياتهم وشكلت مجالس للادارة فاصبح لا يحق للولاة فرض الضرائب على السكان[1] .

كذلك حددت أنواع الضرائب الجديدة وهي الأعشار والويركو والبدل العسكري ورسم الأغنام . وسنتناول كلا منها بشيء من التفصيل .

الأعشــــار :

لقد كان العشر يجبى قبل عصر التنظيمات بواسطة نظام الالتزام على نطاق المقاطعات بالطريقة التي شرحناها في فصل سابق . أما بعد اعلان التنظيمات فقد أصدرت الدولة أنظمة مالية متعددة أوّلها « نظام احالة الأعشار » الصادر عام ١٨٥٦ الذي نصّ على لزوم اجراء مزايدات الأعشار بصورة علنية ، وتلزم قرى القضاء قرية قرية ، كما بيّن النظام بأن تلزيم الرسوم يكون لسنة واحدة فقط واذا اقتضى الأمر فتلزم عن سنتين . وفي عام ١٨٦١ صدر « نظام الواردات العشرية » التي تحال بالالتزام باستثناء الحرير والدخان والزيتون ، وبموجبه جرى تحصيل العشر عيناً أو نقداً حسب رائج[2] البلدة أو القرية وفقاً لقرار المجلس المحلي وبرضاء الطرفين عمّا ينتج من الله ب والعنب والأثمار وحاصلات العسل ، كما أجاز دفع أعشار حاصلات القمح والشعير ، وهما النوعان الأكثر انتشاراً في الضنية ، بحساب الحزمة أو الكيل مع ضرورة مراقبة المكاييل المستعملة من قبل الملتزمين ، وأعفى النظام الحطب والفحم من الأعشار[3] .

أما نظام عشر الحرير ، المحصول الشجري الرئيسي في الضنية ، فقد صدر في ١٥ آب ١٨٥٧ وفرض العشر والجمرك عيناً أو نقداً على الحرير ومصادرة الكميات المهربة ، وبالرغم من أن الأعشار كانت تعني أن يدفع الفلاح ١٠٪ من محصوله للملتزم أو للدولة ، إلاّ أنه كان يدفع في الحقيقة أكثر من ذلك . إذ أن الدولة زادته إلى ١٢٪ من أجل المشاريع الاصلاحية منذ عام ١٨٧٨ وفي مناسبات عسكرية واصلاحية متعددة[4] .

غير أن الملفت للنظر والمؤسف معاً أن حجج تلزيم أعشار القرى لم تدوّن في

---

(١) عوض ـ نفس المصدر ـ ص ـ ١٦٥ ـ ١٦٦ .

(٢) ما تشتهر به القرية من انتاج المحاصيل .

(٣) عوض ـ ص ١٦٨ ، نقلاً عن الدستور مجلد ٢ ص ٤٧ ـ ٤٩ .

(٤) عوض ـ ص ـ ١٦٨ ـ نقلاً عن الدستور مجلد ٢ ص ٥٠ وعن تاريخ سوريا الاقتصادي ـ علي الحسني ص ٢٣٠ .

سجلات المحكمـة الشرعية حيث لم نعثر على أيّـة حجّـة تلـزيم قرية من قرى ناحية الضنية ، مما يعني أن عملية الالتزام كانت تتم إما بطريقة شفهية بين ملتزم القرية وبين التحصيل دار حسب الجداول التي تدون فيها المبالغ المتوجب على كل قرية تأديتها ، وإما أن تدوّن في سجلات مديرية الناحية أو سجلات التحصيـلدار التي لم نعثر على شيء منها .

كما أن بعض المعمرين ذكروا أن كل آغا من آل رعد كان حريصاً على التزام القرى وخاصة تلك التي كانت أراضيها شراكة بينه وبين فلاحيها .

وبهذا الصدد عثرنا في سجلات المحكمة الشرعية على وثيقة هي عبارة عن فرمان من والي صيدا الى « عمال وقيمقام لواء طرابلس » يذكر فيه أن بعض الملتزمين يأخذون من المكلفين الواردات في أوقاتها ولا يودعونها صندوق المتصرفية إلاّ في السنة التالية ، وخلال هذه المدة يتخذون من تلك الأموال رأسمال لتجارتهم أو يبيعون الكميات المحصلة عيناً بأثمان مضاعفة الى « الزراعية لأجل البذار » . لذلك يطلب منهم الوالي تحصيل الأموال في أوقاتها وكل من يبقي في ذمته مبلغ يحصّـل منه مضافاً اليه كل كيس مقـدار مناسـب كفائدة عليه[1] .

الويركـــو :

الويركو لفظة تركية تعني جزية أو خراج أو مال ميري أو رسم ومصدرها « ويرمك »

---

(١) نص الفرمان الصادر عن « أيالة صيدا الى عمال وقيمقام لواء طرابلس » « . . . إن بعض الملتزمين في بعض المحلات يأخذون الواردات المحولة الى عهدتهم في حين وقت تقسيطها ، وفي الحيلة والصنيعة يؤخرون الأغلب منها إلى آخر السنة ويجعلون البعض أيضاً معلق الى السنة الآتية .

إن أولئك الملتزمين الذين لا يوفون تقاسيطهم في وقت حلولها ليبقوها الى السنة التالية ، هؤلاء في وقت الحصاد يأخذون الأعشار من سكان المحلات ليبيعوها بأثمان غالية في المستقبل أو يصرفوها بأثمان مضاعفة الى الزراعية لأجل البذار في السنة الثانية ، والأموال الأميرية التي يبقونها في ذمتهم متخذينها رأسمال لتجارتهم السـايرة . وهـكذا عدم استقامـة جاعلينها عادة لهم ، ومن كون أن تحصيل أموال الخزينة وتوريدها في أوقاتها هو من اللازم على ذمة المامورين . فلأجل عدم تأخيرها يلزم من بعد اليوم عند حلول تقاسيط بدل الالتزامات حالاً يصير تحصيلها ، وادا اعتذر المتعهدون ببعض الأعذار وصار مرور وقت وتبقى مبالغ في ذمتهم ، فمن بعد مرور وقت تقسيط تلك المبالغ ، بالنظر الى مقدار الأيام التي صار بها تأخير يضاف الى كل كيس منها مبلغ مناسب المقدار برسم فايض ويتحصل منهم . سجل المحكمة رقم ٥٨ تاريخ ٢٦ رجب ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٥ م ص - ١٧١ .

ويعني الوهب أو العطاء أو الهبة . وقد فرضت هذه الضريبة بموجب خط كلخانة عام ١٨٣٩ ، « . . . لذلك يلزم بعد الآن أن يتعيّن على كل فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب » .

وقد قسّم الويركو الى قسمين :

الأول :

ويركو الأملاك الذي تأخر صدور نظامه حتى عام ١٨٦١ م بالرغم من أنه كان معروفاً في أيالة الشام وجرى التحصيل بموجبه منذ عام ١٨٤١ م[١] .

وبموجب نظام ١٨٦١م خول أئمة ومخاتير القرى توزيع ضريبة الويركو على القرى على أساس دفتر خاص سجلت فيه بيوت القرى بشكل مفصل ودقيق ، فيوزع المخاتير المبالغ التي قررها مجلس ادارة القضاء على أهالي القرى كل حسب طاقته ، واذا وجد بعض البيوت مستثناة من الويركو ، بسبب فقر أصحابها ، توضع اشارة الى جانبها ثم يختم الدفتر من قبل المخاتير ليفحص بدقة في مجلس القضاء حيث يختم ويعاد الى القرى للعمل بموجبه ، كذلك طلب نظام ١٨٦١ من مخاتير القرى ايداع الأموال المحصلة صندوق القضاء عند الانتهاء من تحصيلها[٢] .

وكانت هناك عدة أسس واضحة تؤخذ بموجبها ضريبة الويركو وهي :

- يتفق على قيمة المبالغ المخصصة والمفروضة على القرى بين مجالس الألوية والاقضية ، ثم تسلم مضابط المبالغ الى كل قرية مع بيان مبلغ الويركو المطلوب من كل منها .

- يجتمع المختارون وأعضاء مجلس الاختيارية مع الأشخاص المكلفين بالدفع في ساحة القرية ويقسمون فيما بينهم الويركو المنصوص عليه في المضبطة حسب قدرة كل منهم .

---

(١) عوض نفسه المرجع ص ١٦٩ نقلاً عن الدستور مجلد ٢ ص ١٩ - ٢٢ وعن أرشيف استنبول : داخلية وثيقة رقم ٢٠٥٨ تاريخ ١٨٤١ م .

(٢) نفس المصدر . ص ١٦٩ .

ـ تحرر قيمة المبالغ التي تقررت على كل شخص على نسختين ، ترسل واحدة منهما الى مركز القضاء وتحفظ الأخرى في القرية .

وتسهيلا من الدولة على الأهالي قامت بتقسيط الويركو على عشرة أقساط في السنة ، الأول في آذار والأخير في نهاية كانون الأول . ولما كانت أقساط آذار ونيسان وأيار وحزيران يتعذر تحصيلها من فقراء الفلاحين لأن محصولاتهم لم تكن قد نضجت بعد ، لذلك أجلت استيفاء الأقساط الشهرية منهم على أن تحصل مضاعفة في شهور لاحقة . كما طلبت الدولة من الولاية افهام الأهالي بأن لا يدفع أحد منهم شيئاً من المال دون أن يأخذ به سنداً يكون مختوماً بختم المختار[1] .

كما تقاضت الدولة من الفلاحين أربعة في الألف عن الأراضي الأميرية التي يزرعونها وثمانية في الألف عن الأراضي المشجرة حيث بلغت قيمة ويركو الأملاك في لبنان ١٨ قرشاً و ٢٠ بارة عن كل شجرة زيتون أو توت أو تين و ٧ قروش و ٢٠ بارة عن كل شجرة جوز و ٦٢ قرشاً و ٢٠ بارة عن كل قطعة أرض تحرث على زوج فدان[2] .

الثاني :

أما ويركو التمتع فالأغلب أن قرى الضنية لم تعرفه باعتبار أنه يحصل من المتعهدين والأطباء والمهندسين والتجار والمحلات التجارية والمالية وأرباب المهن ، ولأن الضنية كانت تخلو من مثل هذه المهن والمحلات[3] .

ضريبة العمال المكلفين :

فرضت هذه الضريبة بعد صدور « نظام الطرق والمعابر » الصادر في عام ١٨٦٩ وبموجبه كلف الأفراد من الذكور في المدن والقصبات والقرى المتراوحة أعمارهم بين ١٦ ـ ٦٠ سنة ، وكذلك حيوانات الحمل ، بالعمل مدة عشرين يوماً في كل خمس سنوات أي بمعدل أربعة أيام في السنة ، وأجاز النظام أن يدفع المكلفون بدلاً شخصياً عنهم بلغ في بلاد الشام ١٦ قرشاً في السنة ثم ارتفعت في نهاية عهد العثمانيين فتراوحت بين ٢٠ و ٣٠

---

(١) عوض ـ ص ١٧٠ .

(٢) لبنان ـ مباحث علمية واجتماعية ـ لجنة من الأدباء ـ ص ٥١٦ .

(٣) انظر الملحق رقم ١٦ .

قرشاً في السنة واختلفت باختلاف الولايات وأجرة العمال فيها[1] .

رسوم المواشـي :

إن رسم المواشي كان يدفع عيناً في أوائل العهد العثماني وقدره غنمة واحدة عن كل عشرة أغنام مع العلم أن نصاب الزكاة الشرعي عن الأغنام هو رأس واحدة عن كل أربعين ، ولم تستوف الدولة شيئاً عن بقية الحيوانات ، وطبق هذا النظام على أصول التلزيم ، لكنها ابتداء من عام ١٠٤٠ هـ / ١٦٣٠ م أخذت تستوفي رسم المواشي بتقدير قيمتها فأخذت بارة عن كل قرش من قيمتها أي بنسبة ٢٪ وأعيد استيفاؤها عيناً في عام ١٨٢٦ لتعود الدولة في عام ١٨٣٩ تحصل رسوم المواشي بنسبة ١٠٪ من انتاجها فأخذت رسماً قدره أربعة قروش عن كل رأس غنم أو ماعز وعشرة قروش عن كل رأس أيل أو جاموس[2] .

لكن رسوم المواشي في متصرفية جبل لبنان كانت أقل مما في ولاية سوريا فاستوفت الدولة قرشين ونصفاً عن كل رأس غنم وقرشين عن كل رأس ماعز[3] . كما يحدثنا معمرو الضنية عن كثير من التجاوزات المجحفة التي كانت تحدث عند عملية عـدّ المواشي ، وان حصل ان أخفى فلاح بعض مواشيه فان أمر مصادرتها كان في حكم المؤكد .

لكن هذه الرسوم ما لبثت أن أخذت في الارتفاع نتيجة تصاعد أسعار منتجات المواشي فأصبح الرسم ثمانية قروش عن كل رأس غنم أو ماعز وعشرين قرشاً عن كل رأس أيل واستوفي رسم المواشي حين تعدادها من التجار وعابري السبيل أما سكان القرى فكان يستوفى منهم بعد انتهاء التعداد[4] .

وفي هذا النطاق تأتي ضريبة الكوشان والدربية . فالكوشان هو الضريبة المفروضة على دابة المكاري أو الراحلة وكانت تستوفى شهرياً ، أما الدربية فهي ضريبة شبه يومية تؤخذ من المكاري عند وصول دابته أمام باب مدينة طرابلس[5] .

أما رسوم الأخشاب التي تقطع من الأحراش الأميرية فهي ٢٠٪ من قيمتها في حين

---

(١) عوض نفس المرجع - ص ١٧٥ نقلاً عن الدستور مجلد ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٧ .

(٢) خطط الشام - محمد كرد علي - ج ٥ ص ٩٣ .

(٣) لبنان - مباحث علمية ص ٥١٩ .

(٤) خطط الشام - ج ٥ ص ٩٣ .

(٥) تتفق أقوال المسنين في ذلك .

كانت رسوم أخشاب الأحراش الخاصة لم تتعدّ ١٠٪ من قيمة الأخشاب . وكان هذا الرسم يستوفى إما نقداً وإما عيناً وفقاً لقرار المجلس المحلي وبرضاء الطرفين[١] .

لقد كان استغلال احراج الضنية وغاباتها يخضع لسلطة الآغوات وموافقتهم وحصولهم على مقدار معين من ثمن الأخشاب المقطوعة . وهذا ما حصل بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة عندما قطع القسم الأكبر من غابات الضنية لأجل مدّ الخط الحديدي بين مصر ولبنان .

أما الأنواع الباقية من الرسوم فأهمها : الرسم الذي كانت تتقاضاه الدولة عن القضايا التي تنظر في المحاكم والرسم عن اصدار جوازات السفر وغيرها من مستندات الصرف وعن اللوائح والعرائض التي ترفع الى الجهات الرسمية . وقد زيدت هذه الرسوم بعد اعلان الدستور عام ١٩٠٨ بنسبة ١٠٠٪ على رسوم المحاكم وجوازات السفر وتقاضت الدولة قرشين عن كل مستند صرف وقرشين عن كل عريضة أو استدعاء بعد ان كان قرشاً واحدا[٢] .

يبقى **البدل العسكري** ،الذي قليلاً ما كان يدفع إلاّ من قبل أشخاص معدودين في الضنية نظراً لارتفاع قيمة هذا البدل التي كانت تبلغ خمسين ليرة عثمانية ذهباً ، ولقد راجت عادة شراء البدل العسكري في أوقات الحروب التي كثيراً ما كانت تخوضها الدولة العثمانية ، وكذلك في الفترة الأخيرة من الحكم المصري في الديار الشامية ، إذ اننا عثرنا على عدة وثائق في سجلات المحكمة الشرعية هي عبارة عن حجج استئجار بعض أفراد من طرابلس لأشخاص من الضنية يكتبون أنفسهم بدلاً عن المستأجرين بمبلغ تراوح بين ١٦٠٠ قرش أسدي وثلاثة آلاف[٣] .

---

(١) الادارة العثمانية ـ عوض ص ١٧٧ ـ نقلاً عن الدستور مجلد ٢ ص ٣٤ .

(٢) عوض المرجع السابق ـ ص ـ ١٨٠ .

(٣) جاء في سجل المحكمة رقم ٣٦ ص ١٥٨ ما يلي : « حضر الرجل المدعو أحمد بن ديب أبو فارس من قرية بخعون ناحية الضنية ، وأجّر نفسه بالطوع والرضى والاختيار من غير اكراه ولا اجبار من حافظ هذا الكتاب الشرعي وناقل هذا الخطاب المرعي السيد عبد الله بن فخر الصلحاء الشيخ مصطفى الرفاعي المنجد ، وكتب نفسه بدلاً بالعساكر الجهادية المطلوبة من طرابلس المحمية بالايجاب والقبول بمبلغ قدره ١٦٠٠ قرش مقبوضة تماماً بالاعتراف . فبرئت ذمة المستأجر من عامة المبلغ المحرر وكتب خدامته في البدل وسطر بالطلب في ٤ محرم ١٢٥٥ هـ » .

وكذلك في نفس السجل ص ١٦٩ حيث كتب مصطفى بن يوسف علي من قرية بخعون نفسه بدلاً عن محمد علي ابن الحاج علي الخوجة بمبلغ قدره ثلاثة آلاف من القروش الأسدية .

وفي عصر التنظيمات اتبعت الدولة نظامي الأمانة والالتزام في جباية الضرائب . ففي نظام الأمانة استخدمت الدولة مأموري التحصيل ثم جنود الدرك ثم ما لبثت أن عدلت عن ذلك عندما لمست مساوىء الجباية بواسطة الجنود واستعاضت عنهم بموظفين مدنيين وعينت لكل موظف راتباً قدره ٦٠٠ قرش في الشهر مع علاوة بدل سفر . وقد قامت الدولة بذلك في عام ١٨٧٣ لكثرة الشكايات الواردة من الأهالي . من هنا يتبين لنا أن عملية جمع الضرائب لم تكن سهلة لأن ذلك كان يتطلب من الدولة توطيد الأمن والاستقرار اضافة الى عدم توفر الكفاءة والنزاهة في جهاز الضرائب ، مما كان يؤدي الى تراكم الأموال على الأهالي نتيجة التقصير في جمعها . وبالرغم من ذلك ومع التشدد في جباية الضرائب فان الدولة كانت تتساهل مع الفلاحين أحياناً وخاصة عندما تسوء الأحوال الجوية [١] ، وكذلك مراقبتها لملتزمي الأعشار التي لم تدم طويلاً والذين لم يكونوا أقل ظلماً من عمال الحكومة وجباتها .

لقد كان العشارون يظلمون الأهالي كثيراً ويسيئون استعمال التزامهم مما يؤكد لنا استمرار الظلم والحيف اللذان كانا يحيقان بفلاحي المقاطعات في جميع أنحاء البلاد السورية . وما رسالة اختيارية ووجهاء عموم أهالي مقاطعة الضنية الى والي صيدا إلاّ مثلاً ونموذجاً واحداً عن الحال التي وصل اليها أهالي المقاطعة[٢] ، إذ أضيف الى تعسف الاقطاع الذي كان يحكم لوحده قبل فترة التنظيمات ، أضيف اليه ظلم عمال الحكومة وجباتها ومديريها وكتابها وجنودها ينزلونه بالفلاحين .

واذا كانت عملية دفع الضرائب مقبولة وسهل احتمالها في السنين العادية ، فان الأمر يختلف كثيراً في سني القحط والجفاف وفي المواسم التي تكثر فيها الآفات الزراعية وفي الأعوام التي تتعرض فيها الضنية للغزوات والحروب اضافة الى مرافقة الفلاحين لكبير الاقطاعيين عند مساعدته لأمير أو حاكم أو وال ، وصولاً إلى فترة الحكم المصري التي أقفرت في نهايتها القرى والمناطق الواقعة بين طرابلس وحماه[٣] ، وبالطبع فان الضنية لا بد

---

(١) عوض ـ نفس المرجع ص ١٨٩ ـ ١٩٢ .
(٢) انظر نص الرسالة في الملحق رقم ٩ .
(٣) نيسكايا ـ ص ٥٤ .

وانها تأثرت بذلك لأنها كانت من أوائل المناطق التي ثار فلاّحوها بقيادة اقطاعييهم على الحكم المصري لأسباب فصّلناها جيداً في حينها ، ثم لتأتي الحرب الأولى التي شهدت الضنية خلالها المآسي والويلات ما شهدته أكثر مناطق البلاد السورية وخاصة الجراد والكوليرا والقمل والجوع[1] .

(١) صرح بذلك الذين اشتركوا بتلك الحرب وشهدوا وعاشوا ويلاتها .

الفصـــل الرابـــع

التجمعات السكنية

إن وجود القلاع والحصون ، التي ما تزال قائمة في بعض قرى الضـنية ، ومنهـا حصن السفيرة في أعالي الضنية[1] ، وقلعة بشناتا التي تعود الى أيام عائشة البشناتية وأخيها المقدم حسن ملك القلاع[2] ، وقلعة بخعون التي ذكرتها بعض المراجع التاريخية في سياق كلامها عن حملة فخر الدين الكبير على يوسف سيفا واقامته فيها عام ١٦١٨[3] ، كل هذا ، مع غيرها من الحصون الموزعة هنا وهناك ، لا يعني وجـود ظاهـرة التحصـين الواعـي والمنظم ، ليس فقط في منطقة الضنية ، بل وفي جميع مناطق وقرى لبنان سواء الجبلية منها أو القائمة في السهول[4] .

إذ أن طبيعة الضنية ، وتكوينها الجبلي كانا الحصن الحصين لها في وجـه غزاتهـا ومهاجميها ، اضافة الى تشبّـث فلاحيها بأرضهـم ، على الرغـم ممـا كان يمارسـه رجـال الاقطاع ضدهم من ضروب الاذلال والافقار النفسي والمادي .

فالقرية فيها لم تكن جسماً مستقلاً عمّا يجاورها من قرى بل كانت خاضعة ادارياً وسياسياً لأسياد البلاد ، أتراكاً كانوا أم اقطاعاً محلياً .

---

(١) هو حصن روماني أشبه ما يكون بقلعة كاملة ، فيها المعبد والمدرج والمسرح ، اضافة الى القسم الثاني الكائن في رأس الجبل والذي يظهر أنه كان يستعمل كمرصد بين مناطق عكار ، الضنية والزاوية . انظر الرسم في الملحق رقم ١٤ .

(٢) لا تزال آثار هذه القلاع ماثلة الى أيامنا في منطقة جبلية عالية على الحدود بين مقاطعتي الضنية والزاوية .

(٣) انها تتألف من بيوت المزارعين الذين كانوا يحرصون على بنائها متقاربة ، فأضحت كأنها قلعة حصينـة مبنية بحجـارة ضخمة جداً ، تبدو لمن يراها من بعيد كحصن أقيم لأغراض عسكرية ، وتعرف اليوم باسم « بخعون الضيعة » ، كما يشير بعض المعمرين الى أماكن كثيرة فيها ، يوجد تحتها دهاليز سرية .

(٤) ضاهر - نفس المرجع - ص - ٢٢١ .

فالحماية الطبيعية ووعورة المسالك وصعوبة محاربة فلاحيها هي التي جعلت الأمير يوسف يخيّم في عفصديق في الكورة ليدرس كيفية مهاجمة الضنية وانزال القصاص بآل رعد الذين أخذوا جانب بني حمادة في عام ١٧٧٢ م وكذلك في عام ١٨٠٤ عندما عقد كل من جرجس باز والأمير سلطان الحرفوش والشيخ بشير جنبلاط والأمير حسن شهاب اجتماعاً ليدبروا خطة الهجوم على الضنية حيث بات بشير جنبلاط ليلة قاسى فيها مشقة عظيمة من شدة البرد[١] .

وفي عام ١٨٤٠ ، ربما كان من أسباب انهزام العسكر المصري في قرية بخعون أمام ثائري الضنية هو الطبيعة الجبلية لبخعون باعتبار أن أبناءها أدرى بشعابها ثم لينهزموا أمام المصريين في قرية مرياطة ذات الطبيعة السهلية[٢] .

كذلك فان الطبيعة الجبلية وصعوبة الوصول الى مخابئها كانتا السبب في لجوء بعض الفارين من وجه وال أو حاكم إلى منطقة الضنية ومنهم الشيخ غندور الخوري مدبر الأمير يوسف الشهابي عام ١٧٨٩ م[٣] . والأمر نفسه حدث عام ١٧٩٩ عندما كان الأمير بشير الشهابي الكبير هارباً من وجه عساكر الجزار وأولاد الأمير يوسف عن طريق جرد الضنية ، فأرسل ولده الأمير خليل مختبئاً فيها لكن حاكمها فاضل رعد رفض قبوله[٤] .

إن القرية في الضنية ، كتجمع بشري صغير ، وكغيرها من قرى الريف الشامي ، تضم مجموعة بشرية يتفاوت عدد أعضائها من قرية الى أخرى ، وعدد البيوت ـ بل قل الأكواخ ـ في قرية ما يوصلنا الى كثرة أو قلة المجموعة التي تسكنها ، من هذه القرى ما هو أشبه بمزرعة صغيرة لا يتجاوز عدد بيوتها عدد أصابع اليد ، ومنها ما يكبر حتى يصل الى ما يصح أن يطلق عليه اسم بلدة . فقرية بتحلين ، التي اندثرت معالمها في منطقة المزارع ، جاء ذكرها في سجلات المحكمة الشرعية على شكل وكالة من « بنات الشيخ ابراهيم رعد لأخيهن مصطفى آغا رعد لبيع حصتهن من ارث أبيهن في جميع القرية الشهيرة بقرية « بتحلين » من قرايا ناحية الضنية المشتملة على ست بيوت

(١) الأمير حيدر ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٤٢٣ .
(٢) راجع فصل الضنية والحملة المصرية ـ ص ٤١ .
(٣) راجع فصل الأمير يوسف وآل رعد ـ ص ٢٦ .
(٤) راجع فصل الضنية أيام الأمير بشير ـ ص ٢٩ .

ومراحين معزة[١] وعزاقي ـ جمع عزق ـ توت وفواكه وأراضي سليخ المحدودة جهة عمار شمالاً وشرقاً الوادي الفاصل بينها وبين ملك أولاد فرنجية وغرباً الوادي الفاصل بينها وبين أرض المزيرعة . . . »[٢] .

وكان تقارب بيوت القرية والتصاقها ببعضها يعني تقارب ساكنيها مادياً وروحياً ، والفرد مرتبط بوجدان ومصالح الجماعة ، العائلة أو العشيرة ، التي ينتمي اليها فيتغلب لديه الشعور الجماعي أكثر من الشعور الفردي بل ويذوب الشعور الثاني في الأول تماماً ، فالقروي كان لا يترك قريته وعائلته إلاّ في ظروف العسر المتناهي ، إذ لا وجود له إلاّ ضمن هذه البوتقة حيث أن أفكاره وعواطفه وردود فعله لا تفهم تاريخياً إلاّ بربطها بتلك الروح الجماعية التي سيطرت عليه داخل نظام انتاجي اقتصادي شبه مغلق[٣] .

إن هذا لا يعني أن سكان القرية كانوا من عائلة واحدة ، بل أن أغلبية القرى كانت تضم مجموعة من العائلات التي تقاربت بفعل تجاور الأراضي التي كلفهم سيدهم الاقطاعي باستصلاحها ، والتي كثيراً ما كانت المنازعات تفرق بينها داخلياً بسبب عمليات **الزواج الخطيفة »**[٤] ، أو الحصول على مركز « **مختار الضيعة** » ، أو لأسباب يصعب حصرها .

لكن سرعان ما تختفي هذه الخلافات عند أول خطر خارجي داهم ، أو عند دعوة الآغا لهم لمرافقته في غزوة أو حرب ، والذي كثيراً ما كان يحرص على تأجيج النزاعات بين العائلات في القرية الواحدة[٥] ، خدمة لمصالحه كسيّد أعلى ، يخاف حتى من اتفاق جميع **أهالي قرية ما على « حمل راية العرس فيها » عملاً بقانون « فـرّق تسد » الذي كان هذا الآغا هو المنفذ الأول والمباشر له**[٦] .

---

(١) مراح الماعز هو فسحة الأرض أو القبو الذي تزرب فيه القطعان ليلاً ـ الزريبة ـ
(٢) سجل المحكمة الشرعية رقم ٨٤ تاريخ ١٣٠٣ هـ/ ١٨٨٥ م ـ ص ٣٤٠ .
(٣) د . ضاهر ـ نفس المرجع ـ ص ٢٢٢ نقلاً عن :
-Y- Weuleresse «Les paysans de Syrie et du proche Orieut... » P- 240.
(٤) كانت البنت المخطوفة تودع عند الآغا ريثما تبرد العواطف وتخف التهديدات ، ثم يتدخل الآغا فارضاً الصلح ومحدداً المهر حسب علاقته بطرفي النزاع .
(٥) هذا الأسلوب ما تزال بقايا الاقطاع تعمل بموجبه حتى اليوم .
(٦) هذا واقع التخلف الذي تظهره جميع روايات المسنين وأحاديثهم .

بيــت الفــلاح :

إن بيت الفلاح في الضنية هو مكان العيش ومكان العمل في نفس الوقت ، ففي داخله تمر حياة هذا الفلاح الاجتماعية والاقتصادية من المهد إلى اللحد . لقد كان عليه أن يعيش من محصوله وانتاجه الخاص ، أو بعبارة أدق ، مما كانت تتركه له الدولة والاقطاعي ، والمرابي في بعض الأحيان ، من المحصول ، فلا شراء من الخارج ولا حتى أي اتصال معه ، على الأقل حتى بداية النصف الثاني من القرن ١٩ ، حيث بدأنا نجد في سجلات المحكمة الشرعية حضوراً لأشخاص من الضنية يقيمون أو يعملون في (طرابلس المحمية) .

هذا هو الاطار الاجتماعي للاقتصاد المغلق ، في الضنية كما في غيرها من مقاطعات بـّر الشام ، اقتصاد البؤس والجهل والتصاق الفلاح بالأرض التي عاش عليها . فلا تعليم ولا وقاية صحية ولا امتلاك للأرض التي يفني عليها حياته ولا أمل في التحرر من تلك القيود الثقيلة ، حتى أن الاقطاعي لم يكن يسمح في قرى منطقة المزارع ذات الأكثرية المارونية بأن يدفن الميت في قريته ، بل يجبرهم على نقل جثته الى القرى التي قدموا منها قديماً وخاصة قرية تولا في قضاء الزاوية[١] .

أما البيت الذي كان يبنيه الفلاح بنفسه ، فقد أجمع المسنون الذين تم سؤالهم ، بأنه نادراً ما كان الآغا يطرد الفلاح من بيته ، هذا البيت الذي كان ذا صفة مقدسة في نظر كل من الآغا والفلاح . لذلك فان ملكية هذا الفلاح لبيته لم تكن ملكية قانونية بقدر ما كانت ملكية أمر واقع ،تأكدنا من ذلك عن طريق خلـّو سجلات المحكمة الشرعية من أية قضية بيع فلاح لبيته ، لأنه لم يكن يملك أساساً الأرض التي ابتنى عليها ، اضافة الى أنّ تخلّي فلاح ما عن بيته كان يعتبر أكبر وصمة عار تلحق به في حياته .

هذا البيت ، كان أقرب لأن يكون كوخاً منه إلى بيت للسكن المريح ، فهو يتألف من غرفة واحدة للعائلة والحيوانات والمؤن والمطبخ ، يعلو السواد جدرانه وخشب سقفه بفعل الدخان المتصاعد من الموقد ، المسمى محلياً « الوجاق » . هذه الحجرة قليلاً ما يدخلها النور والهواء النقي ، لأنّ جدرانها قليلة الارتفاع ، تخلو من النوافذ ، وفي أعلى

---

(١) هذا شائع ومعروف بين جميع سكّان تلك القرى .

الجدار توجد فتحة صغيرة تسمح بدخول كوية ضئيلة من النور والهواء ، أما سقفها فكان من جذوع الأشجار المسماة « قصعا » وكبيرها كان في الغالب من شجر الأرز « الطنوب » ، وتأتي فوقها الأتربة التي تحتاج يومياً في فصل الشتاء « للدحل بالمدحلة » لمنع تساقط مياه الأمطار من بين الأخشاب على رؤوس الساكنين[1] .

يبقى مدخل الحجرة ، وله دلالة خاصة تميّزه عن مدخل بيت الآغا بقلة الارتفاع بحيث يجبر الفلاح أو الداخل الى البيت على الانحناء كما تعوّد في حضرة السيّد الاقطاعي ذليلاً حاني الرأس[2] .

أما بيت الآغا الوجيه فكان يحتفظ بطابع الحجرة الواحدة لكنها أرحب مدى وأكثر انارة وتهوية ، تضاف اليها غرفة أو أكثر لحريم الآغا وثالثة لاستقبال الضيوف والأصحاب ، وبالرغم من امتلاك كبار الآغوات لأراض في كل قرية من قرى الضنية فان وجود منازلهم كان حكراً على قرية سير مركز آبائهم ومنها تنتشر الأوامر الى جميع فلاحيهم . شذّ عن هذه القاعدة انتقال أبناء محمد حامد رعد : حامد ـ محمود ـ أمين وسرحان ـ مع بداية هذا القرن إلى قرى منطقة المزارع هرباً من نفوذ وطغيان بعض الآغوات المتسلطين ومنهم حسن بيك العلي رعد ، نتيجة لحادثة رواها الحاج سرحان رعد ومفادها أن محمود سعيد رعد ، أحد القبضايات من أنصار حسن بيك والمشمول بحمايته ، قتل بتهمة التعدي على امرأة أرملة في القطين المجاورة لسير ، فاتّهم محمود شقيق سرحان بقتله وأجبر أخوته على دفع ديّة القتيل مبلغ / ٣٢/ ألف قرش ، واتخذت تلك الحادثة طابع التحدي والتشفي مما أجبر أبناء محمد حامد على ترك سير الى منطقة المزارع حيث يمتلكون الأراضي الشاسعة[3] .

واذا كنا لا نعرف بالضبط الزمن الذي بدأ فيه آغوات آل رعد سكناهم شتاء في مدينة طرابلس ، فان تولّي فاضل آغا رعد لمنصب متسلمية طرابلس في نهاية القرن الثامن عشر ، ثم ولده محمد وبعده عباس شديد رعد ، ثم أن المراسلات التي دارت بين

---

(١) ان نماذج كثيرة من هذه البيوت ما تزال توجد في أكثر من قرية في الضنية ، لذلك جاء كلامنا عنها وصفاً حسيا لا يحتاج إلى اثبات .

(٢) د . ضاهر المرجع السابق ص ٢٢٣ .

(٣) من مقابلة خاصة مع الحاج سرحان رعد .

وجهائهم في عام ١٨٢٠ م ، عام المؤامرة على مصطفى بربر ، كل ذلك يدلنا على انتقالهم الى طرابلس والسكن فيها شتاء منذ زمن مبكر من العهد العثماني ليعودوا صيفاً إلى سير في أوقات اقتسام المحاصيل .

أثـاث بيـت الفـلاح :

إذا كان النهر أو الساقية يقومان مقام الحمام في القرية عند الفلاح ، حيث كانت الملابس تغسل وتنشر ، فان أثاث البيت لم يكن يحظى ، أو أن الظروف الصعبة لم تكن تسمح بأن يلقى هذا الأثاث مزيداً من الاهتمام ، فهو في الغالب فراشان مصنوعان من الخرق البالية أو من الصوف اذا كانت حالة الفلاح متوسطة[١] .

أما المقاعد فهي من الكراسي القش أو من ديوان خشبي يسمى « **الدشك** » ووجبات الطعام يتناولها الفلاح مع أولاده عادة على الأرض أو على طاولة خشبية قصيرة القوائم تسمى « **طبلية** » .

وبيت الفلاح كان دوماً مرتعاً للجرذان والفئران والنمل بسبب وجود الحبوب والأجبان مما يضطر الفلاّحة الى تعليق قوتها وقوت أطفالها من خبز وجبنة « وشنكليشة »[٢] على عمود الكوخ وإلاّ فقدوا غذاءهم لأيام طويلة ، وإذا كان الفلاح متوسط الحال ، فقد يبني غرفة للمؤونة واسطبلاً للحيوانات ، هذه الغرفة هي حجرة واسعة لتخزين الحبوب وصنع الخبز وطهي الطعام ، لذلك فهي مستودع ومطبخ في نفس الوقت . أما أثاث بيت هذا الفلاح فيعتمد على كراسي القش وطاولة للطعام وحصر وطنافس تسمى طراريح ، والفراش يكون من الصوف مع لحاف من القطن توضع أحياناً على أسرّة من خشب يصنعها الفلاح بنفسه ، وكثيراً ما توضع على سطح المنزل خاصة في فصل الصيف ، كما كان من أثاث البيت سرير خشبي صغير أو مرجوحة للفلاح الصغير ونادراً ما عرفت هذه الفئة القليلة العدد المراحيض ، بل بقيت تعتمد على البرية في قضاء حاجاتها أو « بيت الخلاء » حسب التعبير الشائع حتى اليوم[٣] .

---

(١) ضاهر - المرجع السابق ص ٢٢٥ .
(٢) من مآكل الفلاح ، احدى مشتقات الحليب .
(٣) ضاهر نفس المرجع ص ٢٢٥ ، وأكد ذلك المسنون الذين تم استجوابهم .

أثاث دارة الآغا
أو البيــــــك :

أما أثاث بيت الآغا ، فيختلف كثيراً عمّا ذكرناه آنفاً ، وقد اعتمدنا على سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس لمعرفة ما احتواه بيت الآغا الاقطاعي من حوائج وأثاث . وسنكتفي هنا بذكر أثاث بيت أحد الأغوات المتوسطي الحال وهو دعاس بن محمود بيك سعد الدين رعد المتزوج من وداد بنت علي آغا بن محمود رعد ، على مهر قدره / ١٥٠٠٠/ قرش ، وهو أغلى مهر وجدناه في أي سجل من سجلات المحكمة الشرعية وجاء متطابقاً مع ما ذكره الحاج سرحان رعد من أن أغلى مهر يعرفه في تاريخ زيجات آل رعد هو المبلغ المذكور أعلاه[1] .

أما أثاث بيت **خضر بيك العباس** ، فهو من الضخامة على قدر يدلنا على العظمة والجاه الذي كان خضر يحيط نفسه به .

« . . . وامتنع الورثة عن استخلاص العقارات لأنفسهم وأداء الديون الثابتة شرعاً في ذمة المتوفي ، كما أنهم امتنعوا عن مباشرة البيع بعد عرض ذلك عليهم مراراً في عدة مجالس ، وكان وقوع البيع للعقارات بعد أن نودي عليها عدّة شهور في محال الراغبات ومواطن الزيادات داخل البلدة وخارجها ونشرت في جريدة الحوادث ، مطروحة للبيع على من يرغب من جميع سكان ولاية سوريا حتى استقر مزادها بالأثمان الآتي ذكرها ، وكفّت أيدي الراغبين عن شراءها بأكثر من ذلك تحريراً في الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول الأنور سنة ١٢٨٩ هـ : « فرش صوف ٢٠ ـ لحف قطن ٢٠ ـ حرامات صوف ٣٠ ـ مخدات نوم ٢٥ ـ مخدات مساند ١٢ ـ سجادات ١٥ ـ صناديق حوايج ٩ ـ طشت وابريق نحاس ٢ ـ ابريق أصفر ٢ ـ طراريح ٥ ـ صدر نحاس ٥ ـ حلة نحاس ١ ـ طناجر نحاس ٤ ـ كانون نحاس ٢ ـ صحون نحاس ٢٠ ـ هاون نحاس ١ ـ مصفاة نحاس ١ ـ صاج حديد ١ ـ محمصة قهوة ٢ ـ صينية قهوة ٢ ـ صواني نحاس ٥ ـ سطل نحاس ٣ ـ صحون نحاس ٥٠ ـ صحن

---

(١) الحوائج التي كانت في دار دعاس بن محمود رعد هي : « لحافين قطن جوخلي ، فراشين صوف ، مراية كبيرة ، طاولة دخان ، ٣ سجادات تركمانية ، طشت وابريق نحاس ، سرير حديد ، قمقم معدن ، صندوق خشب ، لحاف مزركش بمخايس فضة ، دزينة صحون بلور ، مزهريتين حمر ، دزينة كراسي خيزران ، طنجرتين نحاس ، كانون نحاس اسلامبولي ، ناموسية حرير ، شمعدان بلور » سجل المحكمة رقم ١٠٧ ، تاريخ ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م ـ ص ١٩٣ .

قوزي ١ - أقداح ٢٤ - كاسات ١٢ - صحون ٢٤ - كراسي افرنجية ٨ - معالق معدن ١١ - طاولة أكل خشب ٣ - فناجين ٢٥ - أراكل ٥ - حصر مصرية ١٥ - طقم المنزول - بابور قزاز ٦ - رشمة فضية ١ - منارة خشب ٣ - طاولة خشب ١ - ساعة ١ - طربوش ١ - بغلة ١ - حمار وحمارة ٢ - بارودة مزوج بصندوق - بارودة فارس - سيف خورشيد باشا - سيف وطبنجات وبارودة حسن شوك - سيف ولد صغير / سيف وطبنجات وبارودة خضر عثمان - بواريد خدمة - بارودة مزوجة قداحة - بارودة مزوج ١ - بارودة فارس بقداحة - بارودة اسلامبلي ٢ - قربينة مزوج ١ - زوج طبنجات ٢ - سيف ١ - بارودة ١ - بارودة مزوج ١ - أركيلة بقلب فضة - قلب أركيلة فضة - زوج بقر - غنم ٢٠٠ رأس - ماعز ٢٠٠ رأس - قلوب فضة وقطع سلاح بثمن ٢٠١٩ قرش - ثمن فضة ٢٠٨٨ قرش - .

فيكون مجموع أثمانها / ٥٥٤٤٩/ قرش » .

---

(١) سجل رقم ٨٠ ، تاريخ ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م من صفحة ١٥٨ حتى ١٦٣

الفصل الخامس

الحياة العائلية :

كما في سائر المجتمعات الشرقية ، فان العائلية او العشائرية كانت وما تزال تلعب دورا هاما ورئيسيا في مجتمع الضـنية ، الـذي من اهـم صفاتـه التصـاق الفـرد بارضـه وعشيرته .

فالعائلة بالنسبة للفلاح هي الذات والوطن ، ومن هذا المنطلق كان الشعور العائلي لديه يتحول الى شغف بها وانصياع تام لاوامرها وقوانينها ، حتى استولى ذلك على جميع ملكاته الفكرية ، فالخضوع الاجباري للاغا والوالي ، كان دافعا قوياً لخضوع الفرد طوعا لعائلته ، التي كانت المجال الوحيد الذي يحقق فيه ذاته ويثبت رجولته ، واذا كان استبداد الاغا يرهقه بالضرائب والاتاوات والسخرة والطرد ، فان التحرر من هذا لا يكون الاّ عن طريق العائلة او الاقرباء الذين يشكلون الملاذ الاخير له .

لهذا كله ، كان عليه ان يهب عائلته كل طاقاته الجسدية والنفسية دون تذمّر ، لانه يدرك تماماً ان لا قيمة ، بل لا وجود له خارج هذا الاطار طالما انه قد تلقى الحياة في عائلة محدّدة الاتجاهات الاجتماعية والظروف النفسية ، ونتيجة لتربية وواقع كانا يفرضان عليه عدم مخالفة اوامر مجلس العائلة ونواهيه ، في وقت كان الفهم الخاطىء للحديث الشريف « انصر اخاك ظالماً أو مظلوماً » يدفعه قسرا للسير في هذا الاتجاه .

كذلك فان العائلة الفلاحية تقوم على الارتباط الوثيق بقطعة الارض التي جهد جميع افراد العائلة في استصلاحها ، ابتداء بالاب والجد وانتهاء بالام والابنة والولد ، ناهيك عن التشبث بالبيت الذي لم يكن ابداً بناء مادياً فقط ، بل بناء روحياً اشترك الجميع في بنائه بعرقهم ودمهم ، ولهم في كل زاوية منه ذكرى ، والتخلي عنه وصمة وخذلان امام الاقارب والجيران .

ان وجود العائلة كان ضرورة اجتماعية في ذلك العهد كما في كل العهود ولها مبررها التاريخي ، اذ ان افراد العائلة كان عليهم ان يتعاونوا ويتعاضدوا للحصول على انتاج جيّد ووفير ولتسهيل عملية استثمار مدرجات الارض الصخرية[1] .

اما بالنسبة للعائلة الاقطاعية الحاكمة فكان عليها الاحتفاظ ايضاً بتجمّع افرادها وبالتالي بمكانتها الاجتماعية التي ترتكز على وجودها كعائلة مقاطعجية ـ تتصرف بمقاطعة ـ اولا وكعائلة تحافظ على وحدة اراضيها غير مجزأة ثانياً ، ذلك ان قسمة الاراضي لا تخدم المقاطعجي ولا عائلته ، اذ ان تفكك ملكية الارض ، اي حق التصرف بها ، كثيراً ما كان يقود الى تأخر العائلات الاقطاعية السياسي والى ايجاد خلافات عميقة بين متنفذي العائلة الواحدة ، وما خلاف خضر بيك العباس وقضائه على محمد الفاضل في موقعة المحمدية في اواسط القرن ١٩ الاّ نموذجاً واحداً لذلك .

فالعائلة اذا تكون قوية بقدر ما تسيطر على اراضي غير مجزأة يعمل عليها فلاحون محاصصون اي بقدر ما كانت تشكل حولها مجتمعاً قائماً على ملكية غير مفككة ، ضمن هذا المفهوم يمكن تفسير الزواج اللحمي او الزواج من بنت العم الذي ظلّ سائداً بنسبة كبيرة في الضنية حتى وقت متأخر من عهد الاستقلال[2] .

الزواج :

في كل آن ومكان ، الزواج هو اسعد حدث في حياة الانسان ، لذلك فالسعادة القصوى التي يحلم بها الاباء والامهات هي تزويج ابنائهم وبناتهم قبل الوفاة وهذا ما يفسرّه الدعاء الذي يتردد في المناسبات السعيدة « ان شاء الله يتزوج الكل عحياتك » .

وقد كانت عدة اسباب تدفع الشاب وتجبره على الزواج ومنها : الفردي ـ الديني ـ العائلي .

فالسبب الفردي او الشخصي هو انه بالزواج من فتاة يثبت الشاب رجولته وقدرته على حماية زوجته واعالة اطفاله ، وفي ايام الحروب والقحط كان الاب يتحفّظ في تزويج ولده ان لم يؤمّن قوت اهله عن طريق اللصوصية وقطع الطرق ، في وقت كان وجود الاب

---

(١) ضاهر المرجع السابق ص ٢٢٧

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٧ .

في البيت كرجل ، يعني عدم وجود غيره ولو كان ولده شاباً ، **فبالزواج فقطيصبح الولد رجلاً مكتمل الرجولة** .

اما السبب الديني ، فهو استجابة لاقوال الرسولﷺ ودعوته المسلمين الى الزواج[1] ، ومن لا يتزوج يرمى باحدى التهمتين : امّا ناقص الرجولة ، واما كافراً ، وكلاً منهما لا يستطيع احد تحملها او مواجهة مجتمعه بها[2] .

يبقى السبب العائلي او المجتمعي ، وهو ان استمرار الشاب عازباً بعد سنّ العشرين يعني عاراً وذلاً على نفسه وعائلته ايضاً ، ونادراً ما كانت توجد مثل هذه الحالة ، التي ان وجدت فبسبب مرض مستعصٍ . لذلك كانت نسبة الزواج تبلغ حدها الاقصى في الارياف حتى ينعدم وجود العازبينْ وخاصة العازبات اللواتي يندر وجودهن الاّ لاسباب قاهرة ، فالبنات العوانس مذلّة وعار على عائلاتهم[3] .

كما ان تزويج الولد هو ضرورة اجتماعية معيشية في الدرجة الاولى لكي ينجب اولاداً تكبر بهم العائلة ، لما في ذلك من تفاخر بين العائلات ، ولمساعدة الاباء في استصلاح الاراضي وزراعتها وحصادها .

اهم سمات الزواج في الضنية :

للزواج في الضنية ، كما في سائر الارياف اللبنانية والسورية ، سمات عديدة ، اهمها : الزواج من بنت العم ـ الوجوه الطبقية والاقليمية والدينية ، زواج القاصرين ، ـ تعدد الزوجات وتدخل الاغا في الزواج ـ كثرة الاولاد ـ سيطرة الرجل .

١ ـ الزواج من بنت العم :

في معظم اسر العائلات في المشرق العربي ، سواء البدوية منها ام الحضرية ، كانت

---

(١) ومنها : تناكحوا تكاثروا فاني اباهي بكم الامم يوم القيامة

(٢) تم استخلاص هذه المعلومات من احاديث المسنين الكثيرة ورواياتهم .

(٣) ضاهر ـ ص ٢٢٨ نقلا عن : - M. Fegali- OP. Cit- Page 7.

هناك افضلية مطلقة للاقتران ببنت العم[1] ، فقد كان وما زال الى اليوم في الضنية لابن العم الاولوية في خطبة ابنة عمه ، على ان يكون هذا الحق متدرجاً من ابن العم الاقرب الى الابعد « **فابن عمها يستطيع اخذها من البرزة يوم زفافها لأخر ان اراد ذلك** »[2] .

هذه السمة اشترك بها افراد كل من الطبقتين الفلاحية والاقطاعية ، وكان تطبيقها عند آل رعد اشد صرامة من الطبقة الاخرى اذ ان لذلك سبب هام جداً وهو عدم انتقال قسم من اراضيهم وثرواتهم الى افراد من عائلات اخرى ليبقى بناء العائلة الطبقي اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً متماسكاً عبر الاجيال .

٢ ـ الوجوه الطبقية والاقليمية والدينية :

« **لم يحصل ان زّوجنا احدى بناتنا لاحد الفلاحين** » ، هذا ما قاله صراحة الحاج سرحان رعد مضيفاً انه طيلة العهد العثماني لم يزّوج آل رعد بناتهم ـ من غير ابناء عمومتهنّ ـ الاّ لشباب من عائلتي كرامي وخضر اغا ، فانتساب العائلة الى السلالة الشريفة ، ووضعها كعائلة اقطاعية حاكمة ، وتفوقها على كل ما عداها في منطقة الضنية كان يحرّم على اي منهم تزويج بناته الاّ لمن يساويهن قدراً وجاهاً[3] .

غير انه اذا كان رجال آل رعد قد طبقوا قاعدة الطبقية في تزويج بناتهم ، فانهم تركوا لانفسهم الحرية ، حرية الزواج ممن يشاؤون حتى لو كانت فلاحة او حتى بدوية ، اضافة الى انهم كانوا يحجبون ارثهم عن ابناء الفلاحة التي يتزوجون بها . فهذا شديد آغا بن محمد الفاضل كبير وجهاء آل رعد في النصف الاول من القرن ١٩ تزوج احدى بنات البدو واثنتين غيرها هما : خانم بنت خضر بيك العباس ومحاسن بنت علي آغا الاحمد رعد[4] ، ومصطفى الاحمد رعد تزوج فلاحة من بيت لآغا من قرية السفيرة[5] ، اما محمد

---

(١) ضاهر نفس المرجع ص ٢٢٨ نقلاً عن :

- J. Berque: Normes et Valeurs dons L'Islam conten parain... P. 137.

(٢) هذه المقولة بل القاعدة ما يزال معمولاً بها الى يومنا هذا .

(٣) وجدنا استثناء واحداً في سجل المحكمة الشرعية رقم ١٢ تاريخ ١١٦٣ هـ / ١٧٤٩ م ص ٣٥ على شكل « نصب الست دولت بنت الشيخ يوسف رعد وصية شرعية على ابنتها القاصرة المدعوة فاطمة الحاصلة لها من زوجها عبد الجليل بن الكسلان .

(٤) سجل المحكمة رقم ٩٦ .

(٥) الحاج سرحان رعد في احدى المقابلات معه .

بيك بن سعدالدين رعد فقد تزوج فلاحة من قرية عاصون تسمى آمنة بنت دياب سليان فولدت له ثلاثة : جزار ـ اسعد وسعيد ، ومن احدى قريباته مريم بنت فاضل آغا رعد التي انجبت له دعاس وحمد ، وقبل ان يموت محمد بيك حصر ارثه بابني قريبته مريم بنت فاضل ليحرم ابناء الفلاحة من الميراث ، لكن حمد ابن مريم توفي بعد تنازل ابيه عن التركة فورث ابناء الفلاحة آمنة من حصة اخيهم حمد[1] .

وقد عثرنا في سجلي المحكمة ٨٩ و٩٠ من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس على اكثر من ستة دعاوى اقامها فلاحون من قرية عاصون حيث كان يقيم محمد بيك احياناً مع زوجته الفلاحة ، هذه الدعاوى اقيمت لتحصيل ديون من تركة المتوفي الذي يظهر انه كان يقسو على فلاحي قريته باخذه مبالغ من المال اوكميات من محاصيلهم من القمح والحمص والذرة[2] .

اضافة الى ذلك فقد تزوج الكثيرون منهم من بنات عائلات من طرابلس وهذا بعضها :

١ ـ شديد رعد تزوج بنت مصطفي آغا الكوسا ـ وجدنا ذلك على شكل تولية القاضي « لكل من عمدة العلماء محمد افندي كرامي وعمدة الاماجد الشيخ عباس بن شديد رعد في وظيفة التولية على وقف جدهما المرحوم مصطفى آغا الكوسا لاستوائهما في الارشدية واذن لهما بوضع ايديهما على الوقف المذكور وتعاطي اموره . . . »[3] .

٢ ـ الشيخ محمد آغا بن فاضل رعد الضناوي متزوج من حليمة ابنه عبدالله افندي كرامي زاده ، والشيخ مرسل آغا رعد بن اسماء بنت الحاج محي الدين كرامي[4] .

٣ ـ حمد آغا بن محمد بيك سعد الدين رعد متزوج من عائشة بنت الحاج علي الاسمر[5] .

---

(١) الحاج سرحان رعد في احدى المقابلات معه ، وتأكدنا من ذلك عن طريق سجلات المحكمة الشرعية وخاصة سجل ٨٩ـ و٩٠ ص ٢٩٢ وصفحة ٢٦٨ .

(٢) راجع سجلي ٨٩ و٩٠ في الصفحات : ٧٣ـ ٨٢ـ ٢٦٨ـ ٢٩٢ـ ٢٩٣ـ ٢٩٤ .

(٣) سجل ٤٥ تاريخ ١٢٣٥ هـ/ ١٨١٩ م ص ١٣٦ .

(٤) سجل ٣٦ تاريخ ١٢٥٤ هـ/ ١٨٣٨ م ص ١٢٩ وسجل ٦٠ تاريخ ١٢٦٦ هـ/ ١٨٤٩ ص ٥٧ .

(٥) سجل ٨٧ تاريخ ١٣٠١ هـ/ ١٨٨٣ ص ٧٣ .

٤ ـ مصطفى آغا بن حسين علي خضر رعد متزوج من شرف بنت مصطفى المولوى ، وبعد وفاته اقامت شرف دعوى على شقيقه محمد آغا بان لها في ذمة زوجها المتوفي / ٢٣٠٠ / قرش بطريق الدين و/ ٤٠٠٠ / قرش من مؤخر صداقها ، فحكم لها القاضي بذلك . وكان مصطفى المتوفي قد اوصى قبل ذهابه الى الحج الشريف بمبلغ / ١١٠٠ / الف قرش تصرف بعد موته من ماله كصدقات على الفقراء واليتامى[1] .

٥ ـ الشيخ علي آغا بن محمود رعد متزوج من ظريفة بنت الحاج بكري عبد الكريم بكري[2] .

٦ ـ هاني آغا بن شركان رعد احضر معه الى المحكمة الشرعية مصطفى بن علي الصعيدي من التبانة ورضا بنت احمد ابو الشريف عويضة من باب الحديد وادعى عليهما بان رضا كانت زوجته منذ اربع سنين على مهر / ٥٠٠٠ / قرش معجل / ٢٠٠٠ / واصل ومؤجل / ٣٠٠٠ / غير واصل ، وانه صار توقيفه من مدة في حبسخانة جبل لبنان ثم اطلق صراحه فوجد زوجته رضا متزوجة من مصطفى الصعيدي مطالباً التفريق والانقياد معه بحكم الزوجية . اعترفت رضا بذلك ولكنها صرحت بان هاني طلقها من مدة ثم حبس وانها منذ شهرين تزوجت بمصطفى وتطلب من هاني عدم معارضتها والحكم عليه بدفع كامل مؤجل صداقها . لكن رضا ومصطفى لم يستطيعا اثبات طلاقها من هاني فحكم القاضي بعودتها اليه واطاعته[3] .

هكذا نرى ان زواج شباب آل رعد من بنات عائلات طبقة معينة كان زواجاً بين عائلات غنية ، وهذه سمة من ابرز سمات التزاوج بين اللبنانيين سواء في المدينة او في الريف . وقد كان الدافع لهذا الحصر في الزواج هو الشعور الطبقي بالمركز الاجتماعي المميز لتلك العائلات ، اضافة الى هاجس المحافظة على الثروات الموروثة والمتزايدة في الاتساع ، لذلك ظلّ هذا البناء الطبقي متماسكاً اقتصادياً في العهد العثماني والعهد الفرنسي ايضاً ،[4] وما زال كذلك حتى وقت قريب حيث يلاحظ ان آل رعد في الضنية لم

---

(١) سجل ٨٩ تاريخ ١٣٠٤ هـ/ ١٨٨٦ ص ٢٤٥ .

(٢) سجل ١٠٧ تاريخ ١٣٢٤ هـ/ ١٩٠٦ ص ١٩٣ .

(٣) سجل ١٠٨ تاريخ ١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨ م ص ١٤٩ .

(٤) ضاهر ـ ص ٢٣٤ .

يفقدوا ثرواتهم بسبب المصاهرة فقط .

هذا في حين ان الزواج بين الفلاحين ظلّ مقتصراً على افراد من نفس الطبقة او الفئة الاجتماعية وغالباً ما كان هذا التزاوج يتمّ بين رجل وامرأة من نفس المهنة او من نفس الطبقة الفلاحية ويبقى محصوراً داخل العائلة الواحدة ولا يتعدى حدود القرية الا نادراً[1] .

وبما ان استثمار الفلاح لارضه كان يقتضي استغلال طاقات كل افراد العائلة في الاعمال الزراعية ، فان النقص في عدد افراد تلك العائلة كان سيؤدي الى خلل في تركيبها الاقتصادي ويضعف بالتالي مركزها الاجتماعي ، لذلك فان الزواج في قرى الضنية بقي محصوراً داخل نطاق العائلة الواحدة وبالتالي ضمن حدود القرية الواحدة ، وفي اطار هذه الحاجة المعيشية الاقتصادية نستطيع تفسير نزول شبح الفقر على البيت الذي يكثر فيه البنات دون الشباب ، لان البنات سيتزوجن دون مجيء عوض عنهن زوجات لشباب يخلو منهم هذا البيت فتقلّ اليد العاملة ويفسد استثمار قطعة الارض .

الاّ اننا قد عثرنا في سجلات المحكمة الشرعية العائدة للنصف الثاني من القرن ١٩ وبداية القرن العشرين على عدد كبير من دعاوى الطلاق لازواج احدهما او احداهما من الضنية ، ونكتفي هنا بذكر امثلة قليلة منها :

عزيزة بنت مرعي حمدوش من كفرحبو مطلقة احمد بن خليل القهوجي من طرابلس تطالب بمؤخر صداقها البالغ / ٣٠٠ / قرش[2] .

خديجة بنت احمد الحاج موسى من سير تدّعي على خليل بن احمد العبيد من التبانة في طرابلس مطالبة بمهرها المعجل ٨٠٠ قرش والمؤجل ٤٠٠ قرش[3] .

فاطمة بنت دياب بدره من قرية بيت غازي ناحية الضنية ادعت على يوشع بن سلتان اسماعيل من عرب الحديدية المتوطنة داخل ولاية الموصل بانه كان زوجها على مهر

---

(١) ضاهر : ٢٣٤ . نقلاً عن :

- Khalid chatila «Le mariage chez les musulmans en Syrie et au Liban P. 90-98.

(٢) سجل ٩٤ تاريخ ١٨٩٠ م ص ١١ .

(٣) سجل ١٠٦ تاريخ ١٩٠٦ م ص ٢١١ .

معجلة ٣٠٠ قرش ومؤجله ٢٠٠ قرش[١] .

محمد بن عبد القادر القرحاني من طرابلس متزوج من عائشة علي اسعد من بخعون[٢] .

صفيّة بنت عمر الابرص من بقاعصفرين ادعت على مطلقها خالد بن يوسف الصباح من عكار على مهر معجل ٥٠٠ قرش والمؤجل ٢٥٠ قرش وفرض لابنتها منه قرش ونصف القرش كل يوم[٣] .

اما الزواج بين الطوائف فقد كان معدوما تماماً ، الاّ اذا استثنينا بعض الحالات التي كان يقدم فيها احد الاغوات المتنفذين والمتجبرين على اغتصاب احدى الفتيات او الزواج منها قسراً في وقت لم يكن ليستطيع ردعه عن ذلك احد ، ناهيك عما كان يقوم به البعض منهم من سوق كل عروس من طائفة معينة الى داره والمبيت فيه مدّة قد تقصر او تطول قبل ان تزف الى عريسها الشرعي[٤] .

ولم نجد في جميع سجلات المحكمة الشرعية الاّ على مثل واحد مفاده انه « في مجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف حضرت النصرانية حنا بنت يوسف الطحش من قرية سير وقررت وهي طائعة مختارة في انها راغبة في الدخول بدين الاسلام فلقّناها فوراً كلمة التوحيد »[٥] ولم نستطع التأكد ان كان ذلك بدافع الزواج من مسلم ام غير ذلك .

٣ ـ زواج القاصرين :

من العادات التي ما فتيء كثيرون من الضنية يعملون بها هي انه منذ ولادة احدى البنات ولها ابن عم يكبرها بقليل يتفق الاهل شفهياً ويعرف الاقارب والجيران بان « علي لعليّة » ومتى شبّ الطفلان يعقد الابوان قران ولديهما وهما ما زالا قاصرين . ولذلك اسباب ودوافع قد يكون من اهمها تقوية الرابطة العائلية ثم مخافة الابوين من ان يخل

---

(١) سجل ١٠٧ تاريخ ١٩٠٧ م ص ٣٠٠ .

(٢) سجل ١٠٧ تاريخ ١٩٠٧ م ص ٣٨٧ .

(٣) سجل ١٠٩ تاريخ ١٩٠٩ م ص ١٥١ .

(٤) حصل هذا كثيراً في اكثر من قرية من قرى المنطقة ، صرح بذلك اكثر من مسن واكثر من رجل دين في تلك المنطقة مع رجاء عدم ذكر الاسم ـ اسم المصرح واسم القرية التي كان يحدث فيها ذلك .

(٥) سجل ٥٩ تاريخ ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٧ م ص ١١ .

الولد اوالبنت بالعقد الشفهي متى شبّ احدهما عن الطوق واصبح راشداً ، او قد يكون الدافع لعقد القران هذا ابقاء ثروات العائلة ضمن افراد منها خوفاً من ان تنتقل الى غيرهم من ابناء العائلات الاخرى التي قد تطمع بجمال البنت او ثروة اهلها .

وبما ان عقود الزواج لم تكن تسجل في المحكمة الشرعية فاننا استدللنا على كلامنا هذا من احاديث المسنين وتأكد لنا ذلك بما وجدناه من دعاوى الطلاق وطلب النفقة التي تزخر بها سجلات المحكمة والتي نكتفي بذكر ثلاثة منها :

- « بمجلس الشرع الشريف حضر حسين بن علي مصطفى السيد من بخعون والمتوطن في محلة التبانة واحضر معه دية بنت احمد شعبان قائلاً بانها عندما كانت قاصرة زوجني اياها وليها الشرعي محمد بن ابراهيم شعبان على مهر الفان ومئة قرش المعجل / ١١٠٠ / قرش اوفاها لوليها ودخل بها . وقد طلقها الآن في المجلس وقسّط على نفسه مؤخر صداقها البالغ ١٠٠٠ قرش »[1] .

« . . . حضر محمد بن ابراهيم فريق من بطرماز من اعمال مقاطعة الضنية وادعى على محمود بن علي ياغي وعلى زوجته آمنة بنت حسين فريق من بطرماز بان اباها كان منذ تسعة اشهر زوّجه ابنته آمنة بقوله له : اعطيتك ابنتي آمنة على مهر / ٩٠٠ / قرش وان اباها زوجها ثانياً بعد ذلك من المدعي عليه ودخل عليها ويطلب الآن تسليمها منه . اجاب محمود المدعي عليه بانه منذ ثمانية سنين حين كانت قاصرة وهو قاصر عقد أبواه نكاحها عليه على مهر / ١٠٠٠ / قرش فطلب منه البيان فاحضر للشهادة كل من حسن بن علي ياغي وحسن بن سلمان فاقرّا ذلك وحكم مولانا القاضي بثبوت اسبقية عقد نكاح المدعى عليه . . »[2] .

- « . . . حضر محمد بن عبد الحميد حسون من السفيره وادعى على البنت اسماء بنت اسماعيل حسون وقرر بدعواه بانه كان في شهر تشرين الاول عام ١٢٩٥ هـ عقد اسماعيل نكاح ابنته على ابن عمها القاصر ايضاً مع ابيه المذكور بولايته عليه عقدا شرعياً بالايجاب والقبول على مهر ستة الاف قرش معجل ٤ ومؤجل ٢ وجرى ذلك في بيت والد البنت في السفيرة وان الذي اجرى عقد النكاح الشيخ علي احمد هرموش الذي يتولى عقد

(١) سجل ١٠٣ تاريخ ١٣١٩ هـ / ١٩٠١ م ص ٣٠٨ .
(٢) سجل ٥٨ تاريخ ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٥ م ص ١٨٨ .

الانكحة في الضيعة . وانه قد بلغ الحلم منذ ستة سنين والمدعى عليها منذ اربعة سنين ، وبهذه الاثناء كانوا مباشرين باجراء الزفاف لكن سليمان بن حسين الكردي اغرى البنت فأمتنعت عن تسليم نفسها للمدعي بعد ان دفع المهر المعجل لابيها اربعة آلاف وطالبها بتسليم نفسها له .

لكن اسماء انكرت عقد زواجها المذكور وانه منذ ايام ارادوا ان يعقدوا نكاحها على ابن عمها فما رضيت وان عمها واباها هدداها بالقتل والضرب ، وصرّحت بانها تحب سليمان بن حسين الكردي فانتهزت الفرصة بخلو البيت من اهلها وهربت معه ، وقعدت في بيت الشيخ اسماعيل الخطيب ، وهي لا ترضى بابن عمها محمد لانها لا تحب طباعه الغير مستقيمة ، ولم تعرف بعقد زواجها عليه الاّ في المحكمة منذ يومين حين تصدير الدعوى .

جاء المدعي بشهود من السفيرة ، فشهدوا باجراء عقد الزواج ، وكان العروسان لا يزالان قاصرين ، فحكمت المحكمة للمدعي بثبوت نكاحه على اسماء على المهر المذكور وبقيام الزوجية بينهما حسبما قامت الشهادة »[1] .

٤ ـ تعدد الزوجات وتدخل الآغا :

ان تعدد الزوجات هو ظاهرة شائعة ومعروفة في جميع المجتمعات الاسلامية استغلالا للنصوص الواردة في القرآن الكريم التي تشجعهم على ذلك[2] .

ولكن في المجتمعات الريفية الفلاحية يأخذ الامر ، اضافة الى ما سبق ، منحى اجتماعياً معيشياً ، فبتعدد الزوجات يكثر الاولاد وتكبر العائلة وتتفاخر على ما عداها ، وهذا شيء كانت تحرص عليه كل من الفئتين الاقطاعية والفلاحية . وسجلات المحكمة الشرعية تعطينا الكثير من الامثلة التي تبينّ ان هذه الظاهرة كانت كثيرة الانتشار عند اغوات آل رعد .

---

(١) سجل ٩٢ ، تاريخ ٩ محرم ١٣٠٧ هـ / ١٨٨٩ م ص ٢٦٠ .

(٢) من ذلك الآية التي تقول : وان خفتم الاّ تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم الاّ تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى الاّ تعولوا . النساء ج ٤ آية ٢ .

فالشيخ خليل رعد المتوفي عام ١٨٥٨ متزوج من اثنتين(١) ، والشيخ خضر بيك العباس توفي وانحصر ارثه بكل من امه الست فاطمة بنت مصطفى آغا خضر آغا وزوجتيه السيدة الحجة بنت محمد منلاّ المولوى وحسنابنت عبد الحميد عكارى(٢)، ومحمد بيك بن سعد الدين رعد متزوج من مريم بنت فاضل رعد ومن امينة بنت دياب سليمان من عاصون(٣) ، ومحمد آغا بن احمد رعد متزوج من امرأتين احداهما الست مريم بنت مصطفى آغا خضر آغا ،(٤) والشيخ شديد آغا بن محمد آغا الفاضل توفي في الحجاز الشريف وانحصر ارثه بكل من زوجتيه خانم بنت خضر بيك العباس ومحاسن بنت علي آغا الاحمد رعد(٥) .

كذلك انتشرت هذه الظاهرة بين ابناء الطبقة الفلاحية الذين كانوا يجدون في تشجيع الدّين لهم على الزواج وسيلة للتفاخر في عدد الزوجات وكثرة الاولاد الذين كانوا ضرورة ملحة من اجل استغلال الارض في وقت كان الزواج من اثنتين او حتى ثلاثة لا يكلف اكثر من وضع استار قماشية تفصل بين الزوجات في غرفة واحدة ودفع مهور لا تتجاوز مئات قليلة من القروش ، وقد اكّد المسنون في الضنية انه حتى نهاية العهد العثماني لم يحصل ان ابتنى احد الفلاحين ، سواء كان غنياً ام فقيراً ، داراً منفصلة لكل زوجة من زوجتيه ، وان عادة تعدد الزوجات لم تكن حكراً على اغنياء الفلاحين فقط بل وتعدتهم الى فقرائهم ايضاً .

وقد يكون من اسباب تعدد الزوجات هو انجاب اكبر عدد من الاولاد الذين كانوا يساقون في اوقات الحروب الى الجبهات بالجملة ، وهذا ما يفسر انقراض عدد كبير من العائلات التي لم نعد نرى لها وجوداً في ايامنا هذه كما ان سجلات المحكمة الشرعية العائدة للربع الاول من القرن العشرين تحتوي عدداً كبيراً من الدعاوى المقامة على محضر باش المحكمة الشرعية في طرابلس ، الذي يظهر انه كانت توضع لديه متروكات العسكري المقتول في الجبهة ، او من الدعاوى المقامة على اب او اخ من قبل امرأة فقدت

---

(١) سجل ٦٨ تاريخ ١٢٧٥ هـ / ١٨٥٨ م ص ١٤٦

(٢) سجل ٨٠ تاريخ ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م ص ٤٧

(٣) سجل ٨٩ تاريخ ١٣٠٤ هـ / ١٨٨٦ م ص ٢٩٢ وسجل ٩٠ ص ٧٩ .

(٤) سجل ٩٢ تاريخ ١٣٠٧ هـ / ١٨٨٩ م ص ٣٤٥

(٥) سجل ٩٥ تاريخ ١٣١١ هـ / ١٨٩٣ م ص ٥٧٣

زوجها في الحرب مطالبة بالنفقة . وسنكتفي هنا بان نورد مثلاً واحداً عن ذلك :

« مريم بنت دياب سليمان من داريا ناحية الضنية ادعت على الشيخ ابراهيم صدقي المهتدي محضر باش المحكمة الشرعية وقررت بمواجهته ان لابنها عبد القادر في ذمة المدعى عليه مبلغ اربعة وعشرون قرشا كان استقرضه منه وان ابنها كان قد اصابت اسمه القرعة العسكرية بالترتيب الاول وسيق لاداء خدمتها فكان من جملة افرادها في البلوك الرابع والخمسين وتوفي غرقاً في الفرات اثناء الخدمة تاريخ ٢٤ حزيران ١٣١٧ هـ / ١٨٩٩ ، وقد ترك مخلفات قدرها ١٤ مجيدياً و٢٥ بارة بقيمة ٢٦٦ قرشاً و٢٥ بارة عملة صاغ في خزينة العسكرية الجليلة حسبما علم ذلك من امر الولاية السامي المؤرخ في ١٥ رجب ١٣١٩ هـ / ١٩٠١ ، مطالبة بالمبلغ لورثته وجاءت بشهود كذلك . ثبت لدينا شرعاً موت عبد القادر بن موسى حيدر (ولد مريم) وانحصر ارثه بامه وزوجته الغير داخل بها واشقائه الستة فحكمنا على المدعى عليه دفع المال للورثة[1] .

اما تدخل آغا في زواج الفلاحة فهذا امر واقع اتفق على تأكيده المسنون الذين اعتبروا ان من طبيعة الامور الحصول على موافقة ومباركة الآغا الشريك في الارض مقدماً قبل الشروع في اي عمل بخصوص تزويجها ، هذا اذا لم ترق الفتاة وتحلو في عين الآغا فتكون من نصيبه .

لكن الحاج سرحان رعد يعطي لهذا الامر معنى اجتماعياً واقتصادياً بالدرجة الاولى ، فيؤكد صراحة تدخل الآغا في زواج الفلاحة ، فاذا كان للآغا اكثر من شريك في قرية واحدة ، فانه يعمل على تزويج بنت احدهما لولد الشريك الآخر حتى لو ارادت البنت الزواج من ابن فلاح شريك لآغا آخر خاصة اذا كانت هذه البنت ماهرة في تربية الدود واطعام الشرانق ، وان القضية كانت تصرف في النهاية بالرضى لعدم استطاعة الفلاح مخالفة رغبة سيده الاقطاعي[2] .

٥ ـ كثرة الاولاد :

ان تحديد النسل كان شيئاً غير معروف ، طيلة العهدين العثماني والفرنسي ، حيث

---

(١) سجل رقم ١٠٣ تاريخ ١٣١٩ هـ / ١٩٠١ م ص ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ ، راجع بهذا الخصوص ايضاً سجلات : ٨٣ - ٨٧ - ٨٨ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١١٦ - ١١٧ .

(٢) من مقابلة مع الحاج سرحان رعد ، وقد حرصت ان اورد العبارات ذاتها التي استعملها للمذكور .

ان الدين ينهي صراحة عن ذلك[1] ، كما ان مصلحة العائلة كانت تقضي بانجاب اكبر عدد ممكن من الاولاد ، وهذا ما جعل نسبة المواليد مرتفعة جداً ، فالعائلة الكثيرة الاولاد هي القاعدة لجميع الطوائف اللبنانية في تلك الفترة في مجتمع تحتل الزراعة فيه المكان الاول والرئيسي في اقتصاد الفلاحين[2] .

ان رب العائلة كان يأمل في ذرية كبيرة تخلفه وتساعده في الحقل ، وهكذا فان التضامن في العمل والحاجة المتزايدة لليد العاملة العائلية كانا في اساس الدعوة الى الاكثار من الاولاد لان استصلاح الارض واستغلالها وحراثتها كانت تخضع دوماً لجهد العائلة بأسرها وعندما يقال « ولد » يكون المقصود بذلك الصبي وليس البنت اذ لا حساب للبنات فيما يتعلق بتعداد العائلة ، والبيت الذي يخلو من الصبيان هو بيت نزلت عليه اللعنة الالهية في نظر المجتمع انذاك لان « البيت اللي ما في اولاد الله ما بيباركه »[3] .

والآباء كانوا يرون بكثرة الاولاد مصدراً للجاه وطاقات كبيرة للعمل وقوة يواجهون بها العائلات الاخرى اذا ما حصل خلاف او دق نفير ، وقد كانوا يحرصون على اختيار فتيات لابنائهم قوية البنية وينتمين الى عائلات معروفة بكثر الانجاب ، كما ان الاسئلة كانت تدور خفية حول ماضي ام العروس وسلوكها وشخصيتها فالمثل الدارج « طب الجرة عتماً - على فمها - البنت بتطلع لاما - لامها - » يلخص الحرص على تلك الاسئلة .

ان القدرية وجدت لها طريقاً واسعاً في صفوف اهل الضنية ، كما في سائر الارياف اللبنانية والسورية ، فنظراً لكثرة الاولاد ، واعتماداً على تعدد الزوجات ، كانت وفاة الوليد تعتبر حدثاً عادياً ولا تثير الحزن حتى عند اهله ، لان ذلك كان يعتبر امراً مقدراً : « فالاعمار والاسعار بيد الله ، وكل ما قدّر الله فعل » عبارتان كانتا تترددان يومياً وعند خسارة ولد او قحط يلم بالمزروعات ، بل ان وفاة البنت في سنيها الاولى كان مصدر فرحة عند البعض خاصة عند الاب الذي تخلص من هاجس العار والمذّلة التي قد تأتيه فيما لو عاشت هذه البنت .

---

(١) « ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم انّ قتلهم كان خطأً كبيراً » . سورة الاسراء ج ١٥ آية ٣١

(٢) ضاهر نفس المرجع ص ٢٢٩ نقلاً عن :

- E. SAFA «L'emigration Libanaise» P. 167

(٣) المرجع السابق - ص ٢٣٠ .

ان كثرة الاولاد كانت امراً طبيعياً في مجتمع الضنية وما تزال ، في وقت لم تكن عبارات الاجهاض ومنع الحمل وتحديد النسل معروفة اطلاقاً ، وكان للزواج المبكر القائم على الجهل التام جنسياً تأثير على العائلة خاصة اذا عرفنا ان سن زواج الفتاة كان يتروح بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة ، ثم جاءت النظرة الاجتماعية للفتاة والقائلة باسقاط البنت من تعداد افراد العائلة ، حيث اعتبر وجودها فيها عرضياً وليس دائماً ، لتسهم هي الاخرى بدورها في الاكثار من عدد الاولاد اعتماداً على ارقام الذكور فقط[1] .

٦ ـ سيطرة الرجل ووضع المرأة :

ان سيطرة الرجل على اولاده وزوجته تتصل جذورها تاريخياً بالنظام الاقطاعي السائد منذ زمن قديم والذي جعل الرجل المحارب صاحب السلطة العليا في بيته وعلى ارضه ، واستمرت تلك السيطرة عبر العادات والاعراف ، وعبر الملكية الصورية لقطعة الارض غير المجزأة ونظام تقسيم العمل الاجتماعي بالذات ،[2] يضاف الى ذلك دعوة الدين الصريحة للنساء في ضرورة طاعتهنّ لبعولتهنّ لان الرجال قوّامون على النساء .

وفي قرى الضنية ، بقيت السلطة الابوية شديدة التماسك ، حيث ما نزال نرى لها بعض الوجود الاقتصادي والاجتماعي الى اليوم ، خاصة وان الاستثمارات الزراعية كان من غير الممكن تجزئتها دون ان يتعرض كيان الاسرة لضرر بالغ ، فاستمر الآباء المسنون يعيشون مع اولادهم واحفادهم حتى اصبح البيت يضم ثلاثة اجيال واحياناً اربعة تحت سقف واحد . لقد كان عميد الاسرة هو المالك الفعلي ، بمعنى المتصرف الرئيسي بالمداخيل والمصاريف للارض والبيت طيلة حياته ، وقد كان له حق فرض العقوبات على المخالفين وحق اقامة العدالة بين افراد استثمارته جميعاً وكانت اوامره تتخذ صفة القداسة وعدم المناقشة فيها عندما تمس كرامة العائلة او شرفها كما في حالة التغرير باحدى بناتها او خيانة زوجية او الاعتداء على املاك العائلة ، ففي هذه الحال تطبق العادات القديمة بكل صرامة مع تأييد علني عام من جميع افراد العائلة ومع تغاضي سلطات الحكم العثماني والآغا عن

---

(١) ضاهر نفس المرجع ص ٢٣١

(٢) نفس المرجع ص ٢٣٢ .

الاقتصاص من مرتكبي جرائم الشرف وغسل العار التي لم تخل منها قرى الضنية حتى هذه الايام .

ونظراً لتعدد الزوجات عند بعض آغوات آل رعد وحرصاً على عدم تجزئة الاراضي ومن أجل حماية الزوجات من المضايقات المحتملة بعد وفاتهم ، كان يلجأ هؤلاء المتنفذون الى اجراء عقود بيع لهن على جزء من ممتلكاتهم الثابتة . وخوفاً من انتقال هذه الممتلكات الى اقربائهن بعد الوفاة ، كان هؤلاء يقومون باجراء عقود بيع مضادة او يجبرون الزوجات على تحرير اعتراف بدين في ذمتهن لصالح الازواج او ورثتهم وبذلك تبقى الملكية الكبيرة للعائلة غير مجزأة[1] .

هذا ما وجدنا امثلة كثيرة عنه في سجلات المحكمة الشرعية ومنها حجج البيع المتضمنة مبيع الشيخ محمد آغا الفاضل لوكلاء زوجته حليمة بنت عبدالله افندي كرامي ومنهم السيد عبد اللطيف بن عبدالله كرامي الذي اشترى بوكالته عنها ٣٠ اصل زيتون في ارض قرية عشاش التابعة لناحية الزاوية[2] .

وكذلك « مولانا السيد عبد الحميد افندي كرامي الوكيل الشرعي عن شقيقته السيدة حليمه اشترى من عمدة الآغوات محمد آغا فاضل كامل كرم الزيتون المتضمن ١٣٥ اصلاً في قرية ديرنبوح وبستان شجرى فيهما بمبلغ ١٦ الف قرش »[3] .

« وفي مجلس الشرع الشريف حضر عمدة الاماجد الكرام محمد آغا فاضل رعد زادة قيمقام طرابلس شام وباع بالطوع والرضى ما هو ملكه لعمدة العلماء مصطفى افندي كرامي الحصة الشايعة في كامل الكرم الكائن في رأس النبع التابع لقرية ديرنبوح التابعة لمقاطعة الضنية وفيه اشجار الزيتون والخروب »[4] .

كذلك باع محمد الفاضل لمصطفى بن عبد الحميد كرامي بوكالته عن عمته حليمه زوجة البايع بما لها لنفسها دون غيرها جميع الحصة الشايعة ٤ / ١٨٣ قيراط من اصل ٢٤

(١) ضاهر ص ٢٣٣ .

(٢) سجل ٣٦ تاريخ ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ م ص ١٣٣ .

(٣) سجل ٥٨ تاريخ ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ ص ٥٨ .

(٤) سجل ٦٠ تاريخ ١٢٦٦ هـ / ١٨٤٩ ص ٥٧ .

قيراط البستان الشجري في سير بثمن ١٨ الف قرش[١] .

غير اننا لم نستطع الحصول على عقود البيع المضاده ولا على اي تحرير اعتراف بدين في ذمة حليمه لصالح زوجها محمد الفاضل .

ان هذا الدور الذي قام به الرجل ، حجب بل طمس كل دور كان من المفترض ان تقوم به المرأة ، فالمرأة في نظرة المجتمع انها ما خلقت الاّ لانجاب الاطفال وتربيتهم ومساعدة زوجها في اعمال الزراعة وتربية دود الحرير ، هذه النظرة ساهمت في احتقار دور الفتاة وبالتالي الام ، وجعلت منها مخلوقاً ضعيفاً ذا مكانة اجتماعية من الدرجة الدنيا فانعكس ذلك مباشرة على سلوك كل من الفتاة والام . فهي تشعر انها غريبة عن العائلة التي خلقت فيها والتي انتقلت اليها بعد الزواج .

ان التطبيق الخاطيء لنصوص الشرع ومفهومه ـ اذ ان الشرع نقلها من مرتبة الجارية والخادمة الى مرتبة الانسانة التي لها حقوق كما عليها واجبات ـ اضافة الى التقاليد والعادات البشعة ، كل ذلك جعل من المرأة ، خاصة الفقيرة كومة من الرواسب النفسية المعقدة ، اذ انها لا تجروء على الافصاح عن شخصيتها وما يجول في ذهنها ولا تعي ايا من حقوقها التي اعطاها ونص عليها الشرع الاسلامي .

ان القانون الاخلاقي الوحيد الذي كانت العائلة تلقنها ايّاه ان الفتاة مصدر عار على نفسها وزوجها وجميع افراد عائلتها وان شرفها وعرضها هما الشرعة الاخلاقية الوحيدة التي يجب ان تحافظ عليها والاّ فالعاقبة وخيمةٍ وقصص القتل وجرائم غسل العار تتعدد وتتكرر يومياً بحيث تصبح هاجساً فكرياً يرافقها منذ تفتح وعيها الى يوم مماتها[٢] .

ان المرأة في الضنية وحتىٰ عهد قريب لم تكن تعلم ان لها حقوقاً تستطيع المطالبة بها بل ان حياتها كلها واجبات متواصلة تجاه عائلتها وزوجها واولادها ومواشيها وحقلها ، لقد انسيت حتى حقها في الموافقة او الرفض لرفيق العمر الذي يكفي ان يوافق عليه ابوها او اخوتها حتى تنصاع لاوامرهم دون جدل او مناقشة[٣] .

---

(١) سجل ٦٠ تاريخ ١٢٦٦ هـ / ١٨٣٩ ص ١٣٨ .

(٢) ضاهر ـ ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

(٣) هذه الحقائق استقيناها من واقع لا تزال الفتاة تعيشه في كثير من قرى الضنية ومن وقائع لا نزال نشهدها ومن اقوال وروايات المسنين والمسنات الكثيرة .

لقد كان مفاجأة لنا ان نجد في سجل المحكمة الشرعية رقم ٩٢ والعائد لعام ١٨٨٩ م قول اسماء بنت اسماعيل حسون : « منذ ايام ارادوا ان يعقدوا زواجي على ابن عمي فما رضيت وان عمي وابي هدداني بالقتل ، لكنني احب سلمان بن حسن الكردي فهربت معه وقعدت في بيت الشيخ اسماعيل الخطيب . . . »[1] .

ان اعمال المنزل والحقل وانجاب الاطفال وتربيتهم ، اضافة الى جو الارهاب والقهر الذي كانت تعيشه المرأة في وقت انعدمت فيه اية وسيلة من وسائل الراحة ، كل ذلك كان سبباً في وصول المرأة الى حالة الهرم النفسي والجسمي وهي لم تصل بعد الى سن الاربعين خصوصاً وان زواج الفلاحة بفلاح لم يكن في الواقع عقداً دينياً فحسب بل كان عقداً اجتماعياً بالدرجة الاولى .

لقد كان العقد ربطاً بين شخصين على مصير معروف لا يحتمل التغيير او التبديل وكان يستند اولاً على انجاب فلاحين جدد ، وان لم تنجب له اولاداً فان مجيء « الضرة » اصبح امراً لا مفر منه مع ما سيلحقها من الاهانات والغمز من قناتها ورميها بعار العقم الآتية اليها مع كل نظرة من نظرات المحيطين بها .

هذه المرأة الفلاحة فقدت والحالة هذه ، كل امل بالتحرر من وضعها الشاق واضحت اداة للاستغلال من زوجها ومن النظام الاقطاعي في نفس الوقت . فالعادات والتقاليد اعطت الفلاح سوطاً يلهب به ظهر المرأة الفلاحة في حين كان السوط الاشد والذي يلهب ظهر الاثنين معاً هو سوط الاقطاع والتقاليد العفنة البالية . ان الكلام عن استغلال الرجل للمرأة في الريف لم يكن في الواقع سوى الوجه الظاهري لعملية الاستغلال الحقيقية للاقطاعيين ضد مجموع سكان الريف رجالاً ونساء واطفالاً[2] .

---

(١) سجل ٩٢ تاريخ ١٣٠٧ هـ / ١٨٨٩ ص ٢٦٠ .

(٢) ضاهر ـ ص ٢٣٠ .

الفصل السادس

العادات الاجتماعية :

نظراً لاوجه الشبه الكثيرة التي تجمع بين الضنية وكثير من المناطق الريفية في سوريا ولبنان وذلك من حيث الانماط المعيشية والاجتماعية المتضمنة : طبقات السكان وامتيازات احداهنّ على الاخرى ، ثم سيادة المهنة الواحدة وهي الزراعة في جميع هذه الارياف مع تشابه الوسائل والادوات والمحاصيل ، كل ذلك جعلنا نقصر كلامنا هنا على بعض العادات والتقاليد التي انفرد بها سكان الضنية عن غيرهم في باقي المقاطعات حتى القريبة والملاصقة لها .

هذه التقاليد هي اشبه ما تكون بالاعمال والممارسات التي تحصل في المناسبات سواء المفرحة منها او المحزنة . ونكتفي هنا بالتعرض بشكل موجز الى وصف : الاعراس - عرس ابن الآغا وعرس الفلاح - ولادة الصبي - الختان - ختمية القرآن - ثم وصف لبعض العادات التي كانت متعبة في المآتم .

كما يجدر بنا ان ننوه الى ان بعضها قد بطل العمل به في ايامنا هذه كحمل الراية في العرس وختمية القرآن ، والبعض الآخر ما زال معمولاً به حتى اليوم كحلاقة العريس والختان . كذلك فان معلوماتنا في هذا الصدد قد اوردناها كخلاصة لمجمل احاديثنا الكثيرة مع المسنين في مختلف القرى والتجمعات السكنية في منطقة الضنية ، لذلك فان كتابتنا عنها ستأتي خلوا من الهامش الاّ من بعضها عند ذكر امور انفرد بروايتها واحد من الرواة لا اكثر .

العرس :

لقد كان الاختلاف بيناً بين عرس كل من ابن الآغا وابن الفلاح ، سواء في مستوى

الاشخاص المدعوين او في بعض الاعمال والممارسات المعبرة عن الفرح في هذه المناسبة .

فبالنسبة للاشخاص المدعّوين ، كان ذلك مقتصراً على افراد العائلة الحاكمة الذين يقوم والد العريس او احد ابنائه بدعوتهم مصحوباً بهدية لكل منهم حسب قيمته كقطب في العائلة او كفرد عادي . وكانت الهدية عبارة عن كميات معينة من الصابون او الارز او قوالب السكر ، ومن كان وجيهاً كبيراً يهدى اليه كبش سمين .

اما مرابعو الآغا صاحب العرس فقد كان عليهم الحضور دون دعوة بمجرد سماعهم بالنبأ السعيد ، حاملين معهم الهدية الاجبارية التي كانت مما تنتجه ارضهم من غلال او مما تعطيه مواشيهم اضافة الى فراخ الدجاج او رؤوس الماعز والغنم .

وحلاقة العريس من العادات القديمة التي ما زال يعمل بها في اكثر قرى الضنية حتى يومنا هذا ، وخلاصتها انه ما ان يبدأ الحلاق بقص شعر العريس حتى تحضر الصواني - جمع صينية - وعليها ثياب العرس فتحمل على الاكف عالياً ويبدأ الاهل والمدعوون نساء ورجالاً في الرقص على انغام المزمار والطبل واطلاق الرصاص بغزارة والزغاريد تنطلق من افواه النسوة المنتشيات طرباً .

وعند الانتهاء من ارتداء العريس لثيابه الجديدة وهي عبارة عن بذلة عربية من الجوخ مؤلفة : من سروال مصري فضفاض وقميص « زم » و« سوكية » - جاكيت - اضافة الى الجوارب والحذاء الجديد يبدأ المدعوون بهدية لدفع « النقوط » وهو المباركة المادية من الفلوس توضع في جيوب العريس متناسب مقدارها مع كبر او صغر الهدية التي دعوا بموجبها .

اما في عرس الفلاح فقد كانت الدعوة توجه بنفس الطريقة مصحوبة بهدية كانت في اكثر الاحيان اقّة من الصابون لمن كان فقير الحال من الاقارب والاصحاب ورطلاً من الصابون او العسل او الجبنة او كيساً كبيراً من الفحم او خروفاً لمن كان غنياً او وجيهاً مرموقاً في عائلته او قريته .

ولباس العريس كان مميزاً خاصة اذا كان والده غنياً من وجهاء القرية ، وكثيراً ما كان يحصل ان تعار بذلته لعريس آخر لا يستطيع شراء بذلة جديدة يوم زفافه .

اما حمل الراية ، التي سبق ذكرها ، فكثيراً ما كانت سبباً في وقوع الضحايا او الخلافات بين العائلات التي كان افراد كل منها يعمل جاهداً وبالقوة على حملها عند ذهاب

الموكب الى بيت العروس ونقلها الى بيت الزوجية ، وفي اكثر قرى الضنية كان حمل الراية وهي عبارة عن منديل ابيض يثبت في اعلى قصبة طويلة ، حكراً على رجال العائلة الاكثر نفوذاً وغنى وعدداً . واذا صادف وجود عائلتين قويتين في قرية واحدة ، كان يتم الاتفاق بينهما على جعل حمل الراية مداورة فيما بينهما بطريقة ان رجال الاولى يحملون الراية اذا كان العرس للعائلة الثانية .

لكن المشكلة كانت تأتي اذا ما كان في القرية ثلاث عائلات قوية او اكثر ، ولم يبطل العمل بهذه العادة تماماً في بخعون والقرى المجاورة لها الا في عام ١٩٣٠ حيث ابطل الوجيه حسين علي الصمد كبير وجهاء قرية بخعون ومختارها العمل بها في الاعراس نظراً لكثرة الخصومات والمعارك التي كانت تحصل من جرّائها والتي كانت في الغالب تحوّل العرس الى مآتم .

ولادة الصبي :

ان ولادة الصبي كانت عند الفئتين الاقطاعية والفلاحية اشبه بعيد يملاء البيت فرحة وسعادة . فعند الفلاح المتوسط او الغني كانت الداية ـ القابلة ـ تسرع الى الوالد المنتظر على اعصابه في غرفة مجاورة تزف اليه البشرى المفرحة فتأخذ الحلوان بالليرات الذهبية فتنطلق الزغاريد والاهازيج ويسارع الاهل والجيران الى تقبيل والد الذكر الجديد ، كما يعتلي الشبان المتحمسون سطح المنزل ليطلقوا رصاص البهجة وتوزع الحلويات والسكاكر التي كثيراً ما كانت تحجب اذا ما كان الوليد بنتاً :

اما اذا كان الوالد من فئة الآغوات او الزعماء فان ولادة الصبي تأخذ طابعاً سياسياً واضحاً حيث تبدأ الوفود تتتالى من جميع القرى لتهنئة الزعيم وكأنهم بذلك يعلنون ولاءهم المبكر للآغا ابن الآغا وليّ نعمتهم في المستقبل . وهنا يظهر الزعيم سخاء غريباً عن العادة ، حيث اعتاد ان يتلقى الهدايا لا ان يوزع الحلويات والمآكل على من دونه قدراً . لكن هدايا الفلاحين لا تلبث ان تنهال على البيك من خراف ودجاج وماعز والبان وسمن وارز وسكر وغيرها اذ ان ولادة الذكر لدى الزعيم والآغا الملتزم او الشريك المحاصص كانت تتسم بفرحة شاملة عند جميع ابناء المنطقة او القرى الداخلة في التزامه ، والويل كل الويل لمن يتقاعس في تهنئة البيك فلديه سجلات وازلام يرصدون في الافراح والمآتم المتقاعسين المعارضين لسطوته .

لقد كان الوجهاء والسياسيون يبالغون عمداً في اضفاء طابع سياسي بارز على جميع

حفلاتهم الاجتماعية ويعتبرون ذلك مقياساً لشعبيتهم ونفوذهم[1] .

كذلك كانت ولادة الصبي مصدر بهجة عند الفلاحين الفقراء حيث ان الذكر كان يعني مجيء عامل جديد يساند الاسرة ويساعدها ويمدها بالانجاب الضروري لبقائها ، اما ولادة البنت لدى جميع الطبقات فهي مصدر اسى وحسرة ، فتلبث الداية صامتة دون ان تنال حلوانها ويبدأ الاهل بالانسحاب صامتين متوجهين الى منازلهم دون تهنئة لاحد فعندما تولد البنت ، لا يكلف الرجال من العائلة نفسهم عناء زيارة الوالد او الوالدة للتهنئة بالمولودة بل تأتي النساء فقط لزيارة الام التي حصل مراراً ان توفيت فجأة عندما يخبرنها بان الوليد هو بنت ، خاصة اذا كانت لم تلد ذكراً قبل ذلك .

ختمية القرآن :

ذكرنا سابقاً ان تلقي العلم في الضنية كان مقتصراً على تعلم المبادىء الاولى للقراءة عن طريق حفظ القرآن الكريم ايام العثمانيين . وعند قرب انتهاء الولد من اتمام قراءة القرآن يعين الشيخ اليوم الذي سيجري فيه الاحتفال بهذه المناسبة فيحضر الرفاق ملتفين حول رفيقهم المحتفى به مرتدياً لباساً جديداً مميزاً عما سواه ، اضافة الى الطربوش الذي يوضع على رأسه . وما ان يصل الخاتم الى الآية : ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم[2] ، حتى يخطف احد الرفاق الطربوش من على رأسه ويهرع راكضاً ليسبق بقية الرفاق الى والد الخاتم فيأخذ الحلوان الذي يكون قد هيّأه ليضعه في الطربوش وليعاد الى الشيخ المشرف على تعليم الولد .

بعدها يذهب الموكب وعلى رأسه الشيخ والخاتم مرددين آيات القرآن الكريم الى بيت الوالد حيث يقدم لهم الشراب والحلوى المكونة في الغالب من التين المجفف او الزبيب[3] .

لقد اختفت هذه العادة تدريجياً منذ ان اغلقت الكتاتيب لتفسح المجال امام

(1) ضاهر نفس المرجع ص ٢٣٠ .

(2) سورة البقرة - ج ١ - آية ٦ .

(3) هذا الوصف الدقيق اورده لنا الحاج سرحان رعد وغيره .

المدارس التي لم تفتتح في الضنية الآ مع بداية العشرينات من هذا القرن ، هذه العادة بقيت موجودة في بعض القرى التي بقيت دون مدارس حتى وقت قريب من عهد الاستقلال .

الختان :

ان يوم ختان الصبي كان لا يقل اهمية وفرحاً عن يوم ولادته فيدعى الاهل والجيران الذي يأتون مدججين بالسلاح استعداداً للحظة التي يصرخ فيها الولد فتنطلق الفرحة من عقالها ، ينطلق الرصاص وتتعالى زغاريد النسوة وتبدأ حلقات الرقص والغناء والتي تدوم حتى ساعة متأخرة من الليل تتخللها المواثد المتنوعة من المآكل والحلوى ويجلس الاب مزهوا يتقبل دعوات المدعوين وتهانيهم له بدوام الافراح والمسرات .

المآتم :

ان مظاهر المشاركة الاجتماعية يوم المأتم لا تقل عنها في يوم الفرح بل وقد تتعداها الى وجوب حضور جميع ابناء القرية او القرى المجاورة ومشاركتهم في الحزن لدرجة انه كان محرماً أكل الكبة النية وسماع طرقات الجرن حتى يوم الابعين وكذلك نشر الغسيل لان ذلك يعتبر دلالة على الفرح بموت الفقيد وشماتة بعائلته .

ومن العادات التي ما زال معمولاً بها في بعض القرى واندثرت في البعض الآخر هو حمل كل من يشارك في الجنازة أو يحضرها لنوع من المآكل الى الجبانة ، هذا عدا عمّن يذبح الخراف او يوزع الملح والخبز على الفقراء عن روح الفقيد .

الفصل السابع

الحياة العلمية :

« ان المسلمين في سوريا ولبنان تأخروا عن اخوانهم النصارى واليهود والدروز في طلب العلم ، لان القدماء من اكابرهم واغنيائهم كانوا يعتقدون ان طلب العلم انما يراد لطلب الرزق ، والوجيه الكبير المتوافر رزقه كان يعد من العار على ابنائه ان يطلبوا العلم للارتزاق « من شق القصبة » . وقد لقيت هذه الفكرة تشجيعاً من الحكومة العثمانية ، بل ربما غرست الحكومة نفسها هذه الفكرة في الصدور حتى يظل المسلمون على حالهم فلا يطلبون اصلاحاً ولا يطالبون بحق »[1] .

بهذه السطور اختصر رشيد رضا اسباب تأخر ابناء المناطق الاسلامية عن تحصيل العلم ، فكيف كان الامر في منطقة الضنية ، وهل اصاب بعض ابنائها قدراً من العلوم الدينية أو الدنيوية في العهد العثماني ؟

بالرغم من افتتاح الكثير من المدارس الحكومية وغير الحكومية في لبنانوسوريا ابّان عصر التنظيمات ، وفي مدينة طرابلس الشام القريبة من الضنية ، فان هذه لم تعرف في قراها وجود اي نوع من انواع المدارس سواء الحكومية منها او الخارجية ـ الخاصة والارساليات ـ على الاقل حتى نهاية القرن التاسع عشر .

فقد جاء في مقالة للشيخ حسين الجسر في مجلة رياض طرابلس الصادرة عام ١٨٩٣ ما حرفيته :

« . . . وكذلك اخواننا اهل ناحية الضنية ، فانا لا تعذرهم عن هذا التواني في

(١) المنار رشيد رضا ـ المجلد ١٩ ، الجزء الثالث ـ مقالة « المشانق في سوريا » ص ١٨٣ .

سبيل المعارف ، وفيهم لله الحمد اهل الثروة والمقدرة والنخوة والنجدة والشهامة والغيرة . فرجاؤنا انبعاث تلك السجايا الى اغاثة المعارف وتربية اولادهم على خطة الدين المبين وتلقيح عقولهم بمادة العلم الديني والعصري ، وبذلك يغنم الجميع ثواب الله والثناء والحمد ويحق لهم هناك الافتخار بالمجد »[1] .

هذا مع العلم بان نظام المعارف الصادر في ٢٤ جمادى الاول عام ١٢٨٦ هـ / ١٨٦٩ م ، قد نص على وجوب وجود مدرسة ابتدائية في كل قرية او على الاقل في كل قريتين على ان يدفع اهل القرية نفقات انشاء المدرسة وتعميرها ومخصصات المعلمين فيها ، وان يكون التعليم في هذه المرحلة الزامياً حيث جاء في المادة الحادية عشرة ما يلي :

« اذا وجد من لا يحضر الى المدرسة من الاولاد المحررة اسماؤهم في الدفتر الرسمي فعلى الاستاذ ان يخبر مختار المحلة ليجلب ابا الولد او امه او اقرب الناس اليه الى مجلس الاختيارية ويكلفون بان يرسل الولد الى المكتب »[2] .

الا ان الزامية التعليم الابتدائي هذه لم تكن اكثر من حبر على ورق ، ومجرد نظام اقتبس من الانظمة الغربية دون دراسة لامكانيات الدولة المالية ، يشهد على ذلك الحالة التعليمية المتخلفة في جميع الوية ولاية سوريا وعجز ادارة المعارف عن فتح المدارس في كثير من المدن[3] فكيف الامر في القرى الجبلية والبعيدة ومنها قرى ناحية الضنية ؟ .

ان الحاج سرحان رعد ينفي نفياً تاماًوجود اية مدرسة في قرى الضنية في العهد العثماني وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى مؤكداً انه لم تعرف الضنية المدارس الا مع بداية الوجود الفرنسي في بلادنا . غير انه يورد لنا قصة المحاولة التي قام بها مدير الناحية معين بيك الماضي زمن الحرب ، حاثاً الاهالي ووجهاء آل رعد على فتح عدة مدارس في سير وبقية قرى الناحية ، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل لاسباب أوجزها الحاج سرحان في اثنين :

اولاهما :

عدم ادراك الغالبية من الفلاحين لمحاسن العلم وفوائده وحاجتهم الماسة الى الايدي

---

(١) مجلة رياض طرابلس ـ محمد كامل البحيري ـ عدد ٣٧ تاريخ ٢٧ ت٢ ١٨٩٣ .

(٢) عوض نفس المرجع ـ ص ٢٥٤ ـ نقلاً عن الدستور مجلد ٢ ص ١٥٧

(٣) المرجع السابق ـ ص ٢٥٥ .

العاملة التي يؤمنها اولادهم في مجال الاعمال الزراعية والتي كانت في نظرهم اهم بكثير من تلقي مبادىء القراءة والكتابة طالما ان الولد سيساق حتماً الى الجندية بين ساعة واخرى[1] .

ثانيهما :

عدم استجابة ومساعدة آل رعد لمعين بيك وسعي البعض منهم صراحة لافشال محاولته .

لكن كتاب ولاية بيروت يذكر وجود مدرستين للذكور من المدارس الابتدائية الخارجية الرسمية في ناحية الضنية[2] بالرغم من ان مؤلفيه قد ذكرا انهما لم يصعدا الى الضنية .

« سألنا من اشتهر بكثر التجوال وعرف كثيراً من منوري طرابلس ، من اين نبدأ وكيف نثابر عليه ؟ ولكن الاراء والاجوبة التي فهمناها ما كانت ترينا نوراً نهتدي به ، بل كانوا يقولون ، يجب ان تذهبوا اولاً الى « ضنية » مركز الناحية ، هذا وان كان طريقها يمتد بضع ساعات ، ولكن مصطافاً يزاحم اعلى نقاط لبنان بموقعه ، لا يستكثر فيه تعب الطريق لا سيما ماء ضنية العذب واثمارها اللذيذة و . . . ـ لا ننكر اننا استكثرنا ان نصرف ثلاثة ايام لنحظى برؤية مصطاف »[3] .

ومع ذكر المدرستين في ناحية الضنية فانهما يذكران وجود خمسين تلميذاً فيهما ، في الوقت الذي يؤكد فيه المسنون جميعاً الذين سئلوا وجود هذا النوع من التجمع للاولاد ولكنه اشبه بـ « خوجاية »[4] منه الى مدرسة يتعلم فيها هؤلاء المبادىء الاولى للقراءة وحفظ القرآن الكريم ، ويذكرون ايضاً ان القائمين بهذه المهمة كانوا من مدينة طرابلس ومنهم الشيخ مصباح الشمال واحمد افندي الدبوسي الذي كان في قرية بخعون يدرس الاولاد في غرفة مطانيوس التابعة لدار الوجيه عمر الصمد ، ولم يكن فيها اي نوع من انواع

---

(١) من مقابلة مع الحاج سرحان رعد .

(٢) ولاية بيروت ـ القسم الشمالي ـ محمد بهجت ورفيق التميمي ـ من جدول بعدد المدارس والتلاميذ في المدن والنواحي التابعة للقسم الشمالي من ولاية بيروت العثمانية ص ـ ١٦٠ .

(٣) ولاية بيروت ـ ص ٢٣٠ .

(٤) كلمة تركية تستعمل كثيراً حتى اليوم ، ومصدرها كلمة « خوجة » وتعني معلم .

التجهيزات المدرسية سوى عصا الشيخ الطويلة[1] .

الكتاتيب :

ان هذا النمط من التعليم قديم العهد ، لكنه استمر في ولاية سوريا الى ما بعد خروج العثمانيين منها عام ١٩١٨ ، ويعود ذلك الى ان الدولة العثمانية عندما باشرت في انشاء مدارس حديثة تركت التعليم القديم على حاله ، ولم تجر محاولات لاعادة تنظيمه او فرض رقابة عليه بل اتجهت الى انشاء نظام تعليمي جديد قائم بذاته ،[2] لم يقدر لابناء قرى منطقة الضنية ان ينعموا بمحاسنه وخيراته حتى نهاية الحرب الاولى .

ان طلاب كتاتيب القرى كانوا يبدأون الدراسة فيها في سن متأخرة ، عكس طلاب المدن ، فبينما نرى ابن المدينة يبعث الى المعلمة وهو في الرابعة من عمره ، نجد ان ابن الريف لا يذهب الى شيخ الكتّاب ـ مفرد كتاتيب ـ الاّ في السابعة او الثامنة ، ويكون التدريس في الريف عادة في فصل الشتاء ، في الوقت الذي لا يتعارض مع اعمال الفلاحة وجني المحصول ، ويبقى التلميذ في الكتاب مع شيخه حتى آخر الشتاء اي الى ان يحين موعد الاعمال الزراعية فيترك كتابه ويعمل مع والده . وبعد ثلاث او اربع سنين يعلن الشيخ « ختمية » الولد حيث يجري احتفال خاص بهذه المناسبة يتناسب والامكانات المادية والمستوى الاجتماعي لعائلة التلميذ[3] .

ان هذه الكتاتيب كان يقوم عليها في اكثر قرى الضنية شيخ يدّرس القرآن اوخوري يعلم الانجيل باللغة السريانية شتاء داخل الجامع او الكنيسة وصيفاً تحت السنديانة . وبعد هذه المرحلة كان هناك من يفتح في بيته لتعليم المبادىء الاولى للكتابة والحساب[4] .

غير ان بعض المتنورين من آل رعد عملوا على ارسال بعض اولادهم في طلب العلم سواء الى طرابلس حيث ذهب كل من اسعد بيك العلي رعد واخوه حسن ـ وكانت امهما من آل كبّاره في طرابلس ـ فأصبح اسعد مأمور طوبو في طرابلس وحسن موظفاً في حمص ، او الى بيروت حيث ارسل نجيب آغا رعد ولده فاضل الى بيروت ليتعلم في مدرستها

---

(١) الحاج طعان شاكر الصمد وغيره من المعمرين في بخعون وقرى سير وكفرحبو وبطرماز ونمرين .

(٢) عوض ـ ص ٢٥٣ .

(٣) المرجع السابق ـ ص ٢٥٣ـ٢٥٥ .

(٤) الحاج سرحان رعد والسيد بشير بشارة من قرية كرم المهر في منطقة المزارع الذي اخذ هذه المعلومات عن ابيه عن جده .

العثمانية ، او الى دمشق التي ارسل محمد آغا رعد ولديه حسن وحسين فأصبح الاول طبيباً والثاني صيدلياً في الوقت الذي لم يكن في مدينة طرابلس سوى طبيبين : ديمتري السيوفي والدكتور موريا الطلياني وصيدلية واحدة لآل الصراف . وفي زمن الحرب العالمية الاولى كان الدكتور حسن رعد ضابطاً في الجيش العثماني برتبة سر طبيب يحمل سيفاً[1] .

وقد استطعنا الحصول على شهادة الطب المرسلة من العاصمة استنبول الى الطبيب حسن بن محمد رعد المحفوظة عند ولده سؤدد الذي تكرم وسمح لنا بتصويرها مشكوراً[2] .

هكذا نرى ان اسباباً كثيرة حالت دون تمكن ابناء منطقة الضنية من الانتفاع بنعمة العلم باكراً اولها عدم وجود سياسة تربوية صحيحة تطال بمنافعها جميع المناطق الريفية ، وثانيها ادراك الاقطاع الذكي انه بالعلم فقط تتفتح عيون ابناء فلاحيهم على العالم ، ويكون العلم سبب تحررهم من سيطرته خاصة وانه كان يعرف جيداً ان توجه ابناء الفلاحين الى المدارس وتحصيلهم للعلم يعني اشياء كثيرة اهمها بوار اراضيهم واستثماراتهم الزراعية من ناحية والقضاء على زعامتهم المزمنة للمنطقة والذي تأخر حتى وقت قريب من عهد الاستقلال من ناحية اخرى .

---

(١) الحاج سرحان رعد في احدى مقابلاته العديدة مع المؤلف .

(٢) انظر رسم الشهادة في الملحق رقم ١٧ .

الفصل الثامن

الطوائف في الضنية :

ان تشكيل الطوائف الحالي في منطقة الضنية يمكن اعتباره تشكيلاً حديثاً يعود الى بداية القرن الثامن عشر الميلادي حيث قضي نهائياً على آخر الجماعات الشيعية التي كانت تسيطر على لبنان كله قبل العهد العثماني بمدة طويلة[1] .

ولقد اعطت احدى هذه الفرق الشيعية اسمها للمنطقة التي تعرف اليوم بالضنية ، وهي اللفظ المحرّف لكلمة الظنية التي اطلقت على عدد من الفرق الباطنية وخاصة الاسماعيلية التي استقرت فيها قبيل الحروب الصليبية نتيجة تمتعها برعاية الدولة الفاطمية التي بلغت اوج مجدها في القرنين العاشر والحادي عشر على حساب الدولة العباسية الآخذة في التفسخ ، فوسعت رقعة حكمها وضمت اليها بلاد الشام اكثر من مرة[2] .

ثم برز المشايخ الحمادية الشيعة في القرن الخامس عشر ، وتمكنوا بطرق مختلفة من الحصول على حكم العديد من المقاطعات الممتدة من سفوح جبل صنين الشمالية الى جبة بشري ووصلت مقاطعاتهم الى الضنية التي حكموها لفترة طويلة حتى نهاية القرن ١٧ حيث بدأ حكم آل رعد السنّة فيها بعد نزاعات طويلة ومريرة بينهما دامت طيلة النصف الثاني من القرن ١٧ ليقضي على آل حمادة نهائياً الامير يوسف الشهابي عام ١٧٧٤ بعد الضربات الاليمة التي انزلها بهم الامير احمد المعني[3] .

---

(١) الصليبي نفس المرجع - ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق - ص ١٥-١٦ ، هامش ١ - راجع ايضاً كتاب لبنان من الفتح العربي مكي - ص ٢٣٥ .

(٣) مكي - ص ٢٦٦ .

اما الطوائف المسيحية فان وجودها في الضنية يعود الى ما قبل مجيء الحملة الصليبية الاولى عام ١٠٩٩ م ، فعندما كانت هذه الحملة في طريقها من انطاكية الى بيت المقدس ، وبوصولها الى بلدة عرقة « وفد اليهم اناس من المردة[١] من جبل سير وصقع الضنية وجبيل وتلك التخوم فرحبوا بهم وسار البعض معهم وهدوهم الطرقات والمسالك حتى بلغوا القدس وكانوا ينجدوهم في الوقائع ويمدونهم بالميرة »[٢] .

هكذا يتبين لنا انه حتى بداية حكم الدولة المملوكية السنّية ، كان معظم سكان الضنية اما من الشيعة ، وهم الاكثرية ، واما من المردة النصارى . غير ان سلوك هاتين الطائفتين في الفترة الصليبية اثار عليهم نقمة الدولة السنية فيما بعد ، اذ كان النصارى ؟ بطبيعة الحال متهمين ـ وبحق ـ بالميل الى الصليبيين ، وكان الشيعة ، على الرغم من عدم ميلهم الى هؤلاء ، غير متحمسين في ولائهم للدولة السنية اثناء الجهاد ، فلما انتهى دور الصليبيين جاء دور كل من النصارى والشيعة ، فانزلت بهما الدولة السنية ولسنين عدّة شتى انواع الاضطهاد[٣] ، وجردوا على المناطق الشيعية في لبنان الحملات العديدة كان اولاها عام ١٢٩٢ ، اي بعد استيلاء المماليك على عكا بعام واحد ، فانهارت جبال عكار والضنية بسهولة امامها[٤] .

« . . . وانحدر بيبرس نحو طرابلس لمهاجمتها ، فانتشرت عساكره في سهل عكار وفتحت القرى الواقعة هناك ، وصعدت الى جبال الضنية « الظنيين » ففتحت « بقرصونا » ثم خيّم على طرابلس . . . »[٥] .

ان دخول المماليك الى منطقة الضّنية كان نقطة انعطاف رئيسيّة في تاريخ طوائفها ، اذ ان كثيراً من النصارى والشيعة ادعوا الانتماء الى المذهب السني على سبيل التقية ، خلاصاً من الاضطهاد او تقريباً الى الحكام المماليك . والتقية تقليد معروف خصوصاً عند

---

(١) المردة : هم الجماعات المسيحية التي تمردت على الامبراطور البيزنطي يوستنيانوس بعد اتفاقة مع معاوية ، واصبحت ملاحقة منهما فتحصنت في جبال لبنان الوعرة .

(٢) الشدياق نفس المرجع ـ ج ١ ص ٢٠٥ ـ انظر كذلك ابن الاثير ج ١٠ ص ٢٤٤ .

(٣) الصليبي ـ ص ١٧ .

(٤) المرجع السابق ـ ص ١٦ .

(٥) جريدة السفير ـ مقالة : عائشة البشناتية جان دارك طرابلس ـ د. عمر تدمري ـ تاريخ ٤ / ٩ / ١٩٧٧ ـ راجع ايضاً تاريخ طرابلس السياسي والحضاري لنفس المؤلف ـ الجزء الاول ـ ص ٤٠٥ .

الشيعة ، يتيح لاحدهم ان يتنكر لايمانه الحقيقي ظاهراً في اوقات الشدة ، مدّعياً لنفسه دين الفئة الحاكمة . ولعل بعض من مارس السنة قد نسي ، مع مرور السنين ، انه مارسها على سبيل التقية فاخذ يحسب نفسه مسلماً سنياً ، وهذا ما يفسر على الارجح منشأ جماعات سنية كثيرة في بعض مناطق لبنان ، كما يفسر وجود اغلبية سنية مطلقة في الضنية في ايامنا هذه[1] .

وهناك عامل اخر عظيم الاهمية ، وهو ان المماليك في مطلع القرن الرابع عشر ، رغبة منهم في توطيد حكمهم على بلاد الشام ، جاؤوا بقبائل من التركمان والاكراد الى مختلف مناطق الساحل ، ليقوموا بدور العملاء ويراقبوا المناطق الداخلية المتمردة ، فنزل التركمان في منطقة كسروان وسواها ، والاكراد في منطقة طرابلس ، خصوصاً في عكار والضنية[2] ، حيث اتخذ آل سيفا الاكراد من هاتين المنطقتين مجالاً حيوياً ومقراً وحصناً اخيراً لامارتهما في وجه الامير فخر الدين الثاني وبعض ولاة الدولة العثمانية[3] .

ويبدو ان جماعات المردة التي كانت في الضنية ابّان الغزو الصليبي قد هاجرت منها او انقرضت او تحولت الى مذهب السنة بدليل ان الجماعات المسيحية ـ من موارنة وروم اورثوذكس ـ الموجودة اليوم في منطقة الضنية لا يعود تاريخ مجيئها اليها الى ما قبل النصف الثاني من القرن ١٨ ، هذا بالرغم من وجود الآثار الكثيرة المسيحية في القرى الجبلية العالية من الضنية وخاصة قرى مراح السفيرة وبطرماز والقطين .

فالموارنة الذين يشكلون معظم سكان قرى منطقة المزارع القريبة من مقاطعة الزاوية يعود البعض منهم باصله الى قرى المقاطعة المذكورة وخاصة قريتي تولا وعبرين اللتين وفد منهما موارنة كرم المهر وعيار وكهف الملول ، يؤكد ذلك عدم سماح آغوات آل رعد لاهالي هذه القرى والقرى المجاورة بدفن موتاهم فيها بل يجبرونهم على نقل جثثهم الى قرية تولا في الزاوية[4] ، اضافة الى انهم كانو يحرّمون عليهم بناء بيوت العبادة حيث ان

---

(١) الصليبي نفس المرجع ـ ص ١٨ .

(٢) نفس المرجع ـ ص ١٨ .

(٣) راجع فصل الضنية وفخر الدين الثاني .

(٤) ربما كان ذلك لهدف يرمي اليه اقطاعيو آل رعد وهو عدم ابقاء الموارنة في القرى والمزارع التي جاؤوا بهم اليها كي لا يتملكوا ، مستقبلاً ، الاراضي التي كانوا يعملون عليها كمستأجرين او مرابعين محاصصين .

اول كنيسة شيّدت في منطقة المزارع هي كنيسة عيار التي يعود تاريخ بنائها الى عام ١٩٠٨ م[١] .

والبعض الآخر من الموارنة جاء من قرى جبل لبنان وخاصة دير القمر وبكفيا وساحل الشويفات والعاقورة التي جاء منها موارنة بحويتا وزغرتغرين وحوّارة وعصيموت ، كما ان سكان مراح السفيرة الموارنة قدموا من قرية مشمش في جرود بلاد جبيل حيث ما يزال لهم اقارب من آل لطّوف الخوري واراضي ورثوها عن احد اجدادهم فيها[٢] .

اما متى بدأ هؤلاء باستيطان قراهم فيؤكد الكثيرون من مسنيهم وكهنتهم بانه بعد انهزام آل حمادة الشيعة نهائياً في الربع الأخيرمن القرن ١٨ ، في عهد الامير يوسف شهاب الماروني ، بسط آل رعد سيطرتهم على الاراضي الواقعة بين مدخل مزيارة ، التابعة للزاوية ، وعاصون ، وقد اصبحت هذه الاراضي بكاليك[٣] جاء آل رعد والامير يوسف بفلاحين مهرة من منطقة جبل لبنان المارونية ، ليبدأ بذلك التكوين الطائفي الحالي للقرى المارونية الحديثة .

يبقى طائفة الروم الارثوذكس في الضنية، وهي تتركز في قرى ، عاصون ـ حقل العزيمة ـ سير ـ كفرحبو ـ الخروب والقرين ـ ويعود وجود الاغلبية منهم فيها الى بداية القرن التاسع عشر والبعض الآخر الى النصف الثاني منه حيث جاءت الجماعات الاولى من الروم من قرى عيناتا واميون والحات وبعضهم جاء من حوران في بلاد الشام كآل الشامي في حقل العزيمة وكان قد سبقهم اليها سعد عطية القادم من عيناتا[٤] .

---

(١) هذا ما يعرفه الكثيرون منهم وما صرح به كل من الاب يوحنا بوملحم راعي عيار والسيد بشير بشارة من كرم المهر .

(٢) اتفقت في ذلك اقوال كل من السيد بشير بشارة والاستاذ مطانيوس الخوري من قرية مراح السفيرة اخذها عن ابيه عن جده .

(٣) بكاليك : كلمة تركية تعني املاك السلطان وفي العامية تعني الاملاك التي ليس لها مالك ـ داشرة ـ .

(٤) اعتمدنا في ذلك على اقوال واحاديث المسنين ورجال الدين في كل من عاصون وحقل العزيمة وكفرحبو ، واهم هؤلاء الاشمندريت نقولا داود واخيه داود داود .

سعد عطية هذا هو ابن عطاالله الجد الاعلى لآل داود وهو شقيق رحمة الله جد آل رحمة في بشري ، جاء عطاالله من عيناتا التي كان يسكنها جماعات من الموارنة والروم الارثوذكس والشيعة ، على اثر حادث خطف ابنته ولها تسعة اخوة جاؤوا الى عاصون ، فبقي فيها رزق والياس وخضير الذي تزوج وتحولت عائلته الى المذهب السني فيما بعد ، وتفرّق الاخوة في قرى مركبتا ، كفرعقا ، اميون ، وبينو حصل هذا في السنين الاولى لعودة الحكم العثماني الى بلادنا بعد انحسار النفوذ المصري عنها وكان ذلك مترافقا مع صعود نجم خضر بيك العباس الذي كان له مع سعد عطية قصة اتينا على ذكرها سابقا[1] .

---

(١) روى لنا ذلك الاشمندريت نقولا داود عن ابيه عن جده داود ابن سعد .

خاتمة

وبعد ، فهـذه رسالتي في « تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي » التب تتبعـت في فصولها بعض المراحل التاريخية في العهد العثماني ، وما تخللها من احداث سياسية هامّة ، تأثّرت بها منطقة الضنية مباشرة ، او تلك التي كان لها تأثير واشتراك واضحـين فيهـا ، اضافة الى دراسة موجزة لبعض الشخصيات التي لعبت دوراً مميزاً في بعض فترات الحكم العثماني للبلاد الشامية .

اما تاريخ الحياة الاجتماعية ، فقد استعرضت فيه الاحوال والطرائق التـي كانـت سائدة ، وخاصة تلك التي كانت تتعلق مبـاشرة بالاوضـاع المعيشية لسـكان الضـنية ، ومنها :

نظام الاقطاع الزراعي ـ نظام المحاصصة ـ حالة الزراعة ـ الضرائب ـ التجمعـات السكنية ـ وحياة الفلاح العائلية والعلمية .

وقد اضفت الى ذلك فصلاً في التعاقب والتشكيل الطائفي الذي غرفته المنطقة على مرّ العصور ، وفصلاً اخر في العادات الاجتماعية الشائعة خلال حكم العثمانيين لبلادنا .

ولا ادّعي انني قد بلغت الكمال ولا الاحاطة الشاملة في دراستي هذه ، التي ارجو ان تكون بداية متواضعة ونبراساً ينير الطريق ويفسح المجال لمحاولات لاحقة يقوم بها طلبة التاريخ ، الذي قد يتسنى لهم العثور على وثائق ومخطوطات ، تفتح آفاقاً جديدة في خفايا ومجاهل تاريخ الضنية الـذي يتملكنـي خوف كبـير من ان يبقـى اسـير الاهمال وحبيس الادراج .

كما ارجو من الله تعالى ان يعينني في مهمة متابعة البحث ، سعياً وراء الهدف النهائي ، هدف التاريخ لجميع اقطار امتنا العربية في المشرق والمغرب ، وذلك عن طريق التأريخ للجزئيات المكونة له ، وان يكون رائدي دوماً الامانة العلمية ، والسعي الدؤوب وراء كشف الحقائق التاريخية المجردة ، والله ولي التوفيق .

الملاحق



ملحق رقم ـ ١ ـ

نص البيورلدي الذي أرسله عبد الله باشا والي الشام يخبر فيه فاضل رعد ، متسلم طرابلس ، بأن الدولة العثمانية أنعمت على خليل باشا بمنصب طرابلس شام .

بيورلدي منيف من سعادة والي دمشق الشام وأمير الحاج الشريف حالاً .

افتخار الأماجد والأعيان الكرام متسلم طرابلس شام حالا فاضل آغا رعد زيد مجده .

بعد التحية والتسليم بمزيد التكريم والمبدى الكيم أن الدولة العلية والسدّة الخاقانية أعزّ الله أنصارها وخلّد شوكة اقتدارها قد أنعمت على أمير الأمرا الكرام ، كبير الكبرا الفخام ولدنا الأكرم الحاج خليل باشا المحترم بالاطواغ السنية ووجهت له منصب طرابلس شام مع سر عسكرية الجردة ، والآن جناب ولدنا الباشا موجّه متسليمة طرابلس لكم ومصدر مرسوم من له منصب طرابلس شام مع سر عسكرية الجردة ،

بعد التحية والتسليم بمزيد التكريم والمبدى اليكم أن الدولة العلية والسدّة الخاقانية أعزّ الله انصارها وخلّد شوكة اقتدارها قد أنعمت على أمير الأمرا الكرام ، كبير الكبر الفخام ولدنا الأكرم الحاج خليل باشا المحترم بالاطواغ السنية ووجهت له منصب طرابلس شام مع سر عسكرية الجردة ، والآن جناب ولدنا الباشا موجّه متسلمية طرابلس لكم ومصدر مرسوم من طرفه حسب العادة ، فبناء على ذلك أصدرنا لكم مرسومنا هذا ، ان شاء الله تعالى بوصوله واطلاعكم على المرسوم تبادر الى العمل بمقتضاه وتباشروا الى المتسلمية وتعطي خدامة جناب ولدنا الباشا بالصداقة المرضية وبذل الغيرة الوفية والاجتهاد

في جميع الخدمات اللازمة ورؤية كامل الأشغال المقتضية وبيان ثرمة الصداقة والمحسوبية ليتأكد لدينا مزيد محسوبيتكم ويؤكد عندنا مزيد سعيكم ووفور غيرتكم . والمحقق إن شاء الله تعالى لم يبد منكم قصور بأمر من الأمور والذي بغاية عن مزيد التعريف والشرح يكون معلومكم والسلام[1] .

غرّة صفر ١٢١١ هـ

الفقير أمير الحاج الشريف

عبدالله والي شام

(١) سجل المحكمة الشرعية رقم ٣٥ تاريخ ١٢١١ هـ / ١٧٩٦ م ص ١٩١ .

ملحق رقم ـ ٢ ـ

في عام ١٨١٢ ، اراد بربر السكن في ايعال خارج طرابلس ، فاشترى العمارة المعروفة بانشاء ابراهيم رعد من ديب آغا بن حسن السبع بمبلغ / ١٣٠٠ / قرش .

سبب تحريره ، هو انه بمجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف بطرابلس الشام المحمية اجلّه الله تعالى ، لدى متوليه مولانا وسيدنا عمدة العلماء الاعلام زبدة القضاء والحكام مختار الموالي العظام مؤيد الانام الحاكم الشرعي الموقع خطه وختمه الكريم اعلاه نال مناه .

حضر فخر الاماثل المكرمين ، السيد الحاج ديب آغا بن المرحوم الحاج حسن السبع ، وباع وهو في حال عن صحته ونفود تصرفاته الشرعية ما هو له وملكه وتحت مطلق تصرفه ومنتقل اليه بالشراء الشرعي بموجب حجة شرعية سابقة التاريخ على تاريخه ، بحيث يسوغ له بيعه وقبض ثمنه شرعاً من حافظ هذا الكتاب الشرعي وناقل ذا الخطاب المرعي قاسم بشه بن قاسم بشه جرشه ، الوكيل الشرعي فيما يأتي عن جناب الاماجد الكرام السيد مصطفى آغا بربر زاده القيمقام حالاً ، الثابت الوكالة عنه بشهادة كل من الحاج محمد المصوشي والحاج يوسف البيروتي ثبوتاً شرعياً .

وهو ـ الوكيل ـ اشترى منه بمال الموكل المومى اليه ، لنفسه دون الوكيل وغيره ، وذلك جميع العمارة الكاينة في قرية ايعال التابعة لناحية الضنية ، من اعمال طرابلس الشام ، المشتملة على سفل وعلو ومنافع ومرافق وحقوق شرعية مع ما هو تابع لها من الدواره المقابلة لباب القبو السفلي من العمارة المرقومة ومن الفسحة السماوية بتمامها المقابلة لباب العمارة المذكورة وبكل حق وتابع لذلك شرعا من طرق وطرايق ومضافات ولواحق وما تعرف به ويعزى اليها شرعا .

وتعرف العمارة المذكورة بانشاء المرحوم الشيخ ابراهيم رعد ، بيعاً باتاً قطعياً واشتراء صحيحاً « مرعياً » من الغبن والضرر والمفاسد الشرعية ، كل منهما خلّيا بالايجاب والقبول والتسليم والتسلم الشرغيات ، بثمن قدره من القروش الاسدية معاملة يومئذ الف وثلاثمائة قرش دراهم نقود سلطانية مقبوضة تمام من يد الوكيل المرقوم من مال الموكل المومى اليه بيد البايع المرقوم ، القبض التام الشرعي بالاعتراف المرعي ، فبرأت بذلك ذمة الوكيل وذمة موكله المومى اليه من عامة الثمن ، ومن كل جزء منه البراءة الشرعية وسلّم البايع المرقوم المبيع المذكور بالتخلية الشرعية ، وهو تسلمه منه لجهة ملك موكله ، تسلم مثله شرعا غب الروية والخبرة والمعاقدة الشرعية وضمان الدرك والتبعة لازم شرعاً حيث يجب قطعاً ، ثم أبرأ البايع ذمة المشترى وموكله من كل حق ودعوى تتعلق بالمبيع وثمنه ، فقبل الوكيل منه ذلك بالمواجهة قبولاً شرعياً .

واجاز مولانا الحاكم الشرعي ذلك وارتضاه وحكم به وامضاه وامر بتسطيره ، فسطّر بالطلب في العاشر من شهر جمادى الاول سنة ١٢٢٧ هـ / ١٨١٢ م .

حاكم طرابلس الشرعي
الفقير اليه تعالى الدرويش محمد
الموكل خلافة مدينة طرابلس

الختم
رب سهل امور الدرويش محمد

ملحق رقم ـ ٣ ـ

كتب مصطفى بربر إلى سليمان باشا حاكم الشام وصيدا وطرابلس ، يلتمس منه اعفاء قرية ايعال من الضرائب . فاجابه سليمان بالرسالة التالية :

افتخار الاماجد والاعيان ، متسلمنا بمحروسة طرابلس الشام ولاذقية العرب حالاً بربر زادة السيد مصطفى آغا زيد مجده .

غبّ التحية العطرة والسؤال عن خاطركم بكل خير المنهي اليكم، مقدماًالتمستم من طرفنا التقرير الى الاستانة بخصوص معافية قرية ايعال التابعة وقفية الحرمين الشريفين الكاين بالشام الذي اجارهما بعهدتكم من عقود وافرة . فبحسب التماسكم اعرضنا عن ذلك الى الباب العالي ومن بعد مراجعةالقيود والأقلام وعرض حضرة آغاي دار السعادة الشريفة المحترم ، صدرت المساعدة الملوكية باصدار امر خاقاني خطياً الى حضرة والي طرابلس بمعافية القرية المذكورة وعدم تعرض احد لها من ملتزمين الضنية وغيرهم بطرابلس لا كليّ ولا جزوى ، وانها مفروزة القلم ممنوعة القدم من ساير الرسومات والتكاليف ، سربستية مخلدة الى ما شاء الله تعالى .

فالآن واصل لكم الامر العالي عن يد فخر اقرانه يماق مكتوبجي بابنا مصطفى آغا ، فبوصول الامر السلطاني تشهوره الى ملتزم الضنية وغيره لاجل الاشعار بعدم مقارشة القرية المذكورة حسب منطوق الامر العالي وتسجلوا الفرمان بسجل حاكم الشرع المحفوض وتحفظوه عندكم لكي يكون سنداً لمحل الحاجة اليه .

هذا ما يلزم اخباركم والسلام[1] .

٢٩ ذا / ٢٢٨
مدون في الاستانة في ١٧ شوال ٢٢٨

سليمان باشا حاكم
الشام وصيدا وطرابلس

(١) سجل المحكمة رقم ٣٩ ـ ص ١٣٤ .

ملحق رقم [illegible]

تحية طيبة

ولدنا الكريم

[illegible] هذا اليوم [illegible] و[illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] عليها و[illegible]

[illegible] بالتعليم [illegible] و[illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] و[illegible]

الطرقات [illegible] [illegible] وانما اعتمدنا على [illegible]

يا ولدنا [illegible] [illegible] [illegible]

بدوننا [illegible] [illegible] وانتم [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

ملحق رقم – ٤ –

يحوي خير

ولدنا المحترم

بعد السلام نرجوكم بحال وصول تحريرنا هذا اليكم تجمعوا كامل زلامكم وتتوجهوا فوراً وسرعةً وتنزلوا الى عمارة ايعال وتستولوا عليها وتدخلوها بزلامكم بل إنما نرغب من نجابتكم لا تدعو أحد يشعر بالقضية الا وأنتم داخلينها واعملوا غاية نشاطكم وفراستكم بالاقدام وحمده تعالى انتم كفاية لمداركة هذه الأمور وبعدما تدخلوا العمارة المذكورة ترسلوا تقطعوا المياه عن البلدة وتقطعوا الطرقات والجلب عن البلدة من كامل تلك الناحية واما اعتمادنا على جنابكم يا ولدنا بالحال تتوجهوا بكافة زلامكم الشجعان المشهورين وتظبطوا ايعال بدون اهمال ولا تدعوا أحد يعرف إلا وأنتم داخلين اليها هيك مأمولنا من جنابكم وذخرتكم من الذي موجود بعمارة ايعال ولا يلزم نوصيكم في شيء وهمتكم كفاية ودمتم محروسين .

في ١ لـ سنة ١٢٢٧

ملحق رقم ـ ٥ ـ

رداً على رسالة بعث بها الشيخ كنج الرعد الى ابن خالته عبد الحميد كرامي ، ارسل له الاخير بهذ الرد بخصوص المؤامرة التي وضعت بتخطيط من علي بك الأسعد للقضاء على مصطفى بربر .

. . . . ثم المبدي للجناب ، هو انه في ابرك وقت وايمن ساعة وصل لنا عزيز كتابكم وحمدناه تعالى على سلامتكم وطيب أوقاتكم وما ذكرتموه لنا فهمناه بخصوص الضيعة ـ ايعال ، وانه نظركم عليها فهذا هو الملحوظ والمأمول من جنابكم لان الرزق واحد . وقد وصل كتاب سعادة البك ـ علي الاسعد ـ المحترم ، وما امر به فهو واصل مع كتاب لسيادته . وعرف هذا الداعي الآغا الذي حضر من طرف افندينا المعظم ـ عبدالله باشا ـ بالمعتمدات ـ الاستعدادات وان حضورهم بخصوص تنزيل الآغا الشقي ـ بربر ـ من القلعة ، فنحن عرّفنا سعادته على حساب ما نحن راسلين ان هذا الأمر بعيد عن الفكر ـ عن الامكان ـ فيبقى الأمر لله سبحانه وتعالى .

واما من خصوص البلد ـ طرابلس ـ فحصل الخلل لان اتباع الشقي عمال يطلعوا حوائجهم الى المخروبة ـ ايعال ـ واظن على حسب الامر بالله تعالى انه يحصل الفرج قريباً اما بهذا النهار او في غد بعونه تعالى وحسن توفيقه وان شاء الله تعالى الفرج والاجتماع بجنابكم قريباً .

واما بخصوص المتعنتين ، مثل المفتي وغيره ، فهم مع تعنتهم بابطنا ـ تحت باطنا ـ ولكن الآن حصل الخوف والفزع فرّق شملهم ، فكل منهم رجع تحت الرجاء والخوف ، ونسأل الله بأن يفرجها عن قريب انه سميع مجيب . ثم نخبركم انه في هذا الصباح طلع المفتي الشقي للقلعة واجتمع مع المعلوم وتحاكوا في هذه المادة ، فاتفق رأي المفتي بان

يرسلوا يجيبوا محمد آغا النعمان من بيت الشقي ، ويعملوا ويعملوا معه حيلة بان يقوم يروح لعند المعظم عبدالله باشا في عكا ومعه عرض من المفتي والقاضي لان ينعم افندينا على البلد بمتسلم غير سعادةالبك - علي الأسعد - ويمهل الشقي في القلعةستين يوماً لكي يعمّر ايعال وينقل حوائجه لها . والعرض الذي كتبه الشقي المفتي وعمل هذا التدبير مع محمد آغا النعمان ونزلوا على هذا الوجه وان محمد آغا تكفل لهم بهذه القضية بان يحضر متسلم من طرف افندينا - باشا عكا - ويأخذ مهلة ستين يوماً للشقي .

فهذه حالة طويلة نسأل الله فرجها ، وقد سمعنا هذا من ثقة ممن اطّلع على العرض في بيت المفتي الشقي وسمع هذا الربط - الاتفاق ، واظن انها حدفة - تأجيل - لمضي ستين يوماً لا غير ، فالله يفرجها على عباده انه قريب مجيب .

الختم

المحب المخلص عبد الحميد كرامي

ملحق رقم ـ ٦ ـ

نص المرسوم الذي ارسله والي حلب والقائد الاعلى لجيوش الدولة العثمانية المرسلة لقتال الحملة المصرية الى حكام عكار والضنية .

الواقفون على مرسومنا المطاع ، الواجب القبول والاتباع ، افتخار الامراء الكرام مصطفى بك الاسعد واسعد بك الخضر ومحمد آغا الفاضل ومحمد آغا القدور زيد مجدهم . بعد السلام .

تحيطون علماً هو انه حسبما بلغنا وتحقق عندنا ما جبلت به فطرتكم وانطوت عليه سريرتكم من كمال الديانة والغيرة ومزيد الصداقة والاستقامة الوفيرة ، قد اجريتم حقوق النعمة واديّتم مراسم الخدمة لدى جانب الدولة العليّة وابدها رب البرية . والى الآن ما ظهر منكم بذلك ادنى فتور ولا بان في مساعيكم اقل تواني او قصور ولا شعرنا نحن او غيرنا منكم سوى الخدمات الصادقة ولا ادركنا من اطواركم سوى المساعي اللائقة بتنفيذ اوامر السدّة السلطانية ومتابعة ولاتها الفخام بتشمية المصالح السنية فشكر المولى سعيكم وحسن أعمالكم وجزاكم به دينا وأخرى ووفقكم لما تستحقوه من أشهى الثمرات ما هو الأليق بكم والأحرى وحسن ظننا بكم وانكم الى الآخر كل منكم بتأدية مراسم الخدمات الخاقانية متظاهر ، وباستحصال انظارها الشريفة فائز وظافر ، ومعلومكم اننا بلطفه جلّ شأنه يوم الأربعاء المباركة حادي عشر شهر الحال ، نزلنا بأوردينا المنصور وعساكرنا المظفرة مرحلة خان شيخون ويوم الخميس المبارك ننزل حما ، ومن غير مكث نتوجه إلى ذلك الطرف ، واما قضية قفول عسكرنا من ذلك الطرف فبحسب القدر جرت ، وبحوله تعالى نحن بنفسنا متوجهين ، فان شاء الله تعالى أنتم أيضاً جميعكم تصيرون يداً واحدة مع جملة المطيعين ولا تهولكم أباطيل المخالفين وتصيرون ثابتين الجأش والقدم بكلما يراد ويلزم

وهذا هو وقت الخدمة ، ويكون معلومكم والحالة هذه جميعكم تتفقون اتفاقاً تاماً متحدين الحال والقال بمتابعة أمر واليكم حالاً جناب أخينا الأكرم الحاج عثمان باشا المحترم وتعاضدوه بالثبات أمام المخالفين ولا تطمّعون الباغين بكم الى أن تصلكم جنودنا الوفيرة المنصورة وجيوشنا العديدة الموفورة وأنتم لستم محتاجين للتأكيد أزيد من هذا ، فلهذا من ديوان ايلات حلب ورقّة ومقام سر عسكرية الأقطار العربية حررنا المرسوم وأصدرناه وسيرناه بمنّه تعالى تعملون بموجبه والسلام .

١١ ذا /٤٧

الختم الكبير

ملحق رقم ـ ٧ ـ

رسالة محمد باشا قائد جيوش الدولة العلية الى محمد آغا الفاضل .

الواقف على مرسومنا المطاع ، الواجب القبول والاتباع ، فخر الاغوات المكرمين ملتزم مقاطعة الضنية محمد آغا الفاضل زيد قدره .

تحيط علماً هو انه وردنا معروضك الحاوي مراسم الصداقة والاستقامة وما حررته صار معلومنا ومحاط اطلاعنا ومفهومنا قبل هذا ، كان صدر امرنا اليك بالحضور لساحة مكارمنا ، وفي هذا الاثناء بحسب انفصال ايالة طرابلس الشام عن عثمان باشا وتفويضها لعهدة حضرت الدستور الاكرم جناب اخينا عليش باشا المفخم ، فعلى هذا لزم اقامتك في ذلك الطرف بخدامة حضرت المشار اليه . فان شاء الله تعالى تقضي غيرتك وصدق خدامتك تكون على تأدية الخدمة ولوازم الاستقامة الجمة ثابت الاقدام وبحوله تعالى تشاهد الثمرة والمكافآت و . . . والمرام . فلا جل افادتك الكيفية من ديوان ايالات حلب ورقة ومقام سرعسكرية الاقطار العربية ومرحلة حمص حررنا البيور لدي واصدرناه .

سيرناه بمنه تعالى ، بوصوله تعتمده وتعمل بموجبه من غير مخالفة ولا اهمال وفيه الكفاية .

٢٣ دا/ ٤٧ مع الامضاء والختم الكبير



ملحق رقم

[illegible] ... عبادة ... [illegible]

... والموقع ... [illegible] ... الاعمال الصادرة

[illegible] ... الافعال ... [illegible]

... الدولة [illegible]

العباد ... البلاد وقد ... [illegible]

على ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ملحق رقم ـ ٨ ـ

فخر أقرانهم الشيخ محمد والشيخ خضر رعد ملتزمي مقاطعة الضنية زيد مجدهم .

غب السلام التام والمودة الباقية على الدوام . المنهى اليكم أنه لقد شرع ديوان سعادة أفندينا الدولة العلية صانها رب البرية بموافقة آراء حضرات الملوك العظام انكليز ونمسا وبروسيا ومسكف على رفع الانفال الصادرة من الملة الكافرة الفاسدة الدولة المصرية الغاشمة عن الولايات وابادتهم من الوجود قصاصاً لما فعلوه بسلب راحة العباد وخراب البلاد وقد تصدر الأمر الهميوني بخط شريف خصوصي الى جبل لبنان بأن كلاً منهم يبقى على عادته يحفظ الطرايف والرسومات لأبناء العشاير وحصل التكرم الشاهاني باعطا انعامات منها مؤبدة ومنها محدودة لمن يقوم بالاذعان والطاعة والخدامات الصادقة من أكابر وأصاغر ورفيع ووضيع وانتشر السنجق الملوكي المهاب واللواء الهمايوني المستطاب بتوحيد العساكر المنصورة الوافرة كالبحور الذاخرة براً وبحراً وقد برز أوردينا المنصور بسحراء جونيه كسروان بجانب وفير وانشاء الله تعالى القدير ببرهة وجيزة يتكامل ورود العساكر من الدول المعظمة كافة وبحسبما اتعرض الدستور انبتينا انهاضكم السابق لاذعان واطاعة ظل الله الظليل المدوّد بأرضه لزم اصدار مرسومنا بهذا الدستور أني اليكم فبحال وصوله ووقوفكم على مضمونه تنهضوا حالاً بكامل رجال التزامكم لهذا الطرف لتتقلنوا بالسلاح فخراً لكم جيلاً فجيلاً واياكم أن ينغشوا بفساد ربة الفساد وبوسيلة الرشوة فتخسروا كافات الانعامات حتى واجباتكم ويقع الانتقام على من يتخلفكم اعلموه واعتمدوه واخشوا مخالفته .

في ١٨/ ٥٦

سليم
قائد جيوش
الدولة العلية

ملحق رقم ـ ٩ ـ

نص الرسالة التي بعث بها والي صيدا الى اهالي مقاطعة الضنية ، رداً على عرض حالهم الذي يشكون فيه خضر عباس رعد واعوانه .

مفاخر اقرانهم مشايخ واختيارية مقاطعة الضنية وعموم اهالي المقاطعة المذكورة ، المنهي اليكم .

صار منظورنا عرضحالكم المتضمن انه صار مسموعكم بان الشيخ خضر الرعد سيصير تعيينه مديراً على مقاطعة الضنية وانه بسبب الجور (. . . .) الذي توقع قبل الآن بحقكم من المرقوم ، فقد نفرتم منه ، واذا صار نصبه وتعيينه مديراً على المقاطعة المذكورة يجري بحقكم الغدر والظلم وهذا شيء موجب سلب راحتكم وجميعاً ذكرتموه من التشكي صار معلوم ، ولقد صار احالة عرضحالكم الى مجلس الايالة وصار (. . .) والبيان من المجلس المذكور بان الشيخ خضر المرقوم هو الآن موجود في بيروت . والفرض حتى ولو توقع بعض تفوهات نظير هذه من المرقوم ومن اعوانه فمن المجزوم والمحقق انه بظل انظار السلطة الملوكانية لا يقدر يتجاسر على اجراء ادنى معاملة غير لائقة بحق شخص الفرد مطلقاً ، وكلام المديرية ما له اصل قطعاً ، فلا تصغوا لهكذا روايات وتكونوا مستريحين البال والخاطر بظل الانظار الملوكانية متعاطين اشغالكم واعمالكم . لزم افادتكم لكي لا تلتفتوا الى اشاعات زيد وعمر وتكونوا بغاية الامنية والاستراحة متعاطين روية اشغالكم ومصالحكم . ولا تدعوا بتوقع ادنى حركة خلاف الرضا العالي .

فقط انتم كذلك تحذروا من وقوع ادنى تعدي ومعاملة ردية بحق اقرباء ولفلفات

الشيخ خضر ، وبناء عليه الآن صار اسطار هذا البيورلدي في ديوان مشيرانية ايالة صيدا وملحقاتها ، لكم عند الوقوف على مضمونه يصير اجراء (. . .) والحركة بموجبه (. . .) .

٢ ص / ٦٧ مع الامضاء والختم الكبير .

ملحق رقم - ١٠ -

بيورلدي من والي طرابلس بنصب فاضل آغا رعد قيمقاما في طرابلس .

قدوة القضاة والحكام ومُعدن الجود والكلام قاضي طرابلس شام افندي زيد مجده وقدوة الفضلا الكرام المأذون بالافتا زيد علمه وعمدة الاشراف قيمقـام نقيب الاشراف افندي زيد شرفـه وافتخـار الاماثـل والاقـران آغـاي يلجـارية زيد قدره وقـدوة الثقـاة والمتحفظين دزدار آغا زيد حفظه وساير ضابطانة ووجوه البلدة تحيطون علما انه في هذه السنة المباركة انعمت علينا الدولة العلية ابّد الله انصارها وادامها رب البرية بمنصب ايالة طرابلس وسر عسكرية الجردة برتبة وزارة فلزم نصب قيمقام من طرفنا الى حين حلـول ركابنا المستطاب في ذلك الرحاب لاجل حفظ وصيانة البلدة المذكورة واعمار المقاطعـات وصيانة الفقراء والرعايا وتسليك ابناء السبيل وتنفيذ احكام الشريعة الغـراء على الوجـه المرضي فتحقق من طرفنا بالاخبار وحسن حال افتخار الاماجد والاعيان فاضل آغا رعد زيد مجده وهذا اجل مقصودنا ومرامينا . بناء على ذلك اصدرنـا لكم بيورلـدي في حال وصوله ووقوفكم على مضمونه يرفعوه بالقرآن على رؤوس الاشهاد وتدعوا الى حضرة مولانا السلطان نصره العزيز الرحمن وتبذلوا كمال المساعدة مع قيمقامنا المومى اليه وتطمين خاطر الايالة من ساير الوجوه ، انشاء الله حين حلول ركابنا في ذلك الطرف لا تشاهدوا منا الاّ الحماية والرعاية ، اعتمدوا ذلك غاية الاعتماد واخشوا مخالفته(١) .

٧ ر/ ٢٠٩

بالختم الكبير المعتاد

ملحق رقم ـ ١١ ـ

الرسالة التي بعث بها خضر عباس رعد الى البطريرك الماروني ، يتوسط فيها البطريرك حبيش لدى الامير بشير ويتظلم من بربر ، وقد اسقطنا مقدمة الرسالة وترجمتها نظراً لطولها .

. . . حاوي خير ، نعرض لجنابكم ، قبلا سعادة افندينا الامير المفخم الامير بشير أنعم علينا في المزارع الذين كانوا سابقاً بيد ابن عمنا علي خضر وأخيه ، وسمح لهم الآن بواسطة رجانا ، واعطيناه الى أولاد خضر كما كانوا . وحضر أمر من سعادة الأمير بشير بتسليمهم ، وبوقتها كان ابن عمنا مستقيم في قرية دير نبوح ، ومستنظر الأخبار ، لأنه دائماً التحارير تورد له من قبرص من عبد الحميد كرامي . في الأخبار يوجد قوى اخبار السلطان (العثماني) .

سعادة الامير ، وفي مروره عمل الدرب على جنابكم واعرض ما كان . فلما سمعنا ذلك ، قوى انسرينا ، حيث حبكم مشهور لنا ولا ترضوا لنا الاّ بالذي يكون لصالحنا . من طرفكم ، توجه يعرض لسعادة الامير المحترم بزعمه بعض ما يأوّل لصالحه ولعطلنا ، ولكن حاشا شيم سعادة ولي نعمتنا الامير بشير بان يعطي اغضا على من مثلنا الذي يكون عبد رق ووقف لدولته وجنابكم غبطتكم بمحل والد ، ونحن معوّلين بمشيئة الباري ان متى سعادته شرّف بتدّين ، نتوجه للثم اياديه ونجدد المحسوبية ، ونوقف ارواحنا ثاني مرّة لسعادته بالسلامة ، ونعرض ما كان يقتضي .

فالرجاء تمدونا برأيكم الحميد ، وتعرّفونا ما يحسن ، لان نحن ما نقتدي الاّ برأيكم وما نمشي الاّ برضاكم حيث مؤكد عندنا وفور حبكم وزيادة ودّكم . وبحوله تعالى وبحسن دعاكم الخيري ما يصادفنا الاّ كل عناية لأن سعادةافندينا الأمير الأفخم، ربنا تعالى يديم

علينا دولته الزاهرة ، ما حصل لنا من لدنه الاّ كل مجابرة وانشهار خاطر سني فوق ما نأمل .

وأما جناب مصطفى آغا بربر، الآن بدّا ـ فضّل ـ علينا الغير ونسي اتعابنا ومسك خاطر الناس الغرب علينا وعلى خالنا ابراهيم خضر آغا . ورفتنا ـ طردنا ـ من مودته حيث تأكد ان ارواحنا لسعادة الامير المحترم وصار ينطق علينا دعاوى عتق ـ قديمة ـ ولكن نحن رضينا جنابكم وسعادة الامير بدل عن الجميع ، واتخذناكم سنداً بعد الله تعالى .

واما المذكور بربر فرغ منا الآن وتركنا ، ولكن وجودكم وسعادته سندنا وعضدنا ولا يلزم زيادة ، ومحّبنا الشيخ الياس الخوري يعض لساناً ايضاً ما فيه الكفاية .

٢٥ رجب ١٢٤٨ هـ

١٨٣٣ م

متسلم الضنية

خضر عباس رعد

ملحق رقم ـ ١٢ ـ

رسالة نائب ناحية الضنية الى حاكم الشريعة في طرابلس يخبره فيها بالتجاوزات التي تحصل في تسجيل الاراضي بموجب قانون الطابو .

لجانب فضيلة حاكم الشريعة الغرا بطرابلس الشام السامية . فضيلتلو افندم حضرتلي

اعرض انه من مدة عشرين يوماً قد حضر لهذه الناحية كاتب من قلم دفتر خاقاني اللوا محمد عارف افندي ، لاجل اجراء المبيعات والفراغات والانتقالات بموجب النظام العالي المؤسس بهذا الباب ، وقد فهمت انه مصحوب بامر كريم صادر من جانب معالي المتصرفية العالية ، وبوصوله ارسل معه من طرف مديرية الناحية احد اعضاء المجلس المدعو مصطفى آغا الاحمد ـ رعد ـ لأجل أن يجولوا في القرايا وينطرد الفارغين والمفروغ لهم والبايعين والشاريين ويجروا الانجابات النظامية ويحضروهم لمركز المديرية لكي يصير عقد البيع الشرعي ويحضروهم لمركز المديرية لكي يصير عقد البيع الشرعي والنظامي . فحينئذ توجه الموما اليهما وغابوا مدة كم يوم ، واذا بهذه الاثناء حضر كاتب الطابو المومى اليه ومعه مقدار ثلاثين او اربعين مضبطة واستدعاء كتبهم بخطه عن لسان مجلس مديرية الناحية واجرى عقد المبيعات والفراغات بدون ان يحضر البايعين والشاريين ، وكلفني الى ختمهم ، فوقتئذ قلت له لا اختمهم ما لم يحضر البايعين والشاريين الى المجلس واسألهم ، وبوقتها يصير عقد البيع والفراغ . فاجابني هو وكاتب الناحية انطانيوس افندي فخر بانه ما لازم ختمي ويشرحوا على امضائي . وبما ان مدير الناحية رجل مسنّ نائم في فراشه ، ارسل ختمه الى كاتب الناحية المومى اليه ، فختم المضابط المحررة بهذا الشأن وختم البعض من اعضاوات مجلس الناحية تصديقاً على ختم المدير والكاتب . وبحال ان البايعين والشاريين لم يحضروا الى المجلس ولم يسألوا عن ذلك مطلقاً ، وبما ان هذا

العاجز منيب من قبل فضيلتكم وتأييد الشريعة المطهرة كما لا يخفى هو مشرب سماحتكم فبناء عليه اقتضى اعراضه ليحيط العلوم الشريفة واقع الحال وما يقتضيه الشرع الشريف والقانون المنيف ، فتنفيذه منوط لامركم وكل وجوه الامر والارادة لحضرة من له الامر .

الداعي نائب ناحية الضنية

سجـل المحكمـة رقـم ٩١   ٧ ربيع الأول ١٣٠٦ هـ   الـدرويش محمد

١٨٨٨ م

ملحق رقم ـ ١٣ ـ

بيورلدي صادر عن مصطفى بربر متسلم طرابلس ، عند ذهابه للتسليم على احمد باشا الجزار في عكا بمناسبة عودته من الحاج عام ١٨٠٤ م .

عمدة الاماجد والاكارم ، وكيلنا بطرابلس الشام ، اخونا الشيخ عباس شديد رعد المحترم ، اعزّه الله بالاكرام .

جناب صدر العلماء الفخام والفضلا العظام اخواننا الاجلاء : قاضي افندي ، ومفتي افندي ، وقيمقام ، ونقيب السادات الاشراف واعيان وآغوات وضباط وساير وجوه البلدة الكرام بطرابلس الشام ، حفظهم الله وابقاهم امين .

غبّ التحية الفاخرة ، والتسليمات العاطرة ، المبدى انه بحسب الاقتضاء لمسيرنا الى محروسة عكا المحمية للثم اعتاب سعادة افندينا ولي النعم الدستور الوقور والينا المفخم الحاج أحمد باشا الجزار المعظم حفظه الله تعالى ، ويقتضيَ ان يكون وكيل عنا في البلدة من هو محرر الاطوار لاجل حفظ البلدة وحياتها وحراستها .

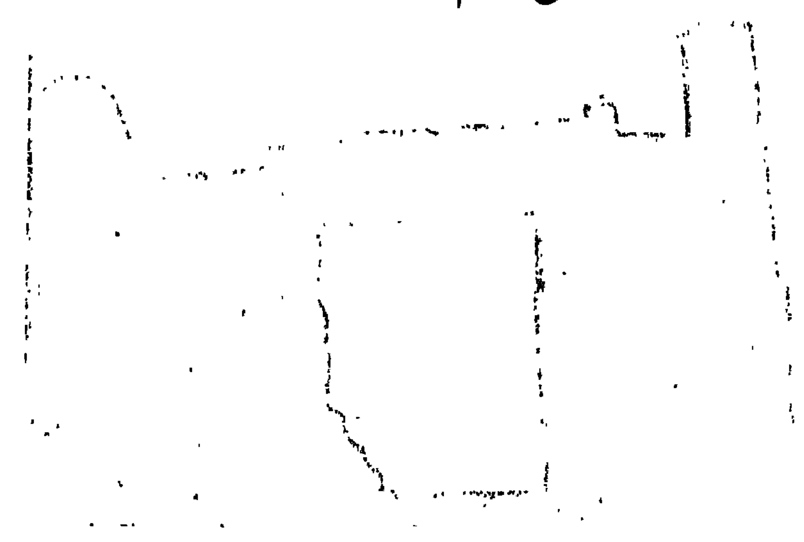
فلزم اننا نصبنا وكيل من طرفنا عمدة الاماجد الاكارم ، جامع صنوف المحامد والمكارم اخونا الشيخ عباس رعد . فبناء على ذلك حررنا لكم طرسنا هذا عن يده ، حال وصوله ووقوفكم على فحواه تكونوا جميعاً يداً واحدة ورأياً واحداً مع المومى اليه لاجل حفظ البلدة وحراستها وصيانة الرعايا ، وديعة خالق البرايا الى خين حضورنا بالسلامة . تعلموه ودمتم سالمين والدعاء .

٢٨ جمادي ١٢١٨ هـ

الختم
الفقير مصطفى بربر
ينكجريان آغاي ومتسلم طرابلس الشام حالا

سجل المحكمة ٣٦ ص ٤٠

ملحق رقم ـ ١٤ ـ



صورة المدخل الرئيسي للقاعة الكبرى التي تشكل القسم الرئيسي من القلعة الرومانية فى قرية السفيرة والتى نجت من العبث بها دون الاقسام الاخرى .



صورة القسم الاعلى من المحراب المتبقي من المسجد المندثر في اعالي قرين نمرين .

ملحق رقم ـ ١٥ ـ

لائحة بالاقام سجلات المحكمة الشرعية في سراي طرابلس شام التي تّم الاطلاع عليها :

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩

١١ - ١٣ - ١٦ - ١٧ - ١٨

٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٦ - ٢٧

٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٩

٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩

٥٠ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٨

٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨

٧٢ -

٨٠ - ٨١ ٨٣ - ٨٤ - ٨٧

٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٨ - ٩٩

١٠٠ - ١٠١ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩

١١٠ - ١١١ - ١١٢، ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧

ادرنه

سنه ٣٠٤



دولت علیهٔ عثمانیه

نامزدی صاحب شان پادشاهی

درسعادت دار الفنونی

مدیر عمومیلکنده معلم سعید بك افندی حضرتلرینك

طب فاکولته سی

ریاستنده معلم دوقتور ضیا نوری بك افندینك

بو دیپلومایی ...

بیك اوچیوز اون تاریخنده طرابلس شامده تولد ... محمد افندی

طب فاکولته سنده اكمال تحصیل و نظاماً معینه اولان امتحانلری تكمیل ایتمش اولمغله ممالك عثمانیه نك هر طرفنده اجرای طبابته مأذون اولمق اوزره اشبو مأذونیت رؤسی

مومی الیها اعطا ایلمشدر .

٦ مایس ١٣٢٨

فاکولته کاتب عمومیسی — فاکولته رئیسی — دار الفنون مدیر عمومیسی — معارف عمومیه ناظری

فهرس
الوثائق والمصادر والمراجع

الوثائق :

١ - سجلات المحكمة الشرعية في سراي طرابلس الشام - مخطوطة - من سجل رقم ١ حتى سجل رقم ١١٧ .
٢ - مجموعة وثائق الشيخ الدكتور محمد الخطيب .
٣ - مجموعة الوثائق المحفوظة في قلعة بربر في ايعال .

المصادر :

١ - الاشعري - الامام ابي الحسن - مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الاولى ١٩٥٠ - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .
٢ - البغدادي - عبد القاهر - الفرق بين الفرق ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة المدني - القاهرة .
٣ - القراني - الامام شهاب الدين - الفروق ، تصوير دار المعرفة - بيروت .
٤ - الشهرستاني - الملل والنحل - تصوير دار المعرفة - بيروت .
٥ - الشدياق - طنوس - اخبار الاعيان في جبل لبنان - ١٨٥٩ ، قدمه وفهرسه د. فؤاد افرام البستاني . بيروت ١٩٧٠ .
٦ - الصفدي - احمد الخالدي - لبنان في عهد الامير فخر الدين ، منشورات الجامعة اللبنانية ، ضبطه د. اسد رستم ود. فؤاد البستاني - بيروت ١٩٦٩ .
٧ - الشهابي - الامير حيدر - الغرر الحسان في اخبار ابناء الزمان ، منشورات

الجامعة اللبنانية ـ ضبطه د. اسد رستم ود. فؤاد البستاني ـ بيروت ١٩٦٩ .

٨ ـ الدبس ـ المطران يوسف ـ تاريخ سوريا ، المطبعة العمومية بيروت ١٩٠٣ .

٩ ـ الماوردي ـ ابي الحسن ـ الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية طبعة مصورة ، بيروت ١٩٧٨ .

١٠ ـ المعلوف ـ عيسى اسكندر ـ تاريخ الامير فخر الدين المعني الثاني ، منشورات المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٦ .

١١ ـ بهجت ـ محمد ، التميمي ـ رفيق ـ ولاية بيروت ، القسم الشمالي ، دار لحد خاطر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .

١٢ ـ حقي ـ اسماعيل ، لبنان مباحث علمية واجتماعية ـ لجنة من الادباء ، منشورات الجامعة اللبنانية ، قدّمه د. فؤاد البستاني ، بيروت ١٩٦٩

١٣ ـ خاطر ـ لحد ـ عهد المتصرفين في لبنان ، منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦٧ .

١٤ ـ داغر ـ يوسف ـ الاصول العربية للدراسات اللبنانية ، منشورات الجامعة ، بيروت ١٩٧٢ .

١٥ ـ رستم ـ د. اسد ، اراء وابحاث ، منشورات الجامعة ـ ١٩٦٧ .

١٦ ـ ضو ـ الاب بطرس ، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري دار النهار للنشر ، بيرت ١٩٧٨ .

١٧ ـ فريحة ـ د. انيس ـ معجم اسماء المدن والقرى اللبنانية الطبعة الثانية ، مكتبة لبنان ١٩٧٢ .

١٨ ـ نوار ـ د. عبد العزيز ـ وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ، منشورات جامعة بيروت العربية ـ ١٩٧٤ .

١٩ ـ نوفل ـ نوفل ، مخطوطة ، ميكروفيلم ، الجامعة الاميركية في بيروت .

٢٠ ـ يني ـ جرجي ـ تاريخ سوريا ، المطبعة الادبية ، بيروت ١٨٨١ .

المراجع :

١ ـ ابو النصر ـ عمر ـ سوريا ولبنان حتى القرن ١٩ ، الطبعة الثانية مطبعة طبارة ، بيروت .

٢ ـ الضناوي ـ الياس امين ، اهدن في القرن ١٧ ، رسالة اعدت لنيل الكفاءة في التعليم الثانوي ، اشراف د. محمد علي مكي ، ١٩٧٨ .

٣ ـ الاسود ـ ابراهيم بك ، كتاب ذخائر لبنان ، بعبدا ١٨٩٦ .

٤ ـ الخوري ـ الاب اغناطيوس ، مصطفى آغا بربر ، مطبعة الرهبانية اللبنانية بيروت ١٩٥٧ .

٥ ـ الصليبي ـ د. كمال ، تاريخ لبنان الحديث ، دار النهار للنشر ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٨ .

٦ ـ الخازن ـ سمعان ، تاريخ اهدن ، الطبعة الاولى .

٧ ـ الخازن ـ سمعان ، يوسف كرم قائمقام نصارى لبنان ، جونية ١٩٥٤

٨ ـ الخازن ـ سمعان ، يوسف كرم وداود باشا ، جونية ١٩٥٧ .

٩ ـ المحامي ـ محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ـ دار الجبل ١٩٧٧ .

١٠ ـ انطونيوس ـ جورج ، يقظة العرب ، ترجمة [illegible] وعباس ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة ١٩٧٨ .

١١ ـ المظفر ـ محمود ، احياء الاراضي الموات ، رسالة اعدت لنيل الماجستير في الشريعة الاسلامية ، المطبعة العالمية بالقاهرة ١٩٧٢ .

١٢ ـ المقريزي ـ تقي الدين بن علي ، ضوء الساري في معرفة خبر تميم

الداري ، تحقيق محمد احمد عاشور ، الطبعة الاولى ـ دار الاعتصام ، القاهرة ١٩٧٢ .

١٣ ـ بولس ـ جواد ، لبنان والبلدان المجاورة ، الطبعة الثانية ١٩٧٣ .

١٤ ـ تدمري ـ د. عمر ، تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور ، مطابع دار البلاد ، الطبعة الاولى ، طرابلس ١٩٧٨ .

١٥ ـ حجار ـ د. جوزيف ، اوروبا ومصير الشرق العربي ، ترجمة الحلاق ونعمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٦ .

١٦ ـ حتّي ـ فيليب ، تاريخ لبنان ، ترجمة د. انيس فريحة ، دار الثقافة ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ .

١٧ ـ حتّي ـ فيليب ، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ترجمة كمال اليازجي ، دار الثقافة ، بيروت .

١٨ ـ حنا ـ د. عبدالله ، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ، ١٨٢٠ ـ ١٩٢٠ ، دار الفارابي ١٩٧٥ .

١٩ ـ زين ـ د. زين نور الدين ، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ـ دار النهار للنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ .

٢٠ ـ دزموند ـ ستيورت ، تاريخ الشرق الاوسط الحديث ، ترجمة زهدي جار الله ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٤ .

٢١ ـ ضاهر د. مسعود ، تاريخ لبنان الاجتماعي ، دار الفارابي ، طبعة اولى ، بيروت ١٩٧٤ .

٢٢ ـ ضاهر ـ د. مسعود ، محاضرات في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر ، القاها في طلاب السنة الرابعة ، قسم التاريخ ، الجامعة اللبنانية .

٢٣ ـ طربين ـ د. احمد ، لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب . جامعة الدول العربية ـ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨

٢٤ ـ طرخان ـ د. ابراهيم ، النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .

٢٥ ـ عاشور ـ د. سعيد عبد الفتاح ، مصر والشام في عصر الايوبيين والمماليك ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٢ .

٢٦ ـ عمر ـ د. عمر عبد العزيز ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار

النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٥ .
٢٧ ـ عوض ـ د . عبد العزيز محمد ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ، رسالة اعدت لنيل شهادة الماجستير باشراف د. احمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ١٩٦٩ .
٢٨ ـ كرد علي ـ د. محمد ، خطط الشام ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية بيروت ١٩٧١ ، ستة اجزاء .
٢٩ ـ موسى ـ د. سليمان ، الحركة العربية ، دار النهار ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ .
٣٠ ـ مكي ـ د. محمد علي ، لبنان من الفتح العربي حتى الفتح العثماني ، دار النهار ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٩ .
٣١ ـ نيسكايا ـ سيميليا ، الحركات الفلاحية في لبنان ، تعريب عدنان جاموس ، دار الفارابي بيروت ١٩٧٢ .
٣٢ ـ هاوي ـ هازارد ، اطلس التاريخ الاسلامى ، ترجمة ابراهيم زكي خورشيد ، مكتبة النهضة المصرية .
٣٣ ـ
- Ismail- Adel, Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histores du Liban et des pays du proche Orient du 17e siècle à mos-joirs.

المجلات :

١ ـ البحيري ـ محمد كامل ـ رياض طرابلس ، ١٧٧ عدد ، من عام ١٨٩٣ حتى ١٨٩٦ .
٢ ـ قراألي ـ الخوري بولس ـ المجلة السورية ـ ١٩٢٨
٣ ـ يزبك ـ يوسف ابراهيم ـ اوراق لبنانية ، مجلدين ، ١٩٥٥ .

المقابلات الشخصية :

١ ـ الحاج سرحان رعد
٢ ـ الحاج علي جباره

٣ ـ الحاج محمود عبد القادر الصمد .
٤ ـ الاشمندريت نقولا داود
٥ ـ السيد داود داود
٦ ـ الحاج خالد المصري
٧ ـ السيد بشير بشاره

فهرس الرسالة

الفصول	المواضيع	الصفحة

الفصول | المواضيع | الصفحة

قضاء طرابلس ١٩١٨م

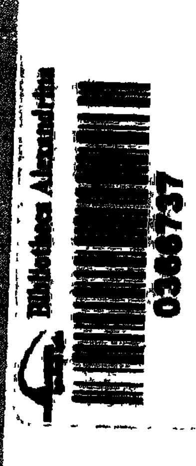
--- حدود القضاء
● قرى كبيرة
• قرى صغيرة
● قرى متوسطة
═ طرق جيدة

مقياس الرسم ١/١٠٠,٠٠٠

البحر الابيض المتوسط
قضاء زغرتا
قضاء الكورة
قضاء بشري
قضاء بعلبك
قضاء الهرمل







المؤسسة الجامعية للدراسات
والنشر والتوزيع (ش.م.م)

الثمن ٢٠ ل . ل . او ما يعادلها